UNCTAD/GDS/SEU/2

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الاقتصاد الفلسطيني وآفاق التعاون الإقليمي

الأمم المتحدة

Distr
GENERAL

UNCTAD/GDS/SEU/2
1 July 1998
ENGLISH AND ARABIC ONLY

الاقتصاد الفلسطيني وآفاق التعاون الإقليمي*

ملخص تنفيذي

تتقصى هذه الدراسة الاستراتيجيات والسياسات الهادفة إلى تعزيز وتسهيل اندماج الاقتصاد الفلسطيني على المستويين الاقليمي والعالمي. وتطرح الدراسة إطاراً تحليلياً لتقصي الأبعاد الإقليمية لهذا الاقتصاد، وتستكشف قضايا التكامل الاقتصادي من الزاويتين النظرية والتجريبية. وتستخلص الدراسة العِبر من تجارب التكامل الاقليمي للاقتصادات النامية، وخصوصاً العربية منها.

كما تبحث الدراسة العلاقات الاقتصادية الاسرائيلية - الفلسطينية في إطار الاقتصاد الاقليمي، وتقترح ترتيبات انتقالية للتكيف مع واقع تقييد وضبط حركة السلع والأشخاص عبر الحدود وإعادة تحديد هذا الواقع، مع السماح في الوقت نفسه بزيادة انفتاح الاقتصاد الفلسطيني على جيرانه الآخرين بل وأبعد من ذلك. ويتم تحديد العلاقات الاقتصادية المرتقبة على أساس المزج بين التنسيق في بعض الميادين والفصل في ميادين أخرى. بما في ذلك الفرص والأولويات المتصلة بالتعاون في ترشيد الإنتاج والتجارة في المجالات الزراعية والصناعية والسياحية.

وتتقصّى الدراسة أيضاً آفاق التعاون الإقليمي، بما في ذلك التعاون العربي - الإسرائيلي. وتشدد على أهمية تطبيع العلاقات الاقتصادية الفلسطينية مع الجيران العرب، وذلك من خلال التعاون في مشاريع الهياكل الأساسية، وفي المجالات التي قد يستفيد فيها الإنتاج والتجارة من المزايا النسبية الجديدة.

وتتطرق الدراسة أيضاً إلى إطار العلاقات الفلسطينية مع الاقتصادات الصناعية والنامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية وتُحدد معالم الآثار المترتبة على الاتجاهات الأخيرة في الاقتصاد العالمي بالنسبة لاقتصاد نام عازم على الاندماج في الأسواق العالمية. وتختتم الدراسة بتوصيات تتعلق بالإجراءات في مجال السياسات تحت عناوين ثلاثة هي، العلاقات مع إسرائيل، والترتيبات الإقليمية المستقبلية والاندماج في الأسواق العالمية.

* أعدت هذه الدراسة أمانة الأونكتاد معتمدة في ذلك على مساهمة من خبير استشاري هو الأستاذ فضل النقيب (جامعة ووترلو، كندا). ولا تنطوي التسميات المستخدمة في هذه الوثيقة ولا العرض الوارد فيها للمادة التي تتضمنها على التعبير عن أي رأي كان من جانب أمانة الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

المحتويات

الصفحة

نظرة عامة ٨

الفصل الأول - الاعتبارات الجغرافية والاعتبارات المتصلة بالموارد .. ١٢

ألف- الجغرافيا والسكان ١٢
باء - الموارد ١٣
١- الأرض والمياه ١٣
٢- الموارد البشرية ١٤
٣- رأس المال ١٥
جيم - الهيكل الاقتصادي ١٦
دال - المركز النسبي للأرض الفلسطينية مقارنة بالبلدان العربية المجاورة، واسرائيل، والتجمعات الاقتصادية الدولية الرئيسية ١٧

الفصل الثاني - هيكل وأداء الاقتصاد الفلسطيني ١٩

ألف- الأداء الاقتصادي في التسعينات ٢٠
باء - الهيكل الكلي المشوه ٢١
جيم - آفاق التنمية القطاعية ٢٢
١- الزراعة ٢٣
٢- الصناعة ٢٥
٣- الخدمات ٢٥
دال - الهياكل الأساسية والخدمات العامة ٢٧

الفصل الثالث - الاقتصاد الفلسطيني في السياقين الإقليمي والعالمي .. ٢٩

ألف- الإطار النظري للتكامل الاقتصادي ٣٠
١- البُعد ٣٠
٢- مراحل التكامل الإقليمي ٣٢
باء - تجارب البلدان النامية في مجال التكامل الاقليمي ٣٣
جيم - محاولات التكامل الاقتصادي فيما بين البلدان العربية ٣٦
دال - إدماج الاقتصاد الفلسطيني على المستويين الإقليمي والعالمي ... ٤٠
١- البنى الأساسية ٤٠
٢- الإطار المؤسسي ٤١
٣- القطاع المالي ٤١
٤- القيود في جانب العرض ٤١

المحتويات (تابع)

الصفحة

الفصل الرابع - آفاق التعاون الاقتصادي الإسرائيل - الفلسطيني ٤٢

ألف- العلاقات الاقتصادية الإسرائيلية - الفلسطينية الراهنة ٤٣
باء - آفاق العلاقات الاقتصادية الإسرائيلية - الفلسطينية في المستقبل ٤٦
١- الزراعة ٤٩
٢- الصناعة ٤٩
٣- السياحة ٥١
جيم - العلاقات الاقتصادية في ظل السلم بين إسرائيل والدول العربية . ٥١
١- مصر - إسرائيل ٥١
٢- الأردن - إسرائيل ٥٢
٣- البلدان العربية الأخرى ٥٢

الفصل الخامس - آفاق تعزيز العلاقات الاقتصادية الفلسطينية - العربية . ٥٦

ألف- الاقتصاد الفلسطيني في إطار المنطقة العربية ٥٦
باء - الهياكل الأساسية الإقليمية ٥٨
١- المياه ٥٩
٢- الطاقة ٥٩
٣- النقل ٦٠
جيم - ترشيد الإنتاج والتجارة ٦٠
١- الوفورات الداخلية ٦١
٢- الوفورات الخارجية ٦٢
٣- دور الإصلاحات الهيكلية ٦٢
دال - تنسيق السياسات الاقتصادية ٦٣
١- سياسات العرض ٦٣
٢- سياسات الطلب ٦٤
٣- السياسات النقدية ٦٤
٤- السياسات المالية ٦٥

المحتويات (تابع)

الصفحة

الفصل السادس - **الاقتصاد الفلسطيني في ظل الأوضاع العالمية المستجدة: الفرص والتحديات المتعلقة بزيادة التعاون في مجالات التجارة والاستثمار والخدمات ذات الصلة** ٦٦

ألف- الوضع العالمي ٦٦
باء - التحديات والفرص في الأسواق العالمية الرئيسية ٦٨
١- الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ٦٨
٢- البلدان النامية ٧٠
٣- الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية ٧٠
جيم - الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات عبر الوطنية ٧١

الفصل السابع - **استنتاجات وتوجيهات للسياسة العامة يسترشد بها في العمل** ٧٣

ألف- العلاقات الاقتصادية الفلسطينية مع إسرائيل ٧٤
باء - ترتيبات التعاون الاقتصادي الإقليمي في المستقبل ٧٦
١- الهياكل الأساسية ٧٦
٢- ترشيد الإنتاج والتجارة ٧٦
٣- تنسيق السياسات الاقتصادية ٧٧
جيم - الاندماج في الأسواق العالمية ٧٧

الحواشي ٧٩

الجداول ١٠٥

الجدول ١- الخصائص التعليمية في الضفة الغربية، وقطاع غزة، ١٩٩٧ ١٠٥

الجدول ٢- الضفة الغربية وقطاع غزة: المجاميع الاقتصادية الرئيسية، ١٩٩١ - ١٩٩٥ . . . . . ١٠٦

الجدول ٣- السكان ومشاركة قوة العمل، ١٩٩٣ . . . . . ١٠٧

الجدول ٤- التدفق الصافي لرؤوس الأموال إلى الداخل كحصة من الناتج القومي الإجمالي، الضفة الغربية وقطاع غزة، وبلدان مختارة في المنطقة ١٠٧

المحتويات (تابع)

الصفحة

الجداول (تابع)

الجدول ٥-	مؤشرات اقتصادية مختارة للبلدان المجاورة	١٠٨
الجدول ٦-	الضفة الغربية وقطاع غزة: معدلات نمو المجاميع الرئيسية ١٩٩١ - ١٩٩٥	١٠٩
الجدول ٧-	الضفة الغربية وقطاع غزة: الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النفقات، ١٩٩١ - ١٩٩٥	١١٠
الجدول ٨-	الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النفقات: التغيرات السنوية في النسب المئوية، ١٩٩١ - ١٩٩٥	١١٠
الجدول ٩-	تجارة السلع الفلسطينية، ١٩٩٢ - ١٩٩٦	١١١
الجدول ١٠-	الضفة الغربية وقطاع غزة: التشوهات الهيكلية في الاقتصاد	١١٢
الجدول ١١-	ميزانية السلطة الفلسطينية، ١٩٩٥	١١٢
الجدول ١٢-	المنشأ القطاعي للناتج المحلي الإجمالي، ١٩٩٢ - ١٩٩٤ . . .	١١٣
الجدول ١٣-	مقارنة التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي بين الأرض الفلسطينية والبلدان النامية	١١٣
الجدول ١٤-	أنواع الإنفاق كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ١٩٩١ - ١٩٩٥	١١٤
الجدول ١٥-	مقارنة أجور العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل وفي الأرض الفلسطينية - سنوات مختارة	١١٤
الجدول ١٦-	تجارة السلع بين الضفة الغربية/قطاع غزة وإسرائيل . . .	١١٥
الجدول ١٧-	مؤشرات اقتصادية مختارة تتعلق بمصر والجمهورية العربية السورية والأردن والأرض الفلسطينية (الضفة الغربية/قطاع غزة) وإسرائيل وتونس، والكويت، ١٩٩٣	١١٥

المحتويات

		الصفحة
التذييل ١ -	**التجارة داخل الصناعات**	١١٦
الجدول ألف-١	التجارة داخل الصناعات في مصر، ١٩٩٣	١١٨
الجدول ألف-٢	التجارة داخل الصناعات في الجمهورية العربية السورية، ١٩٩٢	١١٨
الجدول ألف-٣	التجارة داخل الصناعات في الأردن	١١٩
الجدول ألف-٤	التجارة داخل الصناعات في تونس، ١٩٩٣	١١٩
الجدول ألف-٥	الانفتاح، التجارة فيما بين البلدان العربية والتجارة داخل الصناعات، ١٩٩٣	١٢٠

نظرة عامة

كان من المتوقع أن يصاحب وضع ترتيبات الحكم الذاتي الفلسطيني الانتقالي في أيار/مايو ١٩٩٤، كما هو متصور في إعلان المبادئ الموقع بين إسرائيل وفلسطين في واشنطن العاصمة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، تحوّل ذو شأن في الأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وكان يُعتقد بأن من شأن الوضع الجديد الناشئ عن عملية السلام أن يحدث تغييرات اقتصادية سريعة تؤذن بالابتعاد عن الإرث الاقتصادي للاحتلال وتخلق بيئة جديدة مؤاتية للتنمية الاقتصادية. وكان من المتوقع للمرحلة الحاسمة في هذه العملية بالنسبة للفترة الانتقالية (١٩٩٤-١٩٩٩)، أن تتخذ شكل علاقة اقتصادية جديدة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية تفسح المجال للتعاون والتنسيق بدلاً من النزاع والعداء الماضيين.

وقد تكرست العلاقة الجديدة في "البروتوكول المتعلق بالعلاقات الاقتصادية بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية" الموقع في باريس في ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٤. وكان أحد العناصر الأساسية في هذا البروتوكول مفهوم الحدود المفتوحة نسبياً أمام تحرك السِلع واليد العاملة بين إسرائيل والأرض الفلسطينية. واعتُبر أي انقطاع لهذه الحركة انقطاعاً مؤقتاً لا ينشأ إلا في الظروف الاستثنائية. لكن التطورات اللاحقة قد حالت دون تحقيق أهداف هذا البروتوكول على نحو كامل. وأصبح انقطاع تدفق السلع واليد العاملة بسبب الاعتبارات السياسية والأمنية هو القاعدة لا الاستثناء.

وقد ترك هذا الانقطاع، الذي استمر في بعض الأحيان لمدة شهور، تأثيراً سلبياً على الاقتصاد الفلسطيني، رغم العديد من أوجه التحسن التي تم تحقيقها في البيئة السياسية ومن خلال الانفاق العام على البُنى الأساسية الحيوية. وكان إغلاق الحدود إبان عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧ سبباً في ارتفاع البطالة ارتفاعاً شديداً، وانخفاض دخل الأُسر، وتراجع التبادل التجاري، وتزايد عجز ميزان المدفوعات، وانتشار الفقر بصورة لم يسبق لها مثيل، وذلك من بين المشكلات الاقتصادية الخطيرة الأخرى. وقد أكد كل ذلك على اعتماد الفلسطينيين على الاقتصاد الإسرائيلي الأكبر حجماً وأكثر قوة بكثير، وأبرز الحاجة لإعادة التفكير بصورة أساسية في العلاقات الاقتصادية الخارجية الفلسطينية.

إن أي إعادة هيكلة للاقتصاد تتيح إعادة توجيه قطاعيه الداخلي والخارجي هي عملية معقدة وطويلة الأمد، لكنها تصبح أشد تعقيداً في ظل ظروف كتلك التي تسود الأرض الفلسطينية حالياً. وتتطلب هذه المهمة، في جملة أمور أخرى، مراعاة الاعتبارات التالية:

* ينبغي ألا يستمر تقلّب العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية مع تقلب الأوضاع السياسية والأمنية المضطربة. وثمة حاجة ملحة لأن يتفق الجانبان على سياسات وتدابير تسمح بالمضي في الفترة الانتقالية دون المزيد من العراقيل في وجه الجهود المبذولة لإعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني وتنميته.

* وبغية ضمان أن يكون أثر السياسات والتدابير الهادفة إلى تخفيف حدة المشاكل الاقتصادية الراهنة أثراً دائماً، ينبغي أن تسترشد هذه السياسات والتدابير بتصور واضح لعلاقة اقتصادية إسرائيلية فلسطينية أكثر توازناً في المستقبل. وعليه فإن إعادة توجيه الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة الانتقالية ينبغي أن تنسجم مع علاقات مستقبلية مع الاقتصاد الإسرائيلي تتسم بالإنصاف والمنفعة المتبادلة.

* لقد تضافرت عوامل التاريخ والجغرافية لربط العلاقات الفلسطينية - الإسرائيلية ربطاً وثيقاً بالعلاقات العربية - الإسرائيلية. وبالتالي فإن إعادة توجيه الاقتصاد الفلسطيني لا بد أن تتفق مع تصورٍ لمستقبل الترتيبات الاقتصادية الاقليمية، بما فيها العلاقات الاقتصادية العربية - الإسرائيلية في عصر السلام.

* بالنظر إلى الاتجاه القوي نحو تحرير وعولمة الاقتصاد العالمي، لا بد أن تكون إعادة توجيه الاقتصاد الفلسطيني، سواء على المستوى الثنائي أو الإقليمي، منسجمة مع الجهود المبذولة في اتجاه الاندماج في الأسواق العالمية ومكمّلة لها.

لقد تقصى مشروع البحث المتعدد القطاعات، الذي استكملته أمانة الأونكتاد مؤخراً، بشأن آفاق التنمية المستدامة للاقتصاد الفلسطيني، الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية لإدارة عملية إعادة البناء والتنمية[1]. بيد أنه لم يتسن تناول الأبعاد الاقليمية والعالمية لهذه العملية بصورة شاملة ومتعمقة في إطار هذا المشروع. وكان من المتوخى إجراء مثل هذا الاستقصاء كجزء من برنامج عمل أمانة الأونكتاد للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ (حسبما تم تنقيحه وإقراره من جانب مجلس التجارة والتنمية في عام ١٩٩٦ عقب الأونكتاد التاسع). وكان القصد من ذلك هو تكملة التحليل القطاعي للاقتصاد الفلسطيني، وتناول مجال متزايد الأهمية بالنسبة للأطراف المشاركة في عملية السلام في الشرق الأوسط منذ عام ١٩٩٣. ولذلك فإن الغرض من هذه الدراسة هو تحديد الاستراتيجيات والسياسات المناسبة التي تعزز وتُيسر اندماج الاقتصاد الفلسطيني في الاقتصادات الاقليمية والعالمية بصورة تنسجم مع الاتجاهات الرئيسية المستجدة فيها.

ويمهد الفصلان الأولان من هذه الدراسة للتحليل اللاحق، ويتضمن الفصل الأول وصفاً موجزاً للوضع الجغرافي للأرض الفلسطينية ومواردها الطبيعية والبشرية، مما يكشف عن اقتصاد صغير الحجم وتنقصه الموارد الطبيعية، لكنه غني نسبياً باليد العاملة. ويبحث الفصل الثاني التطورات الاقتصادية التي أعقبت قيام السلطة الفلسطينية في عام ١٩٩٤، ويحدد معالم المشاكل الاقتصادية الكلية الرئيسية، ويستكشف بعض الاستراتيجيات القطاعية الهادفة إلى التخفيف من حدتها.

ويطرح الفصل الثالث إطاراً لتقصي الأبعاد الإقليمية للاقتصاد الفلسطيني يسترشد به في التحليل الوارد في الفصول التالية. وهو يتناول القضايا المتصلة بالاندماج الاقتصادي على المستويين النظري والعملي. ويدرس على المستوى الأول قضايا الأبعاد والمراحل. إذ تنطوي مسألة الأبعاد على التباينات بين عمليات تحرير التجارة المتعددة الأطراف والتوجه الإقليمي. وهو ينظر نظرة جديدة إلى التوجه الإقليمي باعتباره أحد الخيارات المتاحة للبلدان النامية العازمة على دمج اقتصاداتها على المستوى العالمي، بينما يزودها في الوقت نفسه بالوسائل الكفيلة بالتصدي للآثار السلبية المترتبة على العولمة. ويتم في هذا الصدد تحديد بعض الفوائد الناجمة عن التكامل الإقليمي. أما مسألة المراحل فتنطوي على عدة خطوات في مجال الاندماج الاقتصادي التي مرت بها الترتيبات الإقليمية في مختلف أرجاء العالم. وهذه تشمل اتفاقات التجارة الحرة، والاتحادات الجمركية، والأسواق المشتركة والاتحادات الاقتصادية.

وعلى المستوى العملي، يتناول هذا الفصل العبر المستخلصة من تجارب المحاولات الماضية للتكامل الإقليمي التي بذلتها البلدان النامية، وخصوصاً البلدان العربية. ويبين أن المعايير التقليدية المستخدمة في تقييم مختلف أشكال التعاون والتكامل الإقليمي ودون الإقليمي (المرتبطة بتوليد التجارة مقابل تحويل مجرى التجارة) لا مكان لها في السياق الحالي. وبالتالي فإن تصميم التكامل الاقليمي في الشرق الأوسط على أساس

الافتراض بأن تحرير التجارة يشكل هدفاً مركزياً قد لا يكون أمراً مناسباً. ومن ثم يُطرح تصميم بديل يتطلب اتباع نهج مدروس يركز على التنسيق بين البلدان الأعضاء بهدف إيجاد بيئة مؤاتية للنمو الاقتصادي ومعالجة المشاكل الاقتصادية الأساسية التي تواجه المنطقة.

وتبين التجارب في مجال التكامل الاقتصادي فيما بين البلدان النامية أنه لا بد من توفير ضمانات معينة تكفل استدامة أي ترتيب إقليمي. وتنشأ في هذا الصدد ثلاث قضايا: أولها إيجاد نظام تعويض يضمن التوزيع العادل لفوائد التكامل. وثانيتها ضرورة تجنب التكامل الإقليمي الذي يستند إلى نظام "المركز والأطراف" وثالثتها ضمان أن تتحمل البلدان الأعضاء بصورة متكافئة تكاليف حلّ أي ترتيب إقليمي.

ويتناول الفصل الرابع العلاقات الاقتصادية الإسرائيلية - الفلسطينية الراهنة والمرتقبة، وموقعها في الترتيبات الاقتصادية الإقليمية. وقد أبرزت العلاقات الحالية (خلال الفترة الانتقالية) بعض أوجه القصور في البروتوكول. وتنشأ هذه عن المشاكل التي تواجه في تحقيق تصور الحدود المفتوحة الذي تم وضع هذا البروتوكول في إطاره، إلا بصورة جزئية ومشروطة، وعدم إمكانية تطبيقه، كما يظهر في المستقبل المنظور. وبالتالي يبدو أن أمام الطرفين خيارين عامين. فإما أن يجدا حلاً لمشكلة حركة اليد العاملة والسلع بفصلها عن المتطلبات الأمنية، وبالتالي حماية مفهوم الحدود المفتوحة وإتاحة تطبيقه فعلياً. وإلا فقد يمكن الاستنتاج بأن الحدود المفتوحة ليست عملية في ظل الظروف الحالية ولا خلال الفترة الأولية التي تعقب حل قضية الوضع النهائي.

وبما أن الخيارين المطروحين للفترة الانتقالية قد يعتبران غير مناسبين من قبل أحد الطرفين أو كليهما، فإن ثمة حلاً عملياً يتضمن عناصر من البديلين يعرض في الفصل الرابع. وهو ينسجم مع الآلية التي نص البروتوكول على إنشائها ولا يتطلب وضع إطار جديد. ويستلزم وضع أي ترتيب انتقالي من هذا القبيل اتفاق الطرفين على تعديل البروتوكول بصورة تسمح بالتكيف مع وقع حركة السلع والأشخاص المقيدة والخاضعة للضوابط عبر الحدود وبإعادة تعريف هذا الواقع، بينما تتيح للاقتصاد الفلسطيني انفتاحاً أكبر على جيرانه الآخرين بل وأبعد من ذلك.

وتقتضي الحاجة أن تتم صياغة العلاقات الاقتصادية المستقبلية بين الأرض الفلسطينية وإسرائيل في إطار يجمع بين التنسيق في بعض المجالات والفصل في مجالات أخرى. ويعتبر هذا النهج جزءاً أساسياً من عملية التوصل إلى الإدارة الاقتصادية الفلسطينية المستقلة، وهو هدف رئيسي نص عليه البروتوكول صراحة. ويناسب هذا النهج أيضاً اقتصاداً صغيراً وضعيفاً يسعى إلى جني أقصى فوائد ممكنة من علاقاته مع اقتصاد مجاور كبير ومتقدم. وبالتالي فإنه يتبين أن الاتحاد الجمركي مع إسرائيل (كما هو عليه الآن) لا يخدم المصالح الاقتصادية الفلسطينية على أفضل وجه ممكن. ومن ناحية أخرى فإنه، هناك مجال واسع للتعاون بين الطرفين في ترشيد الانتاج والتجارة. وقد تم تحديد الأولويات في مجالات الزراعة والصناعة والسياحة.

وفيما يخص العلاقات الاقتصادية العربية - الإسرائيلية، يشدد الفصل الرابع على ضرورة مراعاة أوجه القلق الذي يساور بلدان المنطقة على نطاق واسع. ويعتقد بصورة خاصة أنه في غياب الضمانات على المستويين الوطني والإقليمي، قد تستخدم إسرائيل تطبيع العلاقات الاقتصادية للنفاذ إلى أسواق المنطقة بينما تحتفظ لنفسها بمزايا هامة إزاء الاقتصادات الأخرى. وسبب هذا القلق هو أن إسرائيل قد أبرمت اتفاقي منطقة تجارة حرة مع كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

وبعبارة أخرى، فإن أي ترتيب اقتصادي إقليمي يشمل إسرائيل يمكن أن يسير باتجاه نظام "المركز والأطراف" إذا لم تتوفر الضمانات المناسبة. وفي وضع كهذا تحتفظ إسرائيل بموقع "المركز" مستفيدة من سُبل وصولها على أساس تفضيلي إلى الأسواق الإقليمية وأسواق أوروبا والولايات المتحدة. وستجتذب إسرائيل أكبر نسبة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى السوق الإقليمية، وبالتالي، تستبقي وتعزز المزايا الناشئة عن وفورات الحجم الداخلية والخارجية. غير أن نظاماً كهذا قد لا يكون مستقراً ولا يُحتمل أن يعزز التكامل الاقليمي. ولذلك يجري بحث التدابير اللازمة لتجنب هذه العثرات في جهود التعاون الإقليمي.

ويتناول الفصل الخامس العلاقات الاقتصادية العربية الإسرائيلية. وهو يتألف من ثلاثة أجزاء، يشدد الأول منها على أهمية تطبيع العلاقات الاقتصادية الفلسطينية مع الجيران العرب باعتبار ذلك خطوة أولى طبيعية نحو التعاون والتكامل الاقتصادي الإقليمي. ويبين الجزء الثاني معالم بعض مشاريع الهياكل الأساسية الهامة التي يحتاجها الاقتصاد الفلسطيني والتي يمكن تنفيذها بالتعاون مع الجيران العرب. أما الجزء الثالث فيتناول المجالات التي يمكن فيها للاقتصادات الفلسطينية والعربية ترشيد الإنتاج والتجارة على الصعيد الإقليمي وإيجاد مزايا نسبية جديدة لكل اقتصاد منها.

ويتم التشديد على الفوائد المحتملة التي يمكن الحصول عليها من وفورات الحجم الدينامية الداخلية والخارجية باعتبارها الفائدة الرئيسية التي يمكن تحقيقها من خلال الترشيد الإقليمي للإنتاج. ويمكن للتجارة فيما بين الصناعات أن تكتسب أهمية متزايدة لتوسيع نطاق التبادل التجاري داخل المنطقة وتعزيز ميزتها التنافسية في الأسواق العالمية. ويركز الجزء الأخير من الفصل على السياسات الاقتصادية التي تتطلب التعاون مع البلدان العربية المجاورة في مجالات العرض والطلب والقضايا النقدية والمالية تلك المتعلقة باليد العاملة.

ويكرس الفصل السادس لدراسة العلاقات الاقتصادية الفلسطينية مع البلدان الصناعية والنامية ومع الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. ويحدد هذا الفصل آثار الاتجاهات الأخيرة في الاقتصاد العالمي بالنسبة لاقتصاد نامٍ عازم على الاندماج في الأسواق العالمية. ويشكل هذا النقاش سياقاً لدراسة التحديات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني والفرص المتاحة له على الصعيد العالمي.

إن التجارة الفلسطينية مع الاقتصادات الصناعية الرئيسية تخضع لتقييدات شديدة بسبب عدم توفر نظام للدعم المحلي على مستوى السياسة العامة والمستويين الإجرائي والمؤسسي. ويتطلب التغلب على هذه القيود جهوداً تعاونية بين القطاعين العام والخاص فضلاً عن التعاون على المستوى الإقليمي. وثمة إمكانيات جديدة في كل من الانتاج والتجارة في الصناعات والخدمات الناشئة. وتقتضي الضرورة إدخال تحسينات كبيرة على البيئة العلمية الفلسطينية بغية استغلال هذه الإمكانات. وتعتبر أوجه التشابه في دخل الفرد، وأنماط الاستهلاك واللوائح التجارية عوامل من شأنها أن تسهل التبادل التجاري مع البلدان النامية. وقد يكون هناك مجال واسع أيضاً للتبادل بين الاقتصاد الفلسطيني والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في أوروبا الشرقية.

ويبرز الفصل الأخير من الدراسة أهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في الدراسة ككل. وتُعرض هذه الاستنتاجات إلى جانب التوصيات ذات الصلة من أجل النظر فيها واتخاذ الإجراءات في مجال السياسة العامة تحت عناوين رئيسية ثلاثة: العلاقات مع إسرائيل، والترتيبات الإقليمية المستقبلية، والاندماج في الأسواق العالمية.

الفصل الأول

الاعتبارات الجغرافية والاعتبارات المتصلة بالموارد

لقد كانت ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي الفلسطيني وتوسعها التدريجي في الضفة الغربية وقطاع غزة، منذ أيار/مايو ١٩٩٤، مصحوبة بصعوبات اقتصادية متواصلة. وتفاقمت هذه الصعوبات نتيجة إغلاق الحدود والتدابير الأمنية ذات الصلة المفروضة في أعقاب أحداث العنف. وقد تجلّت الأوضاع الاقتصادية الصعبة في عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧ في شكل زيادة شديدة في البطالة، وانتشار الفقر على نحو لم يسبق له مثيل، والتدهور المطرد في التجارة الخارجية، وتباطؤ نمو الإنتاج المحلي الذي صاحبه انخفاض في مستويات دخل الفرد[٢]. وتثبت هذه الاتجاهات المستمرة هشاشة الاعتماد الفلسطيني على الاقتصاد الإسرائيلي وتبرز الحاجة إلى توجه جديد في العلاقات الاقتصادية الخارجية.

وبما أن عملية إعادة توجيه الاقتصاد الفلسطيني مهمة معقدة، فإنه من المهم التقليل إلى أدنى حد مما تنطوي عليه من اختلالات وانتكاسات محتملة. ولا بد من أن تقوم أية استراتيجية لضمان التحول السلس على أساس تقدير واضح لإمكانات الموارد الاقتصادية، وخصوصاً الموارد المادية والبشرية. ويقدم هذا الفصل تقييماً موجزاً لهذه القضايا. إذ يبيّن الفرع ألف بعض السمات البارزة للوضع الاقتصادي للأرض الفلسطينية وسكانها. ويتناول الفرع باء باختصار حالة الموارد من قبيل الأرض والمياه والموارد البشرية ورأس المال. ويكرس الفرع الأخير لتقييم المركز النسبي للاقتصاد الفلسطيني واقتصادات البلدان العربية وإسرائيل، فضلاً عن التجمعات الاقتصادية الرئيسية.

ألف - الجغرافيا والسكان

تشكل المساحة الكلية للضفة الغربية وقطاع غزة (٦ ١٦٥ كيلومتر مربع) نسبة ٢٣ في المائة من مساحة فلسطين تحت الانتداب البريطاني قبل عام ١٩٤٨، ونحو ثلث مساحة دولة إسرائيل. وتبلغ مساحة الضفة الغربية ٥ ٨٠٠ كيلومتر مربع، وطولها ١٣٠ كيلومتراً ويتراوح عرضها بين ٤٠ و٦٥ كيلومتراً، وتقع بين إسرائيل في الغرب والأردن في الشرق. وتبلغ مساحة قطاع غزة ٣٦٥ كيلومتر مربع، وطوله ٤٥ كيلومتر ويتراوح عرضه بين ٥ و١٢ كيلومتراً وتحده إسرائيل من الشمال والشرق، وشبه جزيرة سيناء المصرية في الجنوب والبحر الأبيض المتوسط في الغرب[٣].

ويتألف قطاع غزة في معظمه من سهل ساحلي وتلال رملية في حين أن أراضي الضفة الغربية أكثر تنوعاً، وتتميز بأربع مناطق طوبغرافية. وهذه تشمل وادي الأردن على امتداد نهر الأردن، وهو سهل خصب تبلغ مساحته نحو ٤٠٠ كيلومتر مربع بينما تشكل المنحدرات الشرقية منطقة صخرية شبه قاحلة مساحتها ٥٠٠ ١ كيلومتر مربع، وتنحدر نحو البحر الميت. وتشكل المرتفعات الوسطى أكبر منطقة إذ تبلغ مساحتها ٥٠٠ ٣ كيلومتر مربع وتقع على ارتفاع ١٠٠٠ فوق سطح البحر في بعض الأماكن. أما المنطقة شبه الساحلية فتبلغ مساحتها ٤٠٠ كيلومتر مربع في الغرب والشمال الغربي. وتنقسم الضفة الغربية إلى ثلاث محافظات رئيسية وثمانية أقضية يحمل كل منها اسم واحدة من المدن الرئيسية. وتضم المنطقة الشمالية أقضية جنين وطولكرم ونابلس بينما تضم المنطقة الوسطى القدس وأريحا ورام الله وبيت لحم وتقتصر المنطقة الجنوبية على الخليل.

ووفقاً لمسح سكاني أجراه مكتب الإحصاء المركزي الفلسطيني قبل التعداد السكاني الأخير، يقدّر أن يكون عدد سكان الضفة الغربية وقطاع غزة قد بلغ ٢,٧٥ مليون نسمة في عام ١٩٩٧ (١,٧٠ مليون في الضفة الغربية و١,٠٥ مليون في قطاع غزة). وتتفاوت الكثافة السكانية بصورة ملحوظة بين المنطقتين. فتبلغ في الضفة الغربية ٢٨٤ نسمة لكل كيلومتر مربع، في حين أن الرقم المقارن بالنسبة لقطاع غزة هو ٨٨٨ ٢. وتبلغ كثافة السكان في مدينة غزة ١٤ ٠٠٠ في الكيلومتر المربع، وهي إحدى أعلى النسب في العالم. ووفقاً لاسقاطات مكتب الاحصاء المركزي الفلسطيني، من المتوقع أن يزيد عدد السكان عند نهاية القرن عن ثلاثة ملايين نسمة، مما يمثل معدل نمو سكاني بنسبة ٥,٤ في المائة في السنة. وتشمل هذه النسبة المرتفعة بصورة غير عادية الزيادات الطبيعية (٣,٤ في المائة في السنة في الضفة الغربية و٤,٦ في المائة في قطاع غزة) فضلاً عن العائدين الفلسطينيين من الشتات منذ عام ١٩٩٤. ومن بين السكان المقيمين تبلغ نسبة المسجلين كلاجئين منذ حربي ١٩٤٨ و١٩٦٧ ما يقارب ٤٠ في المائة (٢٨ في المائة من سكان الضفة الغربية و٦٤ في المائة من سكان قطاع غزة)[٤].

وقد طبقت إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، وخصوصاً منذ أواخر السبعينات، سياسة بناء المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك على أراضي فلسطينية عامة وخاصة مصادرة[٥]. وتشير التقديرات الفلسطينية في عام ١٩٩٤ إلى أن عدد هذه المستوطنات قد بلغ ١٩٤ مستوطنة، معظمها في الضفة الغربية، بما في ذلك ٢٨ مستوطنة تم بناؤها منذ عام ١٩٦٧ ضمن حدود بلدية القدس الموسعة. وهناك ١٨ مستوطنة إسرائيلية في قطاع غزة[٦]. ويقدر بأن مجموع سكان المستوطنات الإسرائيلية في المنطقتين قد بلغ ١٥٠ ٠٠٠ بحلول عام ١٩٩٥، باستثناء المستوطنات في منطقة القدس الشرقية. ويستخدم سكان هذه المستوطنات الموارد الطبيعية النادرة استخداماً مكثفاً وغير متناسب. فعلى سبيل المثال، يبلغ عدد سكان المستوطنات الإسرائيلية في قطاع غزة ٥ ٠٠٠ نسمة، وذلك يساوي أقل من نصف من واحد في المائة من السكان الفلسطينيين في المنطقة، ومع ذلك فإن هؤلاء يستغلون ٢٥ في المائة من مساحة أرض القطاع[٧]. أما في الضفة الغربية فتستهلك المستوطنات الإسرائيلية ثلث مجموع استهلاك المياه مع أن سكانها يشكلون أقل من ٩ في المائة من السكان الفلسطينيين[٨]. وبالإضافة إلى ذلك فإن المستوطنات الإسرائيلية "فرقت بين مناطق المستوطنات العربية المجاورة وقسمت الأراضي الزراعية للفلاحين الخاصين إلى منطقتين بالطرق وغيرها من البنى الأساسية التي أقامتها"[٩].

باء - الموارد

١- الأرض والمياه

على الرغم من صغر حجم الأرض الفلسطينية، فإن المساحة المزروعة منها لا تزيد عن الربع - حوالي ٥٠٠ ١ كيلومتر مربع في الضفة الغربية و١٦٠ كيلومتر مربع في قطاع غزة. وتبين بعض الدراسات بأنه يمكن زيادة المساحة المزروعة في الضفة الغربية إلى ٠٠٠ ٢ كيلومتر مربع (عن طريق استصلاح الأراضي) بكلفة معقولة، وأنه يمكن زيادتها أكثر من ذلك بكلفة أعلى[١٠]. ومن الجدير بالذكر أن الفلسطينيين لا يسيطرون في الوقت الحالي على مجموع الأرض المتوفرة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد قدرت بعض المصادر الفلسطينية أن إسرائيل كانت بحلول عام ١٩٩٥ قد صادرت أو سيطرت بطرق أخرى على ٧٣ في المائة من مجموع مساحة الأرض في الضفة الغربية وقطاع غزة معاً[١١].

وبالمقارنة مع البلدان المجاورة، فإن كمية الأمطار التي تهطل في الضفة الغربية وقطاع غزة تعتبر جيدة. وتشير التقديرات إلى أن ٦٨ في المائة من سطح الأرض يتلقى معدل هطول سنوي يتجاوز ٣٠٠ ملم[١٢]. بيد أن كمية الأمطار تتفاوت بشكل كبير بحسب الفصول والمناطق. ويهطل القدر الأكبر من الأمطار (٧٥ في المائة) خلال أربعة أشهر فقط (تشرين الثاني/نوفمبر - شباط/فبراير) بكثافة تتناقص من أعلى مستوى لها في منطقة الجبال الشمالية إلى أدنى مستوى لها في وادي الأردن والجزء الجنوبي من قطاع غزة. والأهم من ذلك هو تفاوت هطول الأمطار من سنة إلى أخرى، مما يجعل تحديد المعدل على الأمد الطويل أمراً مضللاً. ففي بعض السنوات الأخيرة الشحيحة، لم تتجاوز كمية الأمطار الهاطلة ٢٥ في المائة من المتوسط، بينما يمكن أن ترتفع إلى ١٦٠ في المائة من المتوسط في سنوات الأمطار الغزيرة[١٣].

ولا يستطيع المزارعون نتيجة هذه التقلبات الاعتماد على تجميع المياه وتخزينها لأغراض الري. ويتعين عليهم بدلاً من ذلك الاعتماد على مصادر المياه الجوفية للري. ويقدر حجم المياه المتجددة سنوياً والمتوفرة كمياه سطحية ومياه ينابيع بما يقارب ٦٠٠ إلى ٨٠٠ مليون متر مكعب في الضفة الغربية وما يتراوح بين ٥٠ و٧٠ مليون متر مكعب في قطاع غزة. ويقدر استخدام الفلسطينيين للمياه في هاتين المنطقتين بحوالي ٢٠٠ إلى ٢٣٠ مليون متر مكعب سنوياً. أما الباقي فستستخدمه المستوطنات الإسرائيلية بل ويُستخدم في إسرائيل نفسها[١٤].

٢- الموارد البشرية

تعتبر الموارد البشرية أهم أصول الاقتصاد الفلسطيني. فعلى مدى خمسين عاماً من النزاع والتشتت والاحتلال، أظهر الفلسطينيون قدراً كبيراً من القدرة على التكيف واكتساب الخبرة والالتزام القوي بالتعليم. ويعتبر الفلسطينيون جيدي التعليم نسبياً، بحسب معدل الإلمام بالقراءة والكتابة، وعدد سنوات الدراسة المستكملة، ومعدلات التسجيل في المدارس (انظر الجدول ١)[١٥]. ومن المفارقات أنه قد تكون "الميزة" الوحيدة لكون المرء لاجئاً فلسطينياً بعد عام ١٩٤٨ هي قدرته على الاستفادة من التعليم الابتدائي والثانوي الحديث نسبياً الذي توفره وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وتدل معظم التقديرات على أن لدى الفلسطينيين معدلاً من أعلى معدلات الخريجين الجامعيين بالنسبة إلى السكان في المنطقة[١٦].

بيد أن هذه الانجازات تشكل ميزة محتملة للتنمية الاقتصادية في المستقبل أكثر مما تمثل مورداً حقيقياً يتم بالفعل تخصيصه على النحو الأمثل. وقد أخضعت البيئة الاقتصادية التقييدية منذ عام ١٩٦٧ تنمية القوى العاملة الفلسطينية إلى العديد من القيود المفروضة على النمو والانتاجية. فخلال العقد الماضي، تجاوز النمو الطبيعي للقوى العاملة إلى حد بعيد نمو فرص العمل. مما دفع بالكثيرين إلى البحث عن العمل خارج الأرض الفلسطينية. وحمل آخرين على مواجهة حالة من البطالة المطولة أو العمالة الناقصة وثبط عزيمة آخرين فأجبرهم على ترك سوق العمل كلياً. ونتيجة لهذه العوامل، تناقص حجم القوى العاملة الفلسطينية الناشطة.

ولم يتجاوز المعدل الإجمالي لمشاركة القوى العاملة (نسبة القوة العاملة إلى مجموع السكان) نسبة ٢١ في المائة على مدى فترة السنوات الخمس الماضية (تم حسابها على أساس الجدول ٢)، بينما يبلغ هذا المعدل ٢٥ في المائة في الأردن و٤٠ في المائة في إسرائيل[١٧]. يضاف إلى ذلك أن معدل النشاط الإجمالي متدن إلى حد بعيد (انظر الجدول ٣). فمن أصل ما يقدر بـ ١٠٠ ٨٩٤ شخص في سن الخامسة عشرة أو

ما فوقها، كان ٣٨ في المائة ناشطين اقتصادياً (بمن فيهم العاملون في إسرائيل). أما معدل النشاط الإجمالي للإناث فمتدنٍ جداً، (وهو أدنى بكثير منه في البلدان العربية الأخرى)، أي ٩,١ في المائة و١,٩ في المائة في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي. ولم تطرأ تغيرات كبيرة على معدل مشاركة الذكور على مدى العقد الماضي. فمعدل عام ١٩٩٣ البالغ ٧٢,٧ في المائة في الضفة الغربية مطابق لمتوسطه في الفترة ١٩٨٧ ١٩٩١، في حين أن معدل عام ١٩٩٣ في قطاع غزة (٦٧,٧ في المائة) كان أقل بصورة ضئيلة من المتوسط في الفترة السابقة (٦٨,٨ في المائة)[١٨].

وتبرز سمتان هامتان أخريان للقوى العاملة أولاهما أن معدل سنوات الدراسة بالنسبة للذكور الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٦٤ عاماً ازدادت في العقد الأخير، مما أسفر عن زيادة في معدل المشاركة[١٩]. وثانيتهما أن حوالي ثلث القوى العاملة لا تزال تعمل في القطاع الزراعي وفي مهن لا تتطلب المهارات، في حين أن النسبة المئوية للعمال في الوظائف التي تتطلب مهارات تقنية رفيعة قد انخفضت بصورة طفيفة في السنوات الأخيرة.

وثمة جانب هام آخر للقوى العاملة التي تأثرت سلبياً بعدم توفر بيئة اقتصادية مؤاتية، وهو جانب يتمثل في انتاجيتها. ومن الواضح أن إنتاجية اليد العاملة تعتمد بصورة رئيسية على كمية ونوعية رأس المال الذي تعمل به، وعلى وجود نظام دعم يوفر التدريب المهني والتقني. وفي الحالة الفلسطينية، كان هذان العاملان في وضع سيء جداً على مدى العقدين الماضيين، ويرجع ذلك بصورة خاصة إلى بطء معدل النمو في الاستثمارات الخاصة والعامة على حد سواء، مما أدى إلى ركود نمو الإنتاجية، وخصوصاً في مجال الصناعة[٢٠]. ومن شأن تطبيق برنامج استثمار واسع النطاق لزيادة الرصيد الرأسمالي في كل من القطاعين الخاص والعام، وإقامة مدارس تدريبية في المجالات ذات الأولوية، أن يساهم مساهمة كبيرة في رفع إنتاجية العمل.

وفي حين أن انخفاض مستوى إنتاجية اليد العاملة هو السبب الرئيسي لتدني مستوى المعيشة في إطار الاقتصاد الفلسطيني، فلا يمكن إغفال آثار البطالة المرتفعة والطويلة الأمد ومستوى المشاركة المحدود للقوى العاملة. وعلى سبيل المثال، تشير الحسابات إلى أنه لو أظهر الاقتصاد الفلسطيني نفس معدل العمالة ومشاركة اليد العاملة كما كان عليه الحال في إسرائيل عام ١٩٩٣، لكان الناتج المحلي الاجمالي للفرد أعلى بنسبة ١٥٠ في المائة[٢١]. وإذا ما طبقت المعدلات الأردنية، لبلغ الناتج المحلي الاجمالي الفلسطيني بالنسبة للفرد مستوى أعلى بنسبة ٨٠ في المائة.

٣- رأس المال

شهد الاقتصاد الفلسطيني إبان السبعينات والثمانينات تحركاً واسعاً نسبياً للتدفقات الرأسمالية الداخلة والخارجة. وقد نشأت الأولى منها عن دخل العمال الفلسطينيين في إسرائيل، وتحويلات العمال الفلسطينيين المهاجرين في دول الخليج، والمساعدات المالية العربية والأجنبية. أما تدفقات رأس المال الخارجة فتشكل تحويل المدخرات من الأرض الفلسطينية إلى الاقتصادات المجاورة وإلى الخارج، باعتبار أن استعمالها على نحو منتج كان يثبط من جراء الوساطات المالية السيئة في الاقتصاد وبيئة السياسة المتقلبة والمضطربة، وكما يتبين من الجدول ٤، فإن صافي تدفق رأس المال إلى الداخل في السبعينات كان أعلى من متوسطه في البلدان المجاورة. وقد استمر ذلك الوضع في التسعينات، لكن تغيرات ملحوظة قد طرأت على تكوين التدفقات.

وطرأ انخفاض شديد على دخل العمال في إسرائيل والتحويلات من العمال في منطقة الخليج منذ عام ١٩٩٠، بسبب الانخفاض الهائل في عدد الفلسطينيين العاملين في هاتين السوقين الرئيسيتين، اللتين كانتا تستخدمان معاً ما يقارب نصف القوى العاملة من الأرض الفلسطينية مع نهاية الثمانينات. ومن جهة أخرى فقد ازدادت المساعدات الأجنبية مع إقامة السلطة الفلسطينية[٢٢]. وفي الوقت ذاته، ثمة مؤشرات على أن بعض رأس المال المتراكم للفلسطينيين في الخارج قد بدأ يتدفق إلى المؤسسات المالية التي تم إنشاؤها منذ عام ١٩٩٣ لتمويل المشاريع الاستثمارية الجديدة، رغم أن البيانات الموثوقة ليست متوفرة بعد[٢٣]. وفي غضون ذلك، فإن النمو السريع للخدمات المصرفية الفلسطينية الحديثة منذ عام ١٩٩٤ قد أبطأ تدفقات المدخرات إلى الخارج. لكن الدور المحتمل لرأس المال المحلي والمؤسسات المالية المحلية لم يتحقق بعد. وفي حين أنه يصعب التنبؤ بحركة رأس المال، لكونها مرتبطة بصورة وثيقة بالتطورات السياسية المستقبلية، فإن التوقعات التالية تبدو معقولة في ظل الظروف الحالية.

أولاً، إن الموارد الناشئة عن صافي دخل عوامل الإنتاج وتحويلات العمال ستتقلب حول مستوياتها الراهنة، ومن غير المحتمل في المستقبل القريب استعادة المستويات المرتفعة التي شهدتها الثمانينات. ثانيا، إن المعونة الرسمية ستقل أهميتها وكذلك الثقة في وصولها بعد تحويل المبالغ المتعهد بها للفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٨. ورغم ظهور ما يشير إلى هذه العملية في اجتماع كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ للفريق الاستشاري للجهات المانحة، فإن تدفقات المعونة الرسمية، بما فيها عنصر قروض أكبر حجماً، يتوقع أن تستمر لعدة سنوات على الأقل. ثالثاً، سيتعين أن يتمثل المصدر الرئيسي لتدفقات رأس المال إلى الداخل في المستقبل في المدخرات الفلسطينية المتراكمة في الخارج والاستثمار الأجنبي المباشر من المصادر العربية وغير العربية. وبينما لا يوجد أي تقدير دقيق لحجم المصدر الأول، فإن موارد رأس المال للفلسطينيين المغتربين التي يحتمل توفرها للاستثمار المحلي قد تتراوح، وفقاً لتقديرات متحفظة، بين ٤ و٥ مليارات دولار[٢٤]. وبما أن مجمل المساعدات الأجنبية المتعهد بها على مدى خمس سنوات يبلغ ٢,٤ مليار دولار، فإن ذلك يشكل مصدراً كبيراً نسبياً لرأس المال الخاص لأغراض الاستثمار المحلي.

جيم - الهيكل الاقتصادي

وفي ضوء ما تقدم، يتضح أن الاقتصاد الفلسطيني يعمل دون طاقاته إلى حدٍ كبير. ويعود ذلك بصورة رئيسية إلى العوامل التالية:

* إرث البيئة غير المؤاتية المتسمة بضعف الهياكل الأساسية، وتدني مستوى الخدمات العامة، ووجود أُطر قانونية ومؤسسية بالية.

* التوجه الاقتصادي المتسم بعلاقات سوقية متنافرة مع الشريك الواحد، والاعتماد الشديد على تصدير خدمات اليد العاملة، وسرعة التأثر بالصدمات الخارجية وعدم الاستقرار السياسي.

وتشير التقديرات إلى أن الناتج القومي الإجمالي للفرد في الاقتصاد الفلسطيني يضعه ضمن مجموعة بلدان الشريحة الدنيا من فئة الدخل المتوسط. فعلى سبيل المثال، تتراوح تقديرات الناتج القومي الإجمالي للفرد بين ٣٢٣ ١ و٦٩٦ ١ دولاراً لعام ١٩٩٣ في حين أن متوسط هذا الرقم في بلدان الشريحة الدنيا من فئة الدخل المتوسط للسنة نفسها كان ٥٩٠ ١ دولاراً[٢٥]. ويعرض الجدول ٥ بعض المؤشرات الكلية الأساسية

للاقتصاد الفلسطيني وبلدان مجاورة مختارة (مصر، إسرائيل، الأردن، الجمهورية العربية السورية) ويبين أنه في حين أن الناتج القومي الإجمالي للفرد الفلسطيني هو أعلى منه في مصر والأردن، فإنه لا يتجاوز نسبة ١٢ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للفرد الإسرائيلي. وينبغي النظر إلى هذه المقارنات بقدر من الحذر. حيث أن مقاييس دخل الفرد تحول من العملات المحلية إلى الدولار باستخدام سعر الصرف الإسمي، وبالتالي فإنها تغفل الفوارق في مستويات الأسعار المحلية بين البلدان. وإذا ما أُخذت هذه الفوارق بعين الاعتبار فمن المرجح أن تجعل الناتج القومي الإجمالي للفرد الفلسطيني قريباً من مستواه في مصر والأردن، ونحو ٣٠ في المائة من مستواه في إسرائيل (انظر أيضا الفصل الخامس بخصوص هذه المشكلة).

وبالنظر إلى أن معونة الجهات المانحة سوف تتقلص عما قريب، وأن سبل الوصول إلى العمل في إسرائيل ما زالت تتوقف إلى حد كبير على الوضع السياسي والأمني المتقلب[٢٣]، فإن ذلك يستدعي اتخاذ إجراءات لمعالجة المشاكل الناشئة في هذا المجال، مما يبرز الحاجة إلى بذل جهود لاعتماد سياسات وتدابير تضع الاقتصاد على الطريق المؤدي إلى تحقيق الأهداف التالية:

* الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية الذي ينبغي تشجيعه باعتماد سياسات توسع نطاق العرض وتضمن ترشيد الطلب.

* اصلاح الأوضاع القانونية والمؤسسية، وهو أمر لا بد منه لتحديث القوانين وتهيئة بيئة مؤاتية لأنشطة القطاع الخاص.

* توسيع وتنويع الانتاج والتجارة، إذ إن من شأن إعادة توجيه الإنتاج وتصحيح السياسات العامة أن تدعم وتعزز هذه الجهود إلى حد كبير. ومن شأن السياسات والتدابير التي تعزز الاستقرار على المستوى الكلي والكفاءة على المستوى الجزئي أن تساعد على توسيع الاقتصاد، حيث يتم تخصيص جزء من الدخل الإضافي لتمويل الاستثمار وتصدير جزء من الإنتاج لتمويل الواردات.

ويتوقف تحقيق هذه الأهداف إلى حد كبير على إعادة التوجيه بعيداً عن سوق واحدة مهيمنة ونحو المزيد من التكامل مع الأسواق الإقليمية والعالمية. وهذا يشكل المحور الرئيسي لهذه الدراسة الذي يتناوله الفرع دال أدناه ويبحث بمزيد من التفصيل في الفصول التالية.

دال - المركز النسبي للأرض الفلسطينية مقارنة بالبلدان العربية المجاورة، وإسرائيل، والتجمعات الاقتصادية الدولية الرئيسية

لقد أظهرت الفروع السابقة أن الاقتصاد الفلسطيني اقتصاد صغير الحجم يفتقر إلى الموارد الطبيعية ويعاني حالياً من تشوهات واختلالات خطيرة تعوق النمو والتنمية. ومع ذلك فإن المشروع البحثي المتعدد القطاعات لأمانة الأونكتاد بشأن إمكانيات التنمية المطردة للاقتصاد الفلسطيني قد أظهر أنه من المعقول توقع تحقيق نمو مستدام عندما يتحقق السلام الإقليمي[٢٦]. ومن شأن تضافر وضع جيوسياسي ذي أهمية استراتيجية، وموارد بشرية ذات نوعية عالية نسبياً وادارة اقتصادية سليمة أن يشكل عاملاً حاسماً في التغلب على هشاشة الاقتصاد وتشوهه الهيكلي. ومن غير المحتمل جذب قدر كبير من الاستثمار الأجنبي

إلى المنطقة طالما بقي الاقتصاد الفلسطيني ينوء تحت أعباء عدم اليقين والشكوك الناشئة عن القيود المفروضة على الحقوق السياسية والخيارات الاقتصادية والسلامة الإقليمية(٢٧). ومن شأن إحلال السلم في المنطقة في المستقبل أن يضع الاقتصاد الفلسطيني في وضع يشكل فيه موقع مرور للتجارة والاستثمار. وتشمل مزايا الاقتصاد الفلسطيني في هذا المجال ما يلي:

* القوى العاملة الجيدة التعليم نسبياً؛

* طبقة قوية ومتنوعة من رجال الأعمال الذين يتميزون بروح المبادرة ولهم صلات متينة بالجاليات المغتربة الثرية وهياكل شركات في البلدان العربية إضافة إلى أوروبا وأمريكا الشمالية؛

* الخبرة في التجارة مع كل من البلدان العربية وإسرائيل، وبراعة وقدرة على الحركة تم اكتسابهما من خلال العمل في ظل ظروف غير مثالية؛

* استعداد للتبادل التجاري المفتوح مع البلدان الأخرى في المنطقة، حيث إنه ليس لدى الاقتصاد الفلسطيني قاعدة صناعية كبيرة يتوخى حمايتها؛

* وجود ترتيبات للتجارة الحرة مع كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

إن استغلال هذه المزايا الهامة في إطار استراتيجية إنمائية محددة تماماً يمكن أن يجعل من الاقتصاد الفلسطيني مكاناً جذاباً للاستثمار. إذ أنه يوفر موقعاً مناسباً لانتاج كل من المنتجات الكثيفة العمالة التي تستهدف الأسواق الإسرائيلية والأوروبية والأمريكية، والمنتجات الكثيفة المهارة المصممة وفقاً للطلب المحدد للأسواق العربية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التراث الثقافي والديني المتميز للأرض الفلسطينية يمكن أن يساعدها على أن تصبح مركزاً للسياحة الدولية والإقليمية يلبي احتياجات كل من السياح القادمين لأسباب دينية أو للاستجمام. وتعتبر الأماكن المقدسة في القدس والخليل وبيت لحم ذات جاذبية فريدة للمسلمين والمسيحيين واليهود على حد سواء. كما أن أحوال المناخ المعتدل على شاطئ البحر المتوسط، إضافة إلى البيئة الفريدة للبحر الميت ووادي نهر الأردن، توفر للعرب الذين يعيشون في مناخات أقسى مكاناً قريباً لقضاء العطل الممتعة(٢٨).

إن ندرة الموارد الطبيعية ووفرة الموارد البشرية تدلان على استصواب اعتماد استراتيجية إنمائية تستفيد إلى أقصى حد ممكن أصول رأس المال البشري. كما أن الإدارة السليمة والمبتكرة يجب أن تستغل فرصة التغييرات في الاقتصاد العالمي التي جعلت المواهب البشرية أكثر أهمية من الأصول التقليدية المتمثلة في الموارد الطبيعية ورأس المال المادي. وقد أدت التغيرات الطارئة على وسائل الاتصالات والنقل إلى توسيع نطاق التبادل التجاري ليشمل العديد من أنشطة الخدمات، مما يتيح للاقتصاد الفلسطيني فرصاً كبيرة وهامة(٢٩). وقد حقق الفلسطينيون خارج الضفة الغربية وقطاع غزة نجاحاً كبيراً في هذه الميادين ومن الحكمة استخدام مواهبهم لدمج قطاعات الخدمات في الأرض الفلسطينية في الاقتصاد العالمي.

وتقتضي الضرورة وجود استراتيجية شاملة تهدف إلى التركيز على الأهداف الطويلة الأجل، وتتضمن تفاصيل الخطوات الواجب اتباعها بالتسلسل لتحقيق الغايات الوارد ذكرها أعلاه. وتحدد الفصول التالية عناصر هذه الاستراتيجية.

الفصل الثاني

هيكل وأداء الاقتصاد الفلسطيني

أبرز الفصل السابق الجوانب الهامة للموارد المادية والبشرية في السياق الأوسع للاقتصاد الفلسطيني. ويبحث هذا الفصل بعض القضايا الاقتصادية البالغة الأهمية وذات الصلة بالوضع الحالي وكذلك بأولويات إعادة البناء والتنمية في السنوات المقبلة.

ويتضمن الفرع التالي استعراضاً موجزاً للأداء الاقتصادي في التسعينات. وهو يعرض الاتجاهات الإجمالية في الانتاج والعمالة والتجارة، ويبرز الاختلالات الداخلية والخارجية مبيناً شدة التأثر بالصدمات الخارجية. ويتم بحث هذه الاختلالات في الاقتصاد الكلي التي تعكس تشوهات وتشتت الأسواق على المستوى الجزئي، من حيث صلتها بأربعة قطاعات رئيسية: الزراعة والصناعة والبناء والخدمات. كما يبين أبرز ملامح كل واحد من هذه القطاعات، ويبحث السياسات والاستراتيجيات الهادفة إلى تحسين الأوضاع في سياق التكامل مع الأسواق على المستويات دون الاقليمية والاقليمية والعالمية. ويكرس الفرع الأخير من الفصل لمشاكل البنى الأساسية والمرافق العامة.

ولا بد من التنويه في البداية إلى ضرورة توخي الحذر فيما يتعلق بالبيانات المستخدمة في هذه الدراسة. فالبيانات الإحصائية التي تغطي مختلف جوانب القطاعات الاجتماعية - الاقتصادية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة حتى عام ١٩٩٤ تتسم بجوانب تناقض وتفاوتات رئيسية بحسب مختلف مصادرها ومنهجياتها[٣٠]. وقد أصبح الوضع أكثر تعقيداً في التسعينيات بسبب الصعوبات الناشئة في توليف البيانات على المستوى الميداني منذ الانتفاضة. يضاف إلى ذلك أن نقل المسؤوليات منذ عام ١٩٩٤ فيما يخص توليف وتحليل الاحصائيات من المكتب المركزي الاسرائيلي للاحصاء إلى المكتب المركزي الفلسطيني للاحصاء قد انطوى على اعتماد منهج احصائي شامل وشديد الاختلاف. ومنذ عام ١٩٩٣ تتوفر تقديرات فلسطينية واسرائيلية ودولية مختلفة لأهم المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية، استناداً إلى مصادر بيانات منقوصة أو متضاربة، كثيراً ما لا تكون قابلة التطبيق على أساس السلاسل الزمنية وتكتنفها في بعض الأحيان تفاوتات واسعة من الناحيتين المطلقة والنسبية.

وقد بذل المكتب المركزي الفلسطيني للاحصاء منذ أن بدأ العمل قبل أربع سنوات جهوداً لم يسبق لها مثيل لاستدراك نقص البيانات في معظم مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية الفلسطينية، وحقق حتى الآن نتائج تثير الاعجاب. وقد أجرى مسوحات قطاعية ونشر العديد من التقارير عن السكان واليد العاملة وأنماط إنفاق الأسر المعيشية، ومؤشرات أسعار الاستهلاك، والصناعة والمؤسسات والمؤشرات الأساسية للتعليم. وقد استخدمت الاحصاءات المستمدة من هذه التقارير إلى الحد الممكن في هذه الدراسة. وقد بدأ المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاء العمل على وضع سلسلة حسابات قومية للاقتصاد الفلسطيني تستند إلى طريقة متسقة لتقدير القيمة المضافة في مجال الزراعة، واحصاءات شاملة للمؤسسات في مجالات التصنيع والخدمات والبناء اضافة إلى أنشطة القطاع العام. وقد نشر المكتب المركزي للاحصاء بفضل استنتاجاته التمهيدية تقديرات للحسابات القومية لعام ١٩٩٤، تختلف اختلافاً كبيراً عن معظم التقديرات الدولية الراهنة. واستكمل المكتب في أواخر عام ١٩٩٧ أول تعداد سكاني فلسطيني يتوقع أن تستخلص منه استنتاجات هامة. وفي الوقت الذي يوطد فيه المكتب مكانته بوصفه مصدراً موثوقاً ويعول عليه

للاحصائيات المتصلة بالواقع الاجتماعي - الاقتصادي الفلسطيني، يتم اللجوء إلى تقديرات أخرى، ولكن هذه التقديرات ينبغي أن تظل تعامل بقدر من الحذر.

ألف - الأداء الاقتصادي في التسعينات

دخل اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة عقد التسعينات في وضع سيء إلى أبعد الحدود فقد وجهت أزمة الخليج في الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩١ ضربة شديدة للاقتصاد أثرت على جميع القطاعات والأنشطة وأدت إلى انحدار أهم المؤشرات من المستويات العليا التي وصلتها قبل عام ١٩٩٠ (وهي معدلات لم يستطع الاقتصاد استرجاعها إلا مؤخراً)[٣١] وانطوى ذلك على تغيرات حولت بصورة جذرية اتجاه وهيكل التنمية الاقتصادية الفلسطينية: خسارة للعمل من جانب آلاف الفلسطينيين في الخليج، واضطراب التبادل التجاري مع أسواق الخليج التي كانت هامة فيما مضى، والخسائر في الانتاج المحلي المترتبة على التدابير الأمنية، وانخفاض شديد في التدفقات المالية الرسمية والخاصة من المنطقة. وأدت هذه الصدمة الخارجية إلى تردي الاقتصاد بصورة شديدة مما أسفر عن بطالة واسعة النطاق.

بيد أن الاقتصاد بدأ ينتعش بصورة بطيئة في عام ١٩٩٢، وذلك بفضل ازدياد الانتاج والعمالة والتبادل التجاري. ومما عزز هذا الانتعاش الطفرة في الاستثمارات الخاصة في تشييد المناطق السكنية، وحدوث زيادة ملحوظة في الاستثمار الحكومي والصادرات (انظر الجدولين ٦ و٧). لكن هذا الانتعاش لم يدم طويلاً إذ حصلت انتكاسة جديدة في عام ١٩٩٣، عندما سجلت معظم فئات الإنفاق تغييرات سلبية في النسب المئوية السنوية من حيث القيمة الحقيقية (انظر الجدول ٨). وفي هذه الحالة، نجمت الصدمة الخارجية عن إغلاق الحدود الخارجية (وخصوصاً مع اسرائيل) وفرض القيود على الحركة داخل الأرض الفلسطينية. وقد بدأ تطبيق هذه التدابير في أوائل عام ١٩٩٣ واستمرت بصورة متقطعة حتى نهاية عام ١٩٩٥، ومن ثم تجددت بصورة أشد في عام ١٩٩٦ - ١٩٩٧[٣٢]. وقد أدى هذا الانقطاع في تدفق اليد العاملة والبضائع إلى تزايد جوانب عدم اليقين والخطر، وإلى انحسار الأنشطة الاقتصادية بصورة عامة.

وقد انخفض كل من الناتج المحلي الاجمالي والناتج القومي الاجمالي لعام ١٩٩٣ بالأرقام الحقيقية، إذ قدر بـ١,٣ و١٠,٧ في المائة على التوالي. وقد حدث هذا الانخفاض رغم استمرار الأداء الجيد في قطاع البناء، وخصوصاً في الربع الأخير من السنة عقب توقيع الاتفاقات الاسرائيلية الفلسطينية. وساهم في هذا التباطؤ تراجع الانتاج الزراعي من جراء محصول الزيتون السيء الذي كان لنمطه الدوري دائماً أثر واسع النطاق على الاقتصاد. ويعود الانتعاش البطيء في الأنشطة الاقتصادية في الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٥ بصورة رئيسية إلى ازدياد الأنشطة الحكومية والخاصة المتصلة بإقامة السلطة الفلسطينية، وإزالة العديد من القيود التي كانت مفروضة قبل عام ١٩٩٣ على أنشطة الأعمال، واستمرار النمو القوي لقطاع تشييد المساكن، والزيادة المتواضعة في الانتاج الزراعي بفضل محصول الزيتون الجيد في سنتين متتاليتين.

وقد أفسح الأثر التراكمي لهذه العوامل المجال لحدوث نمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي يقدر بـ٧ في المائة في عام ١٩٩٤ و٣,٥ في المائة في عام ١٩٩٥. ومع ذلك فإن الأثر السلبي لاستمرار تدهور دخل عوامل الانتاج الصافي من العمل في اسرائيل أدى إلى انخفاض معدلات نمو الناتج القومي الاجمالي وكذلك معدلات الناتج القومي الاجمالي للفرد. وقد تكثفت عمليات الاغلاق وطال أمدها في عام ١٩٩٦، حيث يقدر بأن الناتج المحلي الاجمالي هبط في تلك السنة بنسبة تتراوح بين ٥ و١٥ في االمائة[٣٣].

ولم تنجح التدابير الهادفة إلى تحسين أداء الاقتصاد الفلسطيني منذ عام ١٩٩٣ في عكس اتجاه الهبوط الطويل الأمد في قطاع الصادرات، ولا في موازنة النمو المطرد في الواردات. وتعزى هذه الاتجاهات إلى مجموعة من العوائق المتعلقة بالهياكل الأساسية والعوائق المؤسسية والاجرائية التي تعترض حرية الوصول إلى أسواق الصادرات، في مقابل سوق مفتوحة خالية من الضوابط إلى حد بعيد لتوريد الواردات من شريك تجاري واحد مهيمن. وقد أحدثت هذه العملية التي بدأت تتضح في أوائل الثمانينات عجزاً تجارياً متزايداً يبرز التحديات التي تواجهها تنمية القدرات التصديرية الفلسطينية.

وربما اتضح ذلك على أفضل وجه بمقارنة البيانات التقديرية لعام ١٩٩٦ بأرقام عام ١٩٨١، وهي السنة التي بلغ أداء الصادرات الفلسطينية فيها ذروته في ظل نمو اقتصادي مطرد (انظر الجدول ٩)[٣٤]. وتقدر قيمة اجمالي صادرات السلع في عام ١٩٩٦ بمبلغ ٢٦٦ مليون دولار، مقابل ٤٠٠ مليون دولار في عام ١٩٨١. ومن أصل القيمة الاجمالية للتجارة في عام ١٩٩٦ والتي بلغت نحو ٠٠٠ ٢ مليون دولار، لم تشكل الصادرات سوى نسبة ١٣ في المائة مقابل ٣٦ في المائة في عام ١٩٨١. ومنذ عام ١٩٨١، ارتفعت الواردات بما يزيد عن الضعف من ٧٤٨ إلى ٧٢٥ ١ مليون دولار، في حين ازداد عجز تجارة السلع بما يقارب خمسة أمثاله وذلك من ٣٥٠ إلى قرابة ٥٠٠ ١ مليون دولار. وهذا يعني عجزاً في تجارة السلع ازدادت نسبته من ٣٥ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٨١ إلى زهاء ٤٥ في المائة بحلول عام ١٩٩٦. وفيما يتصل بتجارة الخدمات غير الداخلة في عوامل الانتاج، فإن وضع الاقتصاد الفلسطيني يبدو أكثر تقلقلاً، وذلك بسبب النسبة الأكبر للواردات من الخدمات غير الداخلة في عوامل الانتاج بالمقارنة مع الصادرات.

وثمة سمة أخرى لتدهور التجارة الخارجية الفلسطينية تتمثل في التركيز الكلي تقريباً على التجارة مع شريك واحد. فبينما شكلت التجارة مع اسرائيل في عام ١٩٨١ نسبة ٨٥ في المائة من مجمل الواردات والصادرات الفلسطينية، فإن هذه النسبة بلغت في عام ١٩٩٦ قرابة ٩٠ في المائة. وفي حين أن ما مجموعه ١١١ مليون دولار، أو ٢٨ في المائة من الصادرات في عام ١٩٨١ كان موجهاً إلى السوق الأردنية وغيرها من الأسواق العربية والدولية، فإن هذه الأسواق استوعبت بحلول عام ١٩٩٦ ما مقداره ٣١ مليون دولار أو ما نسبته ١٢ في المائة فقط من الصادرات الفلسطينية. وبالتالي فإن الاقتصاد الفلسطيني الذي حقق فائضاً تجارياً ضئيلاً (٣٣ مليون دولار) مع الأسواق غير السوق الاسرائيلية في عام ١٩٨١ قد واجه في عام ١٩٩٦ عجزاً تجارياً مقداره ١٤٤ مليون دولار مع بقية أنحاء العالم، و٣١٥ ١ مليون دولار مع اسرائيل.

باء - الهيكل الكلي المشوه

هناك ثلاثة اختلالات كلية رئيسية سادت خلال العقدين الماضيين تكمن خلف سوء الأداء الاقتصادي المبين أعلاه[٣٥]. أولاً، ثمة فجوة في الموارد يفسر وجود فائض كبير في الواردات وصل إلى ٤٠ في المائة من الناتج القومي الاجمالي في عام ١٩٩١، وإلى ما متوسطه ٣٣ في المائة على مدى الفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٦. ويتعين ألا يفسر هذا الانخفاض الأخير بالضرورة على أنه يشير إلى حدوث تحسن في حالة نقص الموارد، ذلك لأنه لا يرجع إلى تحقيق زيادة أسرع في الصادرات مقابل الواردات. بل إنه يظهر تقلصاً في كل من الصادرات والواردات.

ويتضح ذلك من تعبير آخر عن فجوة الموارد - ألا وهو فائض الاستثمار (الاستثمار - الإدخار) - الذي ازداد زيادة مطردة على مدى الفترة المذكورة بسبب الهبوط المستمر في صافي دخل عوامل الانتاج الذي أثر تأثيراً سلبياً على المدخرات[٣٦]. فبينما كان صافي دخل عوامل الانتاج يوازي ٣٣ في المائة من الناتج

المحلي الاجمالي في عام ١٩٩٢، انخفضت هذه النسبة إلى ٢٢ في المائة في عام ١٩٩٣ وإلى ١٦ في المائة في عام ١٩٩٤ و١٠ في المائة في عام ١٩٩٥[٣٧].

أما الاختلال الكلي الثاني الذي وازى الأول فيتصل بسوق العمل. وتعاني هذه السوق من عجز مزمن على توفير قدر كاف من فرص العمل ليد عاملة (محتملة) تتزايد بمعدلات عالية. وكما يتبين من الجدول ١٠، فإن السوق المحلية لم توفر فرص العمل إلا لنسبة متوسطها ٥٧ في المائة من اليد العاملة خلال الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٥. أما بقية اليد العاملة فكانت إما عاطلة عن العمل أو تعمل في اسرائيل بصورة جزئية فقط[٣٨].

ويظهر هذان الاختلالان مدى شدة تأثر الاقتصاد الفلسطيني بالصدمات الخارجية، ولا سيما تلك الناشئة عن اسرائيل. أما الاختلال الثالث فيتعلق بالانفاق والايرادات الحكومية ويكشف عن درجة الاعتماد على المساعدات المالية الخارجية، وهو ينعكس في العجز الكبير في ميزانية السلطة الفلسطينية، الذي بلغ ٣٧ في المائة من مجموع الميزانية، أو ٧ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٩٥ (انظر الجدول ١١)، لكنه انخفض منذ ذلك الحين. ويؤدي هذا العجز، ضمن جملة من القيود السياسية والاقتصادية الأخرى، إلى زيادة صعوبة مهمة السلطة الفلسطينية، خاصة وأن العجز يعود بصورة رئيسية إلى النفقات الجارية لا إلى نفقات الاستثمار[٣٩]. والسبب الرئيسي للعجز هو انخفاض مستوى الايرادات الضريبية. فقد بلغت هذه في عام ١٩٩٥ ما نسبته ١٠,٥ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي، في حين أنها تبلغ قرابة ١٩ في المائة في البلدان ذات الناتج المحلي الاجمالي المماثل بالنسبة للفرد[٤٠].

وتواجه الادارة الفلسطينية صعوبات غير عادية في تحصيل الضرائب التي تم فرض العديد منها خلال الفترة السابقة لعام ١٩٩٤ والتي ما زال الجمهور يتأفف منها، بينما لا تسترد من اسرائيل بموجب الترتيبات الحالية بعض الضرائب الهامة على التجارة الأجنبية. وتقدر إحدى الدراسات بأن هذا التسرب الضريبي بلغ ما يقارب ١٥٠ مليون دولار في عام ١٩٩٥، بل وتشير بعض التقارير إلى أنه بلغ ٢٥٠ مليون دولار في عام ١٩٩٧[٤١]. وهذا هو أحد المجالات الهامة التي يمكن فيها وضع ترتيبات جديدة بين السلطة الفلسطينية واسرائيل بغية معالجة هذا التسرب، كما أنه يبرز أهمية تنسيق شؤون الضرائب واسترداد الايرادات على المستويين دون الاقليمي والاقليمي.

جيم - آفاق التنمية القطاعية

إن الاختلالات الكلية الوارد ذكرها أعلاه تشكل الصورة الاجمالية للتشوهات والتجزئة على المستوى القطاعي. كما أن عدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني على توفير فرص عمل معقولة لليد العاملة ومدخرات مناسبة من أجل الاستثمار وايرادات كافية لنفقات القطاع العام تعكس تشوهاً هيكلياً أساسياً حال دون تطور الزراعة والصناعة على مسارات التنمية "الاعتيادية". ولو أن الاقتصاد كان قد تطور على النحو الذي شهدته الاقتصادات المماثلة، فإن نصيب الصناعة من الناتج المحلي الاجمالي على مدى العقود الثلاثة الماضية كان يمكن أن ينمو بصورة مطردة بدلاً من الركود عند نسبة تتراوح بين ٨ و١٠ في المائة. ففي الاقتصادات المماثلة، تستأثر الصناعة بنصيب يساوي أكثر من ثلاثة أمثال نصيبها في الاقتصاد الفلسطيني (انظر الجدول ١٢). وعلى الرغم من أن البيانات الأخيرة لمكتب الاحصاء المركزي الفلسطيني تشير إلى أن الصناعة قد تستأثر فعلاً بما يصل إلى ١٤ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي الفلسطيني (في عام ١٩٩٤)، فإن هذه

البيانات الأولية لا تكشف عن درجة مهمة من النمو في نصيب الصناعة من شأنها أن تؤكد وجود اتجاه نحو التحول الهيكلي(٤٢).

وفي الوقت ذاته، فإن التطورات في قطاع الزراعة كان يمكن أن تخفض نصيب هذا القطاع من الناتج المحلي الاجمالي إلى قرابة نصف مستواه الحالي (بلغ متوسطه على مدى الفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٥ قرابة ٣٠ في المائة، مع أن البيانات الأولية لمكتب الاحصاء المركزي الفلسطيني تشير إلى أن نصيب الزراعة ربما يكون قد هبط إلى ١٥ في المائة في عام ١٩٩٤)(٤٣). وكان يفترض أن تواكب هذا الهبوط زيادة كبيرة في الانتاجية والانتاج، مما يتيح الإفراج عن قدر كبير من الأيدي العاملة لاستخدامها في قطاعي الصناعة والخدمات. وبالتالي فإن عمليات توقيت وتسلسل ومراحل برنامج الاعمار والتنمية الفلسطيني ينبغي أن تصاغ وتوجه نحو تهيئة بيئة مؤاتية يمكن في إطارها إزالة الاختلالات الهيكلية تدريجياً بحيث يستعاض عنها ببرامج قطاعية أكثر تحديداً تدفع بالاقتصاد على طريق النمو والتنمية المستدامين(٤٤).

واسترشاداً بهذه الاعتبارات، تبرز الفقرات التالية السياسات والاستراتيجيات الأساسية لتنمية القطاعات الاقتصادية الرئيسية.

١- الزراعة

يتصف القطاع الزراعي في الضفة الغربية وقطاع غزة بأهمية حاسمة بالنسبة للتوقعات القصيرة والطويلة الأجل لجهود الإعمار والتنمية. ويرجع ذلك إلى كبر الحجم النسبي للقطاع وإلى أن السكان الريفيين ما زالوا يعتمدون عليه بصورة جزئية، كما يرجع إلى الدور الهام الذي يمكن لهذا القطاع أن يؤديه في معالجة التشوهات القطاعية والهيكلية.

ويعود ذلك إلى الحجم الكبير نسبياً للقطاع وللسكان الريفيين الذين ما زالوا يعتمدون عليه جزئياً، وإلى الدور الهام الذي يمكن له أن يلعبه في استدراك الانحرافات القطاعية والهيكلية.

ويوظف قطاع الزراعة اليوم قرابة ربع قوة العمل، ويساهم بنحو ربع الناتج المحلي الاجمالي (بحساب متوسط تقديرات مكتب الاحصاء المركزي الفلسطيني وغيرها من التقديرات) وزهاء ثلث الصادرات. وبالنظر إلى أهمية هذا القطاع، من الواضح أن جزءاً أساسياً من الجهود الموجهة نحو التخفيف من حدة مشكلة البطالة سيتوقف على توسيع نطاق الأنشطة الزراعية، أفقياً ورأسياً على حد سواء. وثمة حاجة إلى هذا التوسع أيضاً لما له من أثر ايجابي مباشر على برنامج إعادة البناء في مراحله المبكرة (وذلك من حيث توليد العمالة والأمن الغذائي).

وسينطوي ذلك على زيادة إنتاج الأغذية لتلبية الطلب المتنامي على الغذاء الناشئ عن زيادة السكان والدخل على حد سواء، وبالتالي تخفيف الضغوط على الأجور الحقيقية وعلى الاحتياطي المحدود من النقد الأجنبي. وبالاضافة إلى زيادة إنتاج الأغذية، فإن هذا التوسع يزيد أيضاً من توريد المواد الخام للقطاعات الأخرى، ولا سيما الصناعة، التي يمكن لها أن تطور بسهولة تجهيز الإنتاج الزراعي على نحو مستدام. وإذا ما لعب القطاع العام دوراً تسهيلياً مناسباً، فإن توسعاً من هذا القبيل يمكن أن ينفذ أساساً من جانب القطاع الخاص بتطبيق مجموعة من التقنيات التقليدية الكثيفة الاستخدام لليد العاملة وكذلك، في قطاعات

مختارة، تطبيق تقنيات الانتاج الكثيف الاستخدام لرأس المال والتكنولوجيا. وتلخص النقاط التالية التدابير ذات الأولوية في مجال السياسات اللازمة لحفز التنمية الزراعية في المرحلة المقبلة:(٤٥)

(أ) وضع إطار قانوني جديد لملكية الأرض، والقوانين البلدية لتقسيمها إلى مناطق، وحقوق استئجارها ووراثتها، مع مراعاة قدر معين من الاصلاح في التنظيم الزراعي وتدعيم الانتاج؛

(ب) إصلاح شامل للبنى الأساسية الزراعية بهدف تحسين فعاليتها؛ وثمة حاجة ملحة لإعادة تأهيل وإعادة بناء الطرق الزراعية، والآبار الارتوازية، والينابيع والأحواض إضافة إلى إمدادات من الطاقة الكهربائية بأسعار معقولة؛

(ج) جهود منسقة للارتقاء بمؤسسات التعليم الزراعي وتوسيعها بغية رفع كفاءتها إلى أقصى حد ممكن وزيادة توجهها نحو تلبية الاحتياجات المحلية. ويعد تحسين المهارات التقنية لليد العاملة أمراً ذا أهمية حاسمة، وخصوصاً في مجالات حفظ المياه وتقنيات الري، وفي استعمال الأسمدة وغيرها من المواد الكيميائية المستخدمة في الزراعة. ومما لا يقل أهمية عن ذلك تنمية المهارات الإدارية، بما فيها استخدام الأساليب السليمة لتحليل التكلفة - الفائدة؛

(د) وضع إطار مؤسسي لتنسيق الجهود التي تبذلها مختلف الهيئات الرسمية والخاصة التي تقدم الائتمانات والخدمات المالية للمزارعين بكلفة متدنية؛

(هـ) بذل جهود من قبل القطاع العام لتحسين تسهيلات التسويق وسبل الوصول إلى الأسواق الأجنبية على حد سواء. ومما له أهمية حاسمة هنا هو رفع مستوى مرافق التخزين المبرد، والتعبئة والتغليف والتصنيف ومراقبة الجودة. وثمة حاجة لبذل جهود موازية لوضع ترتيبات مؤسسية لتعزيز وتسهيل التبادل التجاري بغية مساعدة المزارعين على التصدير.

ومن شأن بذل جهود متضافرة على نحو ما سبق ذكره أن يمكن القطاع الزراعي من الاضطلاع بدوره على المديين القصير والمتوسط في برنامج إعادة البناء: أي التوسع في الانتاج الزراعي، وتشغيل المزيد من اليد العاملة، واسترجاع قدر من النصيب الذي فقده في الأسواق الأجنبية، وتسهيل سبل الوصول إلى أسواق جديدة. وتتزايد أهمية هذه الغاية الأخيرة التي لا تتطلب زيادة سبل الوصول إلى السوق الاسرائيلية فحسب بل وإلى أسواق دول الخليج أيضاً وأسواق الاتحاد الأوروبي (تجري مناقشة هذه القضايا بصورة أوسع في الفصول الرابع والخامس والسادس)(٤٦) ومن ثم يصبح الطريق ممهداً لقيام الزراعة بدورها الطويل الأجل باستكمال وتعزيز النمو في مجال الصناعة. ويتطلب تحقيق ذلك حدوث زيادة هامة في الانتاجية الزراعية من خلال المكننة وزيادة استخدام الطرق العلمية. ومن شأن تغيير كهذا أن يدفع القطاع الزراعي بصورة تدريجية نحو المحاصيل العالية القيمة والقليلة الاستخدام للمياه وبالتالي تحرير اليد العاملة الماهرة كي تعمل في الصناعة في الوقت الذي تحقق فيه زيادة موازية في الطلب على المنتجات الصناعية من جانب أهل الريف.

٢- الصناعة

تتمثل جوانب القصور الهيكلي في الاقتصاد الفلسطيني في حالة قطاعه الصناعي. إذ أن هذا القطاع يساهم في الوقت الحاضر مساهمة أدنى بكثير من مساهمة الصناعة في الاقتصادات المماثلة. ويعاني هذا القطاع من التشتت وتهيمن عليه الورشات الصغيرة الحجم التي توظف ١٦ في المائة من مجموع العاملين، مما يعني مستوى إنتاجية متدنياً جداً[٤٧]. ومن الواضح أن تصحيح هذا الوضع يعد مهمة رئيسية في إطار عملية إعادة البناء، وهو ينطوي على تكريس قدر هائل من الاستثمارات في هذا القطاع من المصادر المحلية والخارجية على حد سواء. ولكن قدرة الاقتصاد الفلسطيني على اجتذاب واستيعاب هذه الاستثمارات ستتوقف بصورة رئيسية على العوامل التالية:

(أ) إطار قانوني تتمتع فيه الشركات بحقوق ملكية مضمونة وتستطيع المنافسة في أجواء تساعد على توزيع الاستثمارات بكفاءة. ومع أن السلطة الفلسطينية قد عبرت دائماً عن التزامها ببيئة السوق الحرة، فإن أداءها في السنوات الثلاث الماضية لم يطمئن المستثمرين بصورة كافية. وقد فسر المراقبون إصدار التراخيص منذ عام ١٩٩٥ لبعض الشركات ذات القوة الاحتكارية في فروع محددة والتي تملكها جزئياً وكالات السلطة الفلسطينية، على أنه علامة غير مستحبة على وجود ميول قوية للحصول على الدخل الريعي[٤٨]. كما أن مشاركة السلطة الفلسطينية في عمليات السوق، وإن كانت تتم عن طريق وسطاء معروفين، قد جعلت التمييز غير واضح في بعض الحالات بين القطاعين الخاص والعام، مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية في ما يخص الكفاءة والنمو. ومن المسلم به الآن أنه يجب الحد من هذه الممارسات، وقد تعهدت السلطة الفلسطينية بأن تنهي مشاركتها تدريجياً في أنشطة القطاع الخاص بحلول نهاية عام ١٩٩٩[٤٩]. ويمكن للسلطة الفلسطينية أن تركز بصورة مفيدة على إيجاد ما يمكن أن يسمى "ميدان تكافؤ الفرص" الذي يوفر استراتيجية لجذب الاستثمار والمكافأة على الكفاءة، مما يزيد بالتالي من الايرادات العامة عن طريق الأدوات الضريبية الاعتيادية؛

(ب) إن ما يجتذب رأس المال الخاص، سواء كان من مصادر محلية أو خارجية، هو الربح الذي يتأثر بدوره تأثراً شديداً بكمية ونوعية رأس المال العام والبشري. وبالتالي فإنه من المعقول توقع أن تتوقف الاستثمارات في القطاع الصناعي على ما يتم احرازه من تقدم في إعادة تأهيل البنى الأساسية المادية والاجتماعية. ومما لا يقل عن ذلك أهمية على المدى الطويل هو استدراك جوانب القصور في نظام التعليم وزيادة المهارات التقنية والخبرة العلمية للقوى العاملة الفلسطينية زيادة كبيرة؛

(ج) وثمة عامل هام آخر يؤثر على ربحية الاستثمار وبالتالي يجتذب رأس المال الخاص، وهو طبيعة السوق المحلية. وبالنظر إلى صغر حجم السوق الفلسطينية، فإن دمجها في الأسواق الاقليمية والعالمية ينطوي على آثار ذات أهمية بالنسبة للاستثمار في كل من الصناعة والخدمات المساعدة على حد سواء.

٣- الخدمات

يتوقع لقطاع الخدمات أن يلعب دوراً مركزياً في نمو وتنمية الاقتصاد الفلسطيني، إذ أن له وظيفتين محتملتين رئيسيتين: تعزيز النمو في الزراعة والصناعة، وتوليد نموه الخاص من خلال تعزيز الأنشطة في ميدان التجارة. وتتصل الوظيفة الأولى بالحاجة إلى تحسين وتوسيع فروع معينة في خدمات للمنتجين الذين يعد إسهامهم أساسياً في تيسير الزيادة المتوقعة في الانتاج الزراعي والصناعي. وتشمل

هذه الفروع النقل والتصميمات الهندسية والاتصالات وبرامج الحاسوب الجاهزة والخدمات المالية. وتستفيد الوظيفة الثانية من الفرص التجارية الجديدة في مجال الأعمال التجارية الدولية الناشئة عن العمليتين التوأمين المتمثلتين في التقدم التكنولوجي في الاتصالات واستمرار اندماج الأسواق في اقتصاد دولي سائر نحو العولمة. واسترشاداً بهاتين الوظيفتين، تسلط الفقرات التالية الأضواء على بعض المجالات ذات الأولوية في الفروع الرئيسية من قطاع الخدمات الفلسطيني.

(أ) التجارة

إن إعادة تنشيط قطاع التجارة وتزويده بكافة العناصر الضرورية ليصبح بمثابة محرك للنمو ستتوقف بصورة حاسمة على مجموعتين من الخيارات الاستراتيجية أولها هي تلك التي تنطبق على الاقتصاد المحلي بغرض زيادة القدرة الإنتاجية وتوفير الاستجابة للفرص المتاحة في الأسواق العالمية، وثانيها الخيارات المتاحة في زيادة سبل الوصول إلى الأسواق الأجنبية عن طريق التدابير الأحادية والثنائية والمتعددة الأطراف. وسيتم بحث الاهتمامات الأولى في إطار الفرع دال من الفصل التالي. أما الاعتبارات الأخيرة فسيجري تحليلها في الفصول الرابع والخامس والسادس. ومن الجدير بالذكر على أية حال أن تدفق الخدمات عبر الحدود بين الأرض الفلسطينية والأردن ومصر وإسرائيل يشكل جزءاً هاماً من التفاعل اللازم للنجاح في تنمية الاقتصاد الفلسطيني، كما يشكل مجالاً حيوياً للتعاون الإقليمي.

(ب) النقل والاتصالات

لقد اضطرت شبكة النقل في الأرض الفلسطينية إلى الاعتماد، على مدى ما يقارب ثلاثة عقود، على القطاع الخاص. واقتصر دور القطاع العام على تنظيم النقل الخاص وتوفير قدر من البنى التحتية الأساسية[٥٠]. وكانت نتيجة هذا الوضع غير العادي، وبالنظر إلى الركود العام الذي شهده الاقتصاد، أن الاستثمار في تجديد وصيانة الشبكة كاد يكون معدوماً. وتعتبر حالة الطرق الرئيسية اليوم سيئة إلى حد يستدعي إعادة بناء معظمها. وفيما يلي بعض المهام ذات الأولوية والتي بدونها سوف يشكل قطاع النقل عائقاً شديداً أمام جهود إعادة البناء[٥١].

'١' إصلاح وتحسين شبكة الطرق بهدف الارتقاء بنوعية وكمية نظام النقل بغية تلبية الاحتياجات الاقتصادية المتمثلة في توسيع نطاق التجارة الداخلية والخارجية على حد سواء؛

'٢' إنشاء شبكة طرق ريفية للتغلب على مخلفات عقود من الاهمال وتيسير سبل وصول القرويين إلى الأسواق والمراكز الحضرية؛

'٣' البدء بتطبيق مخططات جديدة لتدفق حركة المرور بغية معالجة موضوع الازدحام المتزايد في المناطق الحضرية، وضمان معايير السلامة وتسهيل مرور الأشخاص والسلع بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

(ج) السياحة

لقد تبين من الفصل السابق أن صناعة السياحة يمكن أن تستفيد استفادة ذات شأن مع إنجاز عملية السلام وتطبيع العلاقات الفلسطينية - العربية - الاسرائيلية. ويتوقع أن يؤدي فتح الحدود مع البلدان العربية إلى زيادة ملحوظة في عدد السياح القادمين لأسباب دينية أو للاستجمام. ومما لا شك فيه أن تطبيع العلاقات مع اسرائيل سيسفر عن قدوم نسبة أكبر من السياح الذين يزورون اسرائيل (البالغ عددهم الآن أكثر من مليونين سنوياً) لزيارة المواقع الفلسطينية أيضاً: وبغية تحقيق هذه التوقعات، لا بد من تعبئة الجهود والموارد لتلبية احتياجات هذا القطاع.

فأولاً، لن يتمكن القطاع الخاص من النجاح في أداء هذه المهمة ما لم يتوفر له نظام دعم فعال من القطاع العام الفلسطيني. وينبغي أن يتركز ذلك على تعبئة جميع الدوائر الحكومية في بذل جهود متضافرة، ترمي إلى اجتذاب الاستثمارات المحلية والأجنبية لبناء الفنادق والقرى السياحية وأماكن الترفيه. وثانياً، إن التنسيق مع البلدان المجاورة أمر ضروري لاقامة إطار إقليمي للسياحة يستفيد من الأسواق الأوسع نطاقاً ومن اقتصاديات الحجم. وينبغي الاضطلاع بهاتين المهمتين معاً وفي وقت واحد وتوجيههما نحو زيادة عدد المرشدين السياحيين والارتقاء بقدراتهم وإنشاء مراكز معلومات سياحية حديثة.

(د) البناء

من المتوقع أن تساعد التحسينات الملموسة في كل من الطلب والعرض قطاع البناء الفلسطيني على الاستمرار في الاضطلاع بدور رئيسي في المراحل الأولى من عملية إعادة البناء والتنمية. ومن المنتظر أن تحدث زيادة كبيرة في الطلب على أنشطة البناء من القطاعين العام والخاص على حد سواء. بل إن هذه الزيادة قد بدأت تظهر للعيان بالفعل. وهي ترتبط في الحالة الأولى بأنشطة البناء المنطوية على إصلاح البنى الأساسية وإعادة توطين اللاجئين، وهي عملية ستستمر على مدى عدة سنوات. ومن المتوقع أن يزداد طلب القطاع الخاص بسبب حدوث طفرة في الطلب على المساكن، مما يعكس ازدياد الثقة في عملية السلام، وكذلك حاجة العائدين الفلسطينيين للمساكن. ومن المتوقع أيضاً أن تتحسن استجابة العرض تحسناً كبيراً نتيجة فتح الأسواق التدريجي في البلدان المجاورة. وسيتيح ذلك للفلسطينيين استيراد مواد البناء بتكلفة أدنى، وزيادة المنافسة في هذا القطاع عندما يسمح للشركات الفلسطينية المغتربة بمزاولة نشاط الأعمال في الأرض الفلسطينية.

وستشجع أنشطة البناء أيضاً الاستثمار في الفروع ذات الصلة بها، وخصوصاً استغلال المحاجر، ومواد البناء، والخشب والأثاث، ومرافق الكهرباء بينما يزداد الطلب على الخدمات المهنية في مجال الهندسة والهندسة المعمارية والمال. وينبغي التشديد على أن أنشطة البناء التي يمولها القطاع العام (أو أي برنامج للمساعدات الدولية) يتعين أن تكلف بها شركات القطاع الخاص مع مراعاة اعتبارات الكفاءة والشفافية مراعاة تامة.

دال - الهياكل الأساسية والخدمات العامة

بعد سنوات طويلة من الاهمال، أصبحت الهياكل الأساسية المادية في حالة رديئة جداً، بما في ذلك شبكات الطرق، والآبار الارتوازية، والخزانات والينابيع وشبكات الكهرباء ومرافق التخلص من المياه المستعملة

والمجاري. ويتطلب كل ذلك وجود برنامج شامل للاصلاح وإعادة البناء، وهي عملية بدأت بمعونة من الجهات المانحة بعد عام ١٩٩٤. ويتوقف توسيع الانتاج الزراعي والصناعي بصورة حاسمة على سرعة تنفيذ هذا البرنامج(٥٢). وتعد الخدمات العامة غير كافية أبداً وما زالت أدنى بكثير من مستواها في البلدان المجاورة. فمتوسط امدادات المياه في المناطق الحضرية يقارب ٦٠ لتراً للفرد في اليوم مقارنة بـ ١١٥ في تونس و١٣٧ في الأردن و٢٣٠ في مصر. أما استهلاك الكهرباء فيناهز ٦٨٠ كيلوواط/ساعة للفرد في السنة مقارنة بنحو ٨١٥ في مصر و١٠٥٥ في الأردن. زد على ذلك أنه لا تتوفر في الأرض الفلسطينية لا مواقع الردم الصحية الحديثة ولا شبكات كافية لجمع النفايات الصلبة. وبالتالي فإن النفايات تلقى خارج حدود البلديات مما يسبب مشاكل صحية وبيئية خطيرة، وعندما يتم إحراق النفايات الصلبة لتخفيض حجمها يتسبب ذلك في تلويث الهواء(٥٣).

وبالمثل فإن توفير الخدمات الاجتماعية لتشمل المباني المدرسية والمستشفيات والعيادات الصحية والمكتبات والمختبرات يعتبر غير كاف وبحاجة ماسة للتحسين. وانعدام الكفاءة في هذه الخدمات يفسر جزئياً بكونها تقدم بصورة خاصة، رغم صبغة "الصالح العام" التي تصبغ بها واعتبارات التكاليف الاجتماعية. فعلى سبيل المثال، ينفق الفلسطينيون قرابة ٧ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي على الخدمات الصحية، وهي نسبة تعد مرتفعة بشكل غير عادي، لكنهم يتلقون في المقابل رعاية صحية غير كافية نسبياً(٥٤). ويشكل هذا واحداً من المجالات التي يقل عموماً النظر فيها والتي يمكن للتعاون الإقليمي أن يخفض فيها إلى حد كبير تكاليف الهياكل الأساسية المادية والاجتماعية ويزيد من كفاءتها.

الفصل الثالث

الاقتصاد الفلسطيني في السياقين الإقليمي والعالمي

سجل الاقتصاد الفلسطيني في السبعينات والثمانينات نمواً يرجع أساساً إلى تصدير خدمات اليد العاملة إلى إسرائيل والدول العربية المنتجة للنفط، لكن الطلب على هذه الخدمات تراجع لأسباب سياسية واقتصادية مختلفة في التسعينات، وهذا اتجاه نحو الانخفاض لا تظهر أية علامات على إمكانية انعكاسه. وبالتالي فإن نمو الاقتصاد الفلسطيني في المستقبل سوف يتوقف بصورة حاسمة على نجاحه في ضمان تعبئة أفضل للموارد الطبيعية والبشرية والمالية وتوسيع صادرات سلعه وخدماته.

ويستدعي ذلك إعادة تنظيم الاقتصاد بصورة شاملة بغية تحقيق توسع كبير في قدرته الانتاجية وإعادة توجيه علاقاته الخارجية بصورة رئيسية في الوقت نفسه. وينطوي ذلك على تنويع التدفقات التجارية إلى الأسواق الإقليمية والدولية وعدم الاعتماد حصراً على شريك تجاري واحد. وكما ينطوي تحقيق هذه الأهداف على جميع جوانب إدماج اقتصاد فقير وأقل تقدماً في أسواق تتفاوت درجات تنميتها. وعلى العموم، ورغم أن عملية الاندماج تجلب منافع متوسطة وطويلة الأجل، فإنها تنطوي أيضاً على تكاليف فورية وقصيرة الأمد. وتتضمن المنافع تكاليف تعاملات أدنى، ووفورات الحجم، والتخصص، وضوابط المنافسة المرتبطة بالأسواق الأكبر حجماً. بيد أن التكاليف تنطوي على البطالة واضطراب شديد في الموارد البشرية والانتاجية، وقدر أقل من الاستقلال في رسم السياسات، وغيرها من التكاليف الانتقالية.

وقد أظهر العديد من التجارب أن اتباع عملية الاندماج على نحو شامل ومتسرع يسفر عن تكاليف كبيرة ومنافع محدودة، مما يضعف، إن لم يجهض، هذه العملية. وكبديل لذلك، يمكن تنفيذ العملية في مجالات أو قطاعات مختارة، ومن ثم متابعتها بالتدريج على مراحل واضحة متعاقبة مما يتيح وقتاً كافياً لتهيئة بيئة اقتصادية محلية تعزز المؤسسات التجارية التي توجه أنشطتها إلى الخارج. ومن شأن ذلك أن يساعد على استغلال كامل المنافع المحتملة للاندماج بتكاليف مقبولة ويمكن تحملها. أما القضية الحاسمة التي يتوجب النظر فيها هنا فهي تحديد المجالات والمراحل اللازم اتباعها لتنفيذ الاندماج بيسر وسهولة ودون حدوث اختلالات ضارة. ويكتسب ذلك في السياق الفلسطيني أهمية اضافية بالنظر إلى الهيكل الحالي للانتاج والعمالة والتجارة، لأن تشوه الأسواق يزيد من تكاليف الاندماج ويطيل الفترة الزمنية اللازمة للاستفادة من منافعه.

وبالتالي فإنه يتعين على الاقتصاد الفلسطيني ضمان استيفاء بعض الشروط الأساسية قبل تحركه نحو الاندماج مع الأسواق الأوسع نطاقاً أو في المراحل الأولية من ذلك. وهذا يعني إدخال تحسينات كبيرة على الأطر المادية والقانونية والاقتصادية. لكنه لا يمكن تحقيق ذلك دون الاهتداء برؤية لموقع الاقتصاد الفلسطيني مستقبلاً في سياقيه الإقليمي والعالمي. وعليه فإن الضرورة تقتضي صياغة استراتيجية محددة مناسبة تهدف إلى دمج الاقتصاد الفلسطيني في الأسواق المجاورة والدولية، بهدف اجتذاب الاستثمارات وايجاد فرص نمو جديدة قائمة على المزايا النسبية ووفورات الحجم. ويتطلب نجاح استراتيجية من هذا القبيل أن تستند إلى أولويات برنامج إعادة البناء والتنمية الفلسطيني في الأمدين المتوسط والطويل.

ويبحث هذا الفصل القضايا على المستويين النظري والعملي. ويكرس الفرع ألف منه لتحليل الإطار النظري للتكامل الاقتصادي، ويتناول القضايا الناشئة عن العلاقة بين تحرير التجارة المتعددة الأطراف

والتوجه الإقليمي ومن ثم يدرس مختلف مراحل التكامل الاقليمي. ويتناول الفرع باء تطبيق الإطار النظري على التجارب السابقة والحالية في مجال التكامل الاقتصادي في مختلف مناطق العالم النامي. ويستعرض الفرع جيم تجربة التكامل لدى بلدان عربية محددة، بينما يبحث الفرع دال موضوع التكامل الاقتصادي من منظور الاقتصاد الفلسطيني.

ألف - الإطار النظري للتكامل الاقتصادي

إن صياغة استراتيجية محددة لدمج الاقتصاد الفلسطيني في الأسواق العالمية تتطلب فهم قضيتين اثنتين أولهما مسألة البعد، وهي تتعلق بالسبل المتاحة للاندماج: الثنائية والإقليمية والعالمية. وثانيتهما هي قضية المراحل، التي تتعلق بالترتيب الزمني الصحيح لعناصر الاندماج الرئيسية الثلاثة التي تشمل التجارة في السلع والخدمات، وتحرك رأس المال واليد العاملة، ومواءمة السياسات الاقتصادية.

١- البُعد

إن الهدف الاستراتيجي المنشود للاقتصاد الفلسطيني، كما يصوره صانعو السياسات ومعظم المعلقين، هو الاندماج في الأسواق العالمية، بما يتمشى مع الاتجاهات السائدة في المنطقة. وعلى الصعيد العالمي. وفي هذه الحالة، كما في غيرها من الحالات، يثير ذلك مسألة ما إذا كان الاندماج على المستويين دون الإقليمي والإقليمي يشكل خطوة نحو تحقيق هذا الهدف أو خطوة في الاتجاه المعاكس.

ففي الستينات والسبعينات، اعتبر العديد من ترتيبات التعاون الإقليمية فيما بين البلدان النامية وخصوصاً في أمريكا اللاتينية وأفريقيا، حيث كانت هذه الترتيبات تهدف إلى تحقيق التكامل الاقتصادي، خطوات في الاتجاه المعاكس لدمج اقتصادات البلدان المشاركة في الأسواق العالمية. وكانت معظم هذه الترتيبات قائمة على أساس الافتراض بأن البلدان الأعضاء ستحقق التصنيع والنمو من خلال إقامة جدار حماية حول أسواقها المشتركة والسماح باتباع نهج صارم ازاء التنمية يقوم على إحلال الواردات. وكانت هذه الترتيبات في واقع الأمر تطبيقاً لنهج إزاء التنمية موجه إلى الداخل ولكن على نطاق أوسع من نطاق الدولة القومية. وكان لا بد لها أن تفشل، كما حدث بالفعل، حالما أصبحت قيود تلك الاستراتيجية واضحة بذاتها(٥٥).

وعلى النقيض من ذلك، فقد ظهرت نظرة جديدة إلى التوجه الإقليمي منذ أواخر الثمانينات تعتبر التكامل الإقليمي أحد الخيارات المتاحة للبلدان النامية العازمة على تنسيق وترشيد نموها الصناعي المشترك باعتماد مجموعة من السياسات التجارية الموجهة نحو الخارج ونحو الداخل. والسعي إلى تحقيق التكامل الإقليمي يكون أساساً بهدف ضمان إيجاد سوق أكبر توفر الدعم لوحدات الانتاج الأكثر كفاءة، مما يفسح بدوره للاقليم فرصة اتباع استراتيجية انمائية لتعزيز الصادرات تكون قابلة للتطبيق، والاضطلاع حيثما اقتضى الأمر بأنشطة صناعية لاستبدال الواردات بأقل تكلفة ممكنة. ويمكن تنفيذ التكامل الإقليمي بعد إجراء إصلاحات اقتصادية هيكلية رئيسية في كل بلد عضو، وحيثما يكون الالتزام بالمحافظة على النهج الذي ينشد تحقيق المزيد من الكفاءة على المستوى الاقتصادي الجزئي والاستقرار على المستوى الاقتصادي الكلي مدعوماً بما يكفي من التصميم السياسي.

ويمكن النظر من هذه الزاوية إلى نظام منظمة التجارة العالمية المتعدد الأطراف على أنه نظام داعم للترتيبات الإقليمية وليس نهجاً مناوئاً إزاء العلاقات التجارية. ويعد التقيد بإطار منظمة التجارة العالمية، الذي يعزز السياسات التجارية القائمة على قواعد محددة، وسيلة للتكامل الإقليمي يمكن تطبيقها دون أن تترتب على ذلك آثار سلبية على العلاقات التجارية مع بقية أرجاء العالم. وتتناول المادة الرابعة والعشرون من ميثاق منظمة التجارة العالمية هذا الموضوع بصورة صريحة(٥٦). وعلاوة على ذلك، فإن السوق الضخمة التي تنجم عن التكامل الإقليمي يمكن أن تنطوي على فرص وتحديات جديدة تدفع بالبلدان الأخرى والتجمعات الإقليمية إلى التحرك في اتجاه اتباع سياسات تجارية أكثر تحرراً. والواقع أن تطور نظام التجارة المتعدد الأطراف (الغات) يعتبر متأثراً بالانجازات التي تحققت في جهود التكامل الإقليمي الأوروبي(٥٧). ومن شأن التكامل الإقليمي فيما بين البلدان النامية أيضاً أن يساعد البلدان الأعضاء على التعامل بقدر أكبر من النجاح مع الممارسات التجارية التمييزية المتبعة من قبل الشركاء التجاريين الآخرين(٥٨)، والتكيف بصورة أيسر مع التغيرات الناجمة عن التدابير الجديدة التي تتخذها منظمة التجارة العالمية لتحرير التجارة.

وفي ضوء ذلك يمكن القول إن البلدان النامية تستطيع السعي إلى التكامل الإقليمي كآلية لدفع اقتصاداتها نحو الاندماج في الاقتصاد المعولم، وهي آلية تزودها في الوقت نفسه بوسائل معززة للتصدي لأثر العولمة. وتعرض الفقرات التالية بعض الفرص والمزايا المحددة التي يتيحها هذا النهج الإقليمي:

- **يمكن للتكامل الإقليمي أن يؤدي إلى تحسين البنى الأساسية وبالتالي تعزيز الانتاج والتجارة.** ولا يمكن إنشاء بعض البنى الأساسية ذات الصلة بالمياه وإدارة البيئة والطاقة والاتصالات والنقل دون تعاون البلدان المجاورة. وينطوي تنفيذ مشاريع من هذا القبيل على عائدات مرتفعة وتساهم عادة مساهمة كبيرة في ترشيد الانتاج وتيسير التجارة.

- **إن التكامل الاقليمي يمكن أن يسفر عن مكاسب من وفورات الحجم ويخفف الحاجة إلى الحماية.** ذلك لأن السوق الموسعة تسمح لكل اقتصاد من الاقتصادات المشاركة فيها بتحويل الموارد من الشركات الصغيرة غير الكفؤة التي تورّد للأسواق المحلية بتكلفة عالية، إلى وحدات انتاج أوسع نطاقاً وأكثر كفاءة في صناعات متخصصة قادرة على المنافسة الدولية. كما تسمح الأسواق الأوسع بظهور صناعات أكثر تطوراً وتعقيداً لا يستطيع أي بلد أن يتحمل وحده تكاليف إنشائها.

- **يمكن للتكامل الاقليمي أن يزيد التجارة بين الصناعات من خلال المزيد من تقسيم العمل والممايزة بين المنتجات.** ويمكن لوفورات الحجم الناشئة عن الأسواق الموسعة أن تجلب منافع هامة أخرى بإتاحة الفرصة للمزيد من تقسيم العمل ضمن الصناعات. ويمكن للشركات أن تتخصص في منتجات متمايزة وتولد التبادل التجاري الاقليمي فيما بين الصناعات.

- **يمكن للتكامل الاقليمي أن يزيد المنافسة وبالتالي يعزز قدرة البلدان الأعضاء على تحقيق المزيد من القدرة التنافسية على المستوى الدولي.** وتؤدي إزالة الحواجز التعريفية وغيرها من الحواجز التجارية فيما بين البلدان الأعضاء إلى زيادة المنافسة واستبعاد المنشآت الأضعف والأقل كفاءة، بينما تزيد من قدرة المنشآت الأقوى على المنافسة في الأسواق الأوسع نطاقاً(٥٩).

- **إن التكامل الاقليمي يعزز القوة التفاوضية للمنطقة في علاقاتها التجارية.** فالسوق الأوسع لترتيب إقليمي توفر دفاعاً أفضل ضد الممارسات التمييزية من جانب الشركاء التجاريين الآخرين. كما أن زيادة قوة التكامل تعزز القوة التفاوضية ضد الحواجز غير التعريفية التي يعتقد على نطاق واسع أنها العائق الرئيسي المتبقي أمام زيادة توسيع الصادرات الصناعية للبلدان النامية(٦٠).

٢- مراحل التكامل الاقليمي

عدد الجزء السابق بعض المزايا التي يمكن لأي بلد نام صغير يسعى إلى دمج اقتصاده في الأسواق العالمية أن يكتسبها من خلال انتهاج طريق التكامل الاقليمي. بيد أن هذه المزايا تنطوي على مكاسب محتملة لا على نتائج مضمونة. إذ يعتمد مصير التكامل الاقليمي على العديد من العوامل السياسية والاقتصادية المترابطة، بما فيها الخيارات التي يتم تبنيها بخصوص مراحل العملية والتدابير المتخذة لتدعيمها وضمان استدامتها. وتجري تناول هذا الجانب الأخير في الفرع التالي، في حين أن الجانب الأول هو مجال اهتمام هذا الفرع.

ويمكن لأي بلد أن يبدأ مهمة دمج اقتصاده مع الأسواق الأخرى باتخاذ بعض الخطوات من جانب واحد. وهذه تشمل تخفيضاً غير تمييزي للتعريفات، وإزالة بعض الحواجز غير التعريفية، وتخفيض أو إزالة القيود التي يفرضها على حركة رأس المال واليد العاملة. بيد أن البلدان تفضل ضمان المعاملة بالمثل في علاقاتها مع البلدان الأخرى، وتدخل في ترتيبات معها توضح نطاق وفترة مختلف تدابير التكامل. وبصورة عامة يمكن تمييز ثلاث خطوات رئيسية من شأنها أن تؤدي، منفردة أو مجتمعة، إلى دفع الاقتصاد في اتجاه المزيد من التكامل الاقتصادي مع جيرانه.

(أ) مناطق التجارة الحرة

إن هذه تمثل عادة أول خطوة تتخذ على طريق التكامل الاقتصادي. إذ يتم إلغاء الحواجز التجارية فيما بين البلدان الأعضاء، لكن كل بلد يحتفظ بحق تحديد تعريفاته وحصصه الخاصة مع البلدان غير الأعضاء. والأمثلة على مناطق التجارة الحرة تشمل الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية. وأحدث مثال على مثل هذه الاتفاقات هو اتفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، التي أعلن عنها في آذار/مارس ١٩٩٧.

(ب) الاتحادات الجمركية

تتجاوز المرحلة الثانية من التكامل الاقتصادي مناطق التجارة الحرة بتحديد تعريفة خارجية مشتركة على الواردات من البلدان غير الأعضاء. وأبرز مثالين على الاتحادات الجمركية هما الاتحاد الجمركي للجنوب الافريقي الذي يضم كلاً من بوتسوانا وليسوتو وسوازيلند وناميبيا وجمهورية جنوب أفريقيا، والسوق المشتركة لأمريكا الوسطى التي تضم كوستاريكا وسلفادور وغواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا. وثمة مثال آخر ناجح ومستمر التطور هو ترتيب التكامل الاقليمي المتمثل في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي الذي يضم ستة بلدان في أمريكا الجنوبية والذي وصل عملياً إلى مرحلة الاتحاد الجمركي.

(ج) السوق المشتركة والاتحاد الاقتصادي

يشكل هذان مرحلة متقدمة في التكامل حيث أنهما يجعلان اقتصادات البلدان الأعضاء أقرب إلى التكامل التام. فبالاضافة إلى التجارة الحرة فيما بين الأعضاء، والتعريفات الخارجية المشتركة، فإن السوق المشتركة تمهد الطريق لسحب القيود المفروضة على حركة اليد العاملة ورأس المال بين البلدان الأعضاء بصورة تامة. وبالتالي فإنها تشكل في واقع الأمر خطوة أولى ضرورية، مع أنها تستغرق فترة طويلة، في اتجاه الاتحاد الاقتصادي الأكمل. ويعتبر الاتحاد الأوروبي سوقاً مشتركة تعد أكثر المجموعات الاقليمية تكاملاً في عالم اليوم. إذ أنه، بالاضافة إلى تطبيق حرية حركة البضائع وعوامل الانتاج، قد ذهب أبعد من ذلك فعزز تنسيق السياسات الاقتصادية التي تشمل بعض تدابير السياسات المالية والنقدية اضافة إلى سياسة أسعار الصرف.

ويعد الاتحاد الاقتصادي المرحلة الأخيرة من التكامل الاقتصادي التام الناجم عن السوق المشتركة، ويتوقع للاتحاد الأوروبي أن يحقق ذلك قريباً عندما يعتمد عملة موحدة وينشئ البنك المركزي الأوروبي المكلف بتنفيذ السياسة النقدية للاتحاد بكامله[٦١]. وهناك، في مايبدو الآن أنه مجرد حاشية تاريخية، صيغة مبكرة من الاتحاد الاقتصادي اقترحت كجزء من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧ الذي ينص على تقسيم فلسطين وإقامة دولتين عربية ويهودية يضمهما اتحاد اقتصادي لا يقل طموحاً عن الاتحاد الذي تقيمه أوروبا حالياً.

وتبدو صورة تسلسل المراحل في التكامل الاقتصادي منطقية وبسيطة في الوقت ذاته: تبادل تجاري تعقبه عوامل الانتاج وأخيراً السياسات. لكن هناك في الواقع تداخلاً بين هذه المراحل، ومن النادر أن تبدأ الواحدة منها قبل استكمال الأخرى. فعلى سبيل المثال، تتطلب إزالة الحواجز أمام التجارة لضمان نجاح منطقة للتجارة الحرة تنسيق السياسات فيما يتعلق بالاعانات والضرائب. والأهم من ذلك، أن اتباع نهج إزاء التكامل ينطلق من القاعدة إلى القمة قد يكون مفضلاً على نهج ينطلق من القمة إلى القاعدة، وخصوصاً على المستوى دون الاقليمي. وهذا يتطلب تنسيق ومواءمة السياسات، إذ اضافة إلى التخفيف من عبء اللوائح التي تنظم حركة عوامل انتاج محددة. فإن أي اتفاق يتصل بالأنسجة والملابس مثلاً يمكن أن يشكل الخطوة الأولى في اتجاه التكامل بين بعض البلدان المتجاورة، ويتطلب ذلك تنسيقاً فعالاً للسياسات والاجراءات التي تنطبق على المراحل الثلاث كلها[٦٢].

باء - تجارب البلدان النامية في مجال التكامل الاقليمي

لا تعتبر نتائج التكامل الاقليمي فيما بين البلدان النامية مشجعة كثيراً حتى الآن[٦٣]. وبصفة خاصة، فإن الاتجاه في الشرق الأوسط نحو التعاون الاقتصادي بين البلدان العربية له سجل طويل ولكنه ليس مشجعاً إلى حد كبير[٦٤]. غير أن هنالك حالياً بعض الأمثلة الناجحة على الترتيبات الاقليمية، والتي يمكن مقارنة تجاربها مع تلك الأقل نجاحاً بغية استخلاص بعض العبر الهامة منها.

والنقطة ذات الصلة التي تبرز من تحليل كهذا تتمثل في التركيز على تحرير التجارة الذي ينطوي على إزالة التعريفات بصورة شاملة فيما بين البلدان الأعضاء من خلال تشكيل منطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركي فقط ليس مناسباً للتمهيد لعملية التكامل والاندماج. والمعيار النموذجي للنجاح هو قياس مدى رجحان "توليد التجارة" بين أعضاء السوق على "تحويل التجارة" من الأسواق الأخرى، أي المدى الذي يدفع فيه

المخطط المنطقة في اتجاه تجارة أكثر حرية (وأكبر حجماً). لكن صلاحية هذا المعيار تعتمد بصورة حاسمة على مجموعة من الافتراضات التي تشمل استخدام اليد العاملة استخداماً كاملاً، والاستغلال الكامل للطاقة وكذلك، عدا عن التعريفات، عدم وجود تشوهات خطيرة في أسواق الأعضاء. وفي ظل هذه الظروف، تعكس الأسعار تكاليف الفرصة الحقيقية، ويمكن التعويل على قوى السوق لتوفير المنافع التي تتوقف على التحرك في اتجاه التجارة الأكثر تحرراً.

لكن هذه الافتراضات لا تنطبق على معظم البلدان النامية الصغيرة، وخصوصاً معظم البلدان في الشرق الأوسط. إذ إن هذه البلدان تعاني من بطالة وعمالة ناقصة مزمنتين، وطاقة فائضة، واستخدام غير كاف للموارد، وتشوهات واسعة النطاق في معظم الأسواق. وفي ظل ظروف كهذه، تكون آثار التكامل الإقليمي المبني بصورة رئيسية على تحرير التجارة محدودة في أفضل الأحوال، وضارة في أسوئها: إذ إن اتباع سبيل التكامل هذا يزيد من حدة التفاوت الاقتصادي بين البلدان الأعضاء في إطار ظاهرة تعرف بالاستقطاب[٦٥]. ويمكن أن يحدث ذلك في الوقت الذي تجني فيه البلدان الأعضاء الأكثر تقدماً وقوة في منطقة التجارة الحرة/الاتحاد الجمركي منافع تحرير التجارة على حساب شركائها الأقل نمواً والأضعف حالاً. وقد كانت خيبة الأمل إزاء العواقب السلبية للاستقطاب أحد الأسباب الرئيسية لتفكك العديد من المخططات الإقليمية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية[٦٦].

ويستلزم تصميم مخطط إقليمي فعال يناسب بلدان الشرق الأوسط اتباع نهج مدروس بعناية يشدد على التعاون والتنسيق فيما بين البلدان الأعضاء بهدف تهيئة بيئة مؤاتية تناسب معالجة المشاكل الاقتصادية الأساسية في المنطقة على نحو أفضل. ويمكن قياس المكاسب المترتبة على التكامل الإقليمي بمدى ترشيد هيكل الانتاج في الإقليم، وخلق فرص جديدة للاستثمارات المحلية والأجنبية المربحة والاستفادة من الموارد غير المستخدمة. وبعبارة أخرى، ينبغي "أن يغير الاتحاد الإقليمي الظروف الاقتصادية السائدة في البلدان الأعضاء، لكي لا يكون المعيار هو معيار توليد التجارة وتحويلها، بل توليد التنمية وتحويلها"[٦٧].

ويتطلب هذا النهج اتفاقاً بين الحكومات يحدد النطاق المناسب للتخصص في الصناعات القائمة والجديدة على نطاق إقليمي. فالاتفاق من هذا القبيل يشكل خطة انمائية شاملة، مبنية على أساس الميزة النسبية التي تتمتع بها المنطقة ككل وكل دولة عضو فيه، مع إيلاء الاعتبار الواجب لوفورات الحجم الخارجية والداخلية[٦٨]. ويستدعي تنفيذ ذلك تغيير النمط الإقليمي للانتاج والعمالة والتجارة، وهي مهمة تتطلب تنسيق السياسات الإقليمية فيما بين البلدان الأعضاء. فالبدء بتحرير التجارة دون تنسيق السياسات الاقتصادية لن يجلب المنافع التي ينطوي عليها وجود سوق أوسع نطاقاً لأن القيود الرئيسية التي تواجه السوق الموحدة والتي تسود في معظم بلدان الشرق الأوسط هي قيود ذات صلة بالسياسات.

ويعزى نجاح التكامل الإقليمي الذي نُفذ في رابطة أمم جنوب شرق آسيا وفي الجنوب الافريقي بعد فترة الفصل العنصري، في جزء منه على الأقل، إلى أن واضعي هذين المخططين قد رفضوا الأخذ بمفهوم تحرير التجارة باعتباره المبدأ التنظيمي الرئيسي. فقد تمثل المبدأ التنظيمي، منذ البداية، في رابطة أمم جنوب شرق آسيا في اعتماد اتفاق مفصل "لانشاء مصانع أو صناعات جديدة محددة، يقترن باعتماد تعريفات أو تدابير أخرى في مجال السياسة العامة لضمان التنفيذ"[٦٩] ومن المؤكد أن نجاح رابطة أمم جنوب شرق آسيا كان مصحوباً بتحرير التجارة، لكنه تم بالنسبة لصناعات أو مجموعات من المنتجات على مراحل مختلفة، وذلك في سياق ترشيد مخطط للانتاج[٧٠].

وبالتالي، فإن تصوير القضية على أنها انقسام بين نهجي إحلال الواردات وتعزيز الصادرات قد يؤدي إلى تصور خاطئ فيما يخص الدينامية الأساسية الفاعلة هنا. إذ إن درجة التكامل والاتساق لا التضارب بين النهجين هي العنصر الرئيسي في تجارب التنمية الناجحة كتلك التي شهدتها بلدان شرق آسيا. والواقع أن حكومات تلك البلدان، وخصوصاً جمهورية كوريا، قد استخدمت الأدوات التقليدية لاستراتيجية إحلال الواردات كحافز وآلية تنظيمية لتنسيق تعزيز الصادرات(٧١).

إن أي مقارنة لتجارب المخططات الإقليمية الناجحة مع تلك الأقل نجاحاً تبرز عبرة هامة ثانية، إذ إنها تبين أن نجاح أي مخطط إقليمي في توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية وخلق الثروة الجديدة لا يكفي لضمان الاستدامة والتقدم. فالتوزيع العادل للمنافع فيما بين البلدان الأعضاء لا يقل أهمية عن توليد هذه المنافع. وأي مخطط إقليمي يحابي أحد الأعضاء على حساب الأعضاء الآخرين لا يمكن أن يكون مستقراً ولا بد له من الانهيار. ويتعين في هذا الصدد النظر في ثلاث قضايا هي:

- أن مواءمة التدابير الاقتصادية فيما بين البلدان الأعضاء في أي ترتيب إقليمي يمكن أن تكون في صالح أحد هؤلاء الأعضاء (أو البعض منهم)، ولا سيما أولئك الأكثر تقدماً من الناحية الاقتصادية. والاخفاق في ايجاد آلية يمكن في إطارها التعويض على الأعضاء الذين يتأثرون بذلك بصورة سلبية قد يقود إلى خلاف يهدد العمل السليم لهذا المخطط. وقد عالج الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي هذه المشكلة بايجاد صيغة لتقاسم الايرادات من أجل التعويض على البلدان الصغيرة الأربعة الأعضاء في الاتحاد (بوتسوانا، ليسوتو، ناميبيا، سوازيلند) مقابل القبول بتعريفة خارجية مشتركة حددها البلد العضو الأكبر حجماً (جنوب أفريقيا) لحماية صناعاته(٧٢).

- قد يتطور التكامل الإقليمي من خلال انتشار مناطق التجارة الحرة بحيث يكون لبلد واحد منطقة تجارة حرة منفردة مع كل بلد من البلدان الأخرى في المنطقة، بينما لا تكون للبلدان الأخرى مناطق حرة مشابهة مع بعضها البعض. ويؤدي هذا النوع من الترتيبات إلى نمط تجاري يشبه نمط "المركز والأطراف" لعمليات الخطوط الجوية(٧٣). ومن الواضح أن هذا النظام يعطي للبلد "المركز" ميزة القدرة على تكييف الاتفاقات الإفرادية وفقاً لمصالحه هو. يضاف إلى ذلك أن نظام "المركز والأطراف" يحدث تشوهاً يتصل بمشكلة الاستقطاب المذكورة آنفاً. وفي حالة كهذه، من المرجح أن يجتذب البلد "المركز" معظم الاستثمارات الأجنبية حيث إنه يوفر سبل وصول تفضيلية إلى كافة أسواق "الأطراف". وبغية تفادي هذه الآثار السلبية، يمكن لأي بلد صغير يدخل في ترتيب منطقة تجارة حرة مع بلد يحتمل أن يكون "مركزاً" أن يصر على إدراج ضمانة في الاتفاق تكفل الدخول التلقائي في الترتيب لأي بلد في الإقليم يرغب في الانضمام إلى الاتفاق(٧٤).

- وتسعى البلدان إلى وضع ترتيبات إقليمية بالنظر إلى ما تنطوي عليه هذه الترتيبات من مكاسب بالنسبة للبلدان الأعضاء. وبالتالي فإن وقف العمل بأي ترتيب ينطوي على تكاليف تفكيكه، وهذا لا يمثل مكاسب ضائعة فحسب بل تكاليف ثابتة ناجمة عن انشاء هذا الترتيب. ومن شأن أي توزيع غير متكافئ لهذه التكاليف فيما بين البلدان الأعضاء أن يشكل عاملاً مزعزعاً للاستقرار. فأي بلد يتحمل على نحو غير تناسبي التكاليف العالية لتفكيك الترتيب سيكون عرضة للتأثر بالوضع التفاوضي الأقوى التي يتمتع بها الآخرون في الحصول

على تنازلات اقتصادية أو سياسية منه. وأي توزيع عادل إلى حد ما لتكاليف حل الترتيب فيما بين جميع الأعضاء يسهل بناء علاقات متبادلة مستقرة.

ويتعين التشديد على أن الاقتصاد العالمي يشهد حالياً تغييرات ضخمة. فالأحداث السياسية الهامة والانجازات التكنولوجية السريعة قد أوجدت اتجاهاً نحو عولمة الأسواق. وهذا يتيح فرصاً لم يسبق لها مثيل في مجال التجارة الدولية والاستثمار والتمويل الدوليين بالنسبة للبلدان النامية القادرة على الأداء في ظل نظام المنافسة وعمليات صنع السياسة المترابطة. وقد أحرز العديد من البلدان، خصوصاً في جنوب آسيا، نجاحاً كبيراً في جني ثمار العولمة وأثبتت قدرتها على استخدام الاندماج في السوق العالمية كوسيلة للنمو.

وقد تمثل العامل الهام لهذا النجاح في قدرة القطاع العام على الحد من أنشطة التدخل التقليدية التي تقيد دور القطاع الخاص وتؤخر النمو، ولكن مع تعزيز دوره في تلك الأنشطة التي تساعد على إيجاد نظام دائم يساعد القطاع الخاص(٧٥). وقد أثبتت تجربة شرق آسيا، في جملة أمور أخرى، أن القضية هنا ليست قضية "حكومات كبيرة مقابل حكومات صغيرة"، بل هي قضية "أدوار صحيحة مقابل أدوار غير صحيحة". ولا تكفي عولمة التجارة لوضع استراتيجية تتطلع إلى الخارج وتكون موجهة نحو التصدير. إذ يلزم وجود نظام داعم من البنى الأساسية المناسبة وإطار مؤسسي وقانوني وهياكل وسياسات اقتصادية سليمة.

ولعل العبرة الثالثة الهامة التي يمكن استخلاصها من سجل تاريخ المحاولات التي بذلتها البلدان النامية من أجل التكامل الإقليمي هي أوثق العبر صلة بالدراسة الراهنة. إذ إنها تتعلق بدور السياسة العامة في تحديد مصير الترتيبات الإقليمية. وقد أحرز العديد من مخططات التكامل الإقليمي فيما بين البلدان النامية قدرا من النجاح الاقتصادي لكنها أُضعفت، بل وتفككت، من جراء الخلافات السياسية بين حكومات البلدان الأعضاء فيها والقلاقل السياسية في بعض هذه البلدان. فقد أُنشئ كل من السوق المشتركة لأمريكا الوسطى (كوستاريكا، السلفادور، غواتيمالا، هندوراس، نيكاراغوا) واتحاد أفريقيا الشرقية (كينيا، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوغندا) في الستينات. وكان هذان الترتيبان قد حققا تقدما ملحوظا في التكامل الاقتصادي إلى أن عطّلت الخلافات السياسية بين الأعضاء عملهما، فأصبح الأول عديم الفعالية بينما تم حل الآخر منهما بصورة رسمية(٧٦). كما لعبت الاعتبارات السياسية دورا سلبيا في إحباط شتى محاولات التكامل الاقتصادي فيما بين البلدان العربية. وهو موضوع يتناوله الفرع التالي.

جيم - محاولات التكامل الاقتصادي فيما بين البلدان العربية

كانت معظم البلدان العربية الحالية على مدى مئات السنين وحتى بداية هذا القرن جزءا من الامبراطورية العثمانية. واتسمت العلاقات الاقتصادية بينها بسهولة نسبية في حركة الأشخاص والسلع ورأس المال. لكنه قبل انهيار الامبراطورية بوقت طويل، كان التغلغل الاقتصادي الأوروبي قد جعل العديد من البلدان العربية تتحول نحو التجارة مع أوروبا، مما أضعف الروابط ضمن المنطقة. وقد تكثفت هذه العملية إلى حد بعيد وازدادت أهمية إبان فترة الاستعمار وحتى منتصف القرن. وبعد أن نالت هذه البلدان العربية استقلالها في أوقات وظروف مختلفة، أصبح لكل بلد منها علاقات ببقية العالم باعتباره وحدة اقتصادية وسياسية مستقلة. وكانت الرغبة في تغيير ذلك وتحقيق شكل من أشكال الوحدة العربية قائمة على مدى سنين طويلة على المستوى الشعبي. وكانت تغذيها أو تثبطها الاضطرابات السياسية التي سادت المنطقة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ويقوم هذا الطموح على أساس أبعاد تاريخية وجيو - استراتيجية

وثقافية وسياسية، وهو ما زال مطروحاً على جدول الأعمال السياسي العربي المعاصر، ولكن بشكل ومضمون يختلفان اختلافا بينا عن المظاهر السابقة. وقد اتفقت الحكومات العربية تكراراً منذ الخمسينات على خطط مشتركة مختلفة للتنسيق السياسي كثيرا ما تضمنت أحكاما تتعلق بالتكامل الاقتصادي.

وكانت أولى هذه المحاولات في عام ١٩٥٠ عندما وقّع أعضاء جامعة الدول العربية الاتفاق العربي للدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي(٧٧). أما المخطط الأكثر طموحا فكان اتفاق السوق العربية المشتركة، الذي وقعه في عام ١٩٦٤ كل من مصر والجمهورية العربية السورية والعراق والأردن. وقد تم وضعه على أساس النموذج الذي اعتمدته الدول الأعضاء الست الأصلية في الجماعة الاقتصادية الأوروبية في الخمسينات. وفي عام ١٩٧١، أُنشئ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية من جانب ١١ بلداً عربياً أعضاء في جامعة الدول العربية. وشكّل سبعة من هذه البلدان السوق المشتركة العربية الموسعة التي ضمت كلاً من مصر والجمهورية العربية السورية والعراق والأردن والجماهيرية العربية الليبية وموريتانيا واليمن.

ورغم أن هذه الاتفاقات الإقليمية كانت تطمح إلى القضاء على جميع الحواجز التجارية فيما بين البلدان الأعضاء، ودفع اقتصاداتها في اتجاه هدف التحول إلى سوق وحيدة كبيرة، فإنه لم يتم إحراز أي نتائج ذات شأن في زيادة التبادل التجاري داخل المنطقة، أو ترشيد هيكل الانتاج على المستوى الإقليمي. وأصبحت حركة اليد العاملة ورؤوس الأموال في السبعينات والثمانينات أكثر أهمية من الناحية الاقتصادية داخل المنطقة مما كان عليه الحال بالنسبة إلى حركة السلع والخدمات. وقد تجلى ذلك على نحو نموذجي في هجرة العمال المصريين والأردنيين واليمنيين والفلسطينيين واللبنانيين إلى دول الخليج والعراق والجماهيرية العربية الليبية، وفي تحويل رؤوس الأموال إلى خارج المنطقة.

وشهد منتصف الثمانينات ذروة هجرة اليد العاملة في المنطقة عندما بلغ عدد المهاجرين العرب في المملكة العربية السعودية قرابة مليوني مهاجر، بالإضافة إلى مليون آخر في الكويت، و٢٠٠ ٠٠٠ في الجماهيرية العربية الليبية ومئات الآلاف غيرهم في بلدان الخليج والبلدان العربية الأخرى(٧٨). أما في التسعينات، فقد حصل هبوط ملحوظ في عدد العمال العرب المهاجرين في الخليج. ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الانخفاض الشديد في أسعار النفط الذي أدى إلى انكماش مالي في الميزانيات الحكومية للدول المنتجة للنفط وإلى انخفاض موازٍ في الطلب الإجمالي. وقد أبدت دول الخليج مؤخرا تفضيلاً لتشغيل العمال من شبه القارة الهندية بأجور أقل، والتعاقد مع شركات من الشرق الأقصى تجلب معها اليد العاملة التي تحتاج إليها. ومن الجدير بالذكر أيضا أن هجرة المواطنين العرب إلى دول الخليج والجماهيرية العربية الليبية تتسم بطبيعة مؤقتة. حيث إن المهاجرين العرب يُمنحون تراخيص عمل لفترة محددة ولا يسمح لهم عادة بحيازة الممتلكات أو بمزاولة أعمال حرة(٧٩).

إن الأسباب التي تكمن خلف ضعف سجل التكامل الاقتصادي الإقليمي العربي كثيرة ومتفاوتة لكن الأسباب التالية تُطرح عادة باعتبارها الأكثر أهمية(٨٠).

- يتصل الاعتبار الأول بأن للبلدان العربية توجهات سياسية مختلفة ومتباعدة، تنطوي على نزاعات بشأن الشرعية والسيادة والحدود والهيمنة الإقليمية ودون الإقليمية. وقد أسفرت هذه البيئة السياسية المضطربة عن جعل معظم جوانب التعاون الاقتصادي ضمن المنطقة يعتمد على تحالفات سياسية متغيرة ضمن المنطقة، وبين المنطقة والقوى الخارجية. ومن المفهوم إذن أن يكون المنظور الطويل الأجل للتجارة والاستثمار الإقليميين محفوفاً بالكثير من المخاطر والشكوك.

- ويتصل العامل الآخر الذي ثبط جهود التكامل الاقتصادي العربي بنوع التنمية الاقتصادية المطبقة في معظم البلدان العربية بين أوائل الخمسينات ومنتصف الثمانينات. ففي العديد من هذه البلدان، كان القطاع العام يضطلع بمعظم الاستثمارات، مما تمخض عن قيام صناعات محمية تتداخل فيما بينها بدلا من أن تكون مكملة لبعضها البعض. وبالتالي فإن الانفتاح على التجارة داخل المنطقة قد يجعل الصناعات التي تملكها الدولة تواجه احتمال خسارة نصيبها من السوق المحلية، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة بالنسبة للعمالة وميزان المدفوعات والمركز المالي.

- ويتعلق العامل الثالث بضعف حالة البنى الأساسية المادية والمالية والإدارية المتصلة بالتجارة الإقليمية، مما يبرز انعدام الاهتمام الجدي بالحاجة إلى مقومات التكامل الإقليمي هذه. وتشمل هذه البنى الأساسية القاصرة مرافق النقل غير الكافية، والإجراءات الجمركية المعقدة والتي تستغرق وقتا طويلا، وتعقد وتنوع ضوابط أسعار الصرف، والانعدام التام تقريبا لترتيبات المقاصة والمدفوعات الإقليمية.

- أما العامل الرابع الذي كثيراً ما يُشار إليه في تفسير فشل جهود التكامل الاقتصادي الإقليمي، خصوصاً في المشرق العربي (شرق قناة السويس) فهو أن إسرائيل تفصل أكثر الدول العربية سكاناً، أي مصر، عن جيرانها العرب في الشرق[٨١]. وهذا الانقطاع الجغرافي الذي لم تقل أهميته إلا مؤخرا يلعب دورا هاماً في سد طرق التجارة الإقليمية عملياً وفي ايجاد حاجز نفسي، إن لم يكن اقتصاديا وسياسيا بين المشرق العربي والمغرب العربي (الدول العربية في شمال أفريقيا غربي مصر).

وثمة محاولات أخرى للتكامل الاقتصادي ركّزت على المستويات دون الإقليمية بدلا من التركيز على المنطقة بأكملها. وكان أبرز هذه المحاولات مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي. فلقد تأسس مجلس التعاون الخليجي في عام ١٩٨١ من قبل دول الخليج الست وهي البحرين والكويت وعمان وقطر والعربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. وكان الهدف منه، كما نص عليه الاتفاق الأساسي، هو دفع البلدان الستة تدريجيا وعلى مراحل مختلفة نحو إنشاء سوق مشتركة تسمح بالتبادل التجاري دون تعريفات جمركية وأي عوائق أخرى، واعتماد تعريفة خارجية مشتركة على الواردات من البلدان غير الأعضاء، وتوفير الحرية الكاملة لحركة رؤوس الأموال ومواطني هذه الدول. وبالإضافة إلى ذلك، نص الاتفاق على التنسيق والتعاون بين البلدان الأعضاء بهدف ترشيد المحاولات الهادفة إلى التصنيع، واعتماد سياسة نفطية مشتركة، وتجميع الموارد لتعزيز المركز التفاوضي مع الشركاء التجاريين.

ويعتبر سجل مجلس التعاون الخليجي، بعد ١٥ عاماً من وجوده، متفاوتاً. إذ تمت من جهة إزالة التعريفات وغيرها من الحواجز أمام التبادل التجاري مما أسفر عن زيادة التجارة داخل المنطقة من ٣ في المائة من اجمالي الصادرات في عام ١٩٨٠ إلى ٧ في المائة في عام ١٩٩٠[٨٢]. وعلاوة على ذلك، يلاحظ أن المحافظات الشرقية من المملكة العربية السعودية والكويت قد أصبحت مراكز تصدير إلى بقية دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تختص الأولى منها بمواد البناء والأخيرة بأنابيب النفط. كما احتلت كل من البحرين ودبي (الإمارات العربية المتحدة) مكانة خاصة في تلك المنطقة الفرعية، الأولى منهما كمركز مالي للوحدات المصرفية الخارجية والثانية كمركز مرور عابر ومستودع للبضائع يتميز بوجود منطقة جبل علي للتجارة المعفاة من الرسوم الجمركية والتي حققت نجاحاً كبيراً.

ومن جهة ثانية، فإن الاتفاق على تطبيق تعريفة خارجية مشتركة لم يتحقق. ويرجع ذلك إلى استمرار المفاوضات بشأن جملة من القضايا تشمل مستويات حماية الصناعات، وتجارة إعادة التصدير وقواعد المنشأ. لكن الأهم من ذلك هو أن التوجه الاقتصادي الأساسي للبلدان الستة لم يتغير بصورة جوهرية نتيجة قيام مجلس التعاون الخليجي. إذ يعتمد كل بلد منها اعتماداً شديداً على النفط ويتعامل مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان في جل صادراته ووارداته. وعليه فإن أي نجاح يمكن أن يحققه مجلس التعاون الخليجي يتوقف على تغيير ذلك التوجه من أجل تنويع القاعدة الصناعية وتطوير التكامل فيما بين دوله الأعضاء وكذلك مع بقية المنطقة العربية.

أما اتحاد المغرب العربي فقد تأسس بموجب معاهدة مراكش في عام ١٩٨٨ ووقعه رؤساء حكومات كل من الجزائر وتونس والمغرب وموريتانيا والجماهيرية العربية الليبية. وتنص المعاهدة على أن تتوصل الاقتصادات الخمسة إلى مرحلة الاتحاد الجمركي قبل نهاية عام ١٩٩٥ وإلى مرحلة السوق المشتركة في عام ٢٠٠٧. وشددت المعاهدة على اتباع طريق تدريجي ومنتظم لانفتاح الاقتصادات بغية تعزيز المنافسة وتحقيق الكفاءة في توزيع الموارد وتخصيصها إضافة إلى ترشيد الانتاج على المستوى القطاعي. لكن التقدم كان بطيء الخطى وذلك بسبب عوامل اقتصادية وسياسية على حد سواء. وتشتمل العثرات الاقتصادية على: التباين في نطاق ودرجة الاصلاحات الهيكلية في البلدان الخمسة، وضعف جميع جوانب البنى الأساسية المتصلة بالتجارة والنقل والاتصالات والمال في المنطقة، وانعدام التكامل فيما بين الاقتصادات. وقد ألحق البعد السياسي الضرر أيضاً بجهود التكامل، حيث إن القلاقل التي شهدتها الجزائر في السنوات الأخيرة قد أضعفت إلى حد بعيد الجهود المبذولة لمواصلة الطريق نحو التكامل.

وفي التسعينات، تجدد الاهتمام بالتعاون الاقتصادي على المستوى الاقليمي على جبهتين. وكان أول تجديد لجهود التعاون الاقليمي قد بدأ بالتزامن مع عملية السلام في الشرق الأوسط التي بدأت في مؤتمر مدريد لعام ١٩٩١. وقد قام المجتمع الدولي برعاية هذا الجهد بهدف النهوض بالتعاون الاقتصادي بين البلدان العربية واسرائيل، وجذب الاستثمار الأجنبي إلى المنطقة بغية تدعيم عملية السلام وترسيخها. وقد بذلت جامعة الدول العربية بعض المحاولات في هذا الاتجاه مؤخراً. وتجري مناقشة الجبهة الأولى من هذه الجهود في الفصل الخامس، بينما يستعرض هذا الفرع بصورة مقتضبة مبادرة جامعة الدول العربية.

ففي عام ١٩٨١، اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية "اتفاق تيسير وتنمية التجارة فيما بين البلدان العربية"[٨٣]. وكان الهدف هو فتح الاقتصادات العربية على بعضها البعض من خلال إزالة الحواجز التجارية تدريجياً فيما بينها، وإيجاد نظام داعم لتشجيع نمو هذه التجارة. ووقع خمسة عشر بلداً عربياً على هذا الاتفاق فيما بعد، وأسندت مهمة التفاوض على إزالة الحواجز التجارية تدريجياً إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة العربية. وبعد سنوات طويلة من المفاوضات، توصل المجلس إلى اتفاق بشأن إزالة الحواجز أمام التجارة إزالة كلية بالنسبة لبعض السلع الأساسية، وإزالتها جزئياً بالنسبة لسلع أخرى. غير أن الدول المعنية لم تنفذ هذه الاتفاقات، مما ثبط أعمال المجلس وأثار شكوكاً بشأن جدوى الاستمرار في المفاوضات حول هذا الاتفاق.

وهكذا فإن "اللجنة المعنية بالمفاوضات التجارية" التابعة لجامعة الدول العربية قد اتفقت مع بداية التسعينات على عدم الاستمرار في المفاوضات حول إزالة الحواجز التعريفية وغير التعريفية على مجموعات المنتجات المتبقية قبل أن تسن الحكومات قوانين لتنفيذ التدابير التي سبق الاتفاق عليها"[٨٤]. وقد أجري المزيد من المداولات حول هذا الموضوع أسفرت عن اتفاق اعتمد في أوائل عام ١٩٩٧، ويُعرف

باسم "البرنامج التنفيذي للاتفاق بشأن تيسير وتنمية التجارة فيما بين البلدان العربية من أجل إيجاد منطقة عربية كبرى للتجارة الحرة"[٨٥]. وكما يدل عنوانه، فإن الاتفاق الجديد هو إحياء لاتفاق عام ١٩٨١ على أساس التدابير التي سبق الاتفاق عليها ووفقاً لجدول زمني محدد. ومن المفترض أن يبدأ التنفيذ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ وأن يُستكمل خلال فترة ١٠ سنوات. كما يتضمن الاتفاق، الذي التزم به جميع أعضاء جامعة الدول العربية، إنشاء إطار مؤسسي لمراقبة التنفيذ والإشراف عليه. أما إذا كان هذا الاتفاق سيحظى بقدر أكبر من النجاح مما حظي به الاتفاق السابق فهو أمر متروك للمستقبل. لكن ثمة علامات مشجعة تدل على توفر فرص لبذل محاولة جديدة للتكامل الاقتصادي للبلدان العربية. إذ يمكن القول بأن الوضع السياسي قد تغير إلى حد ما، حيث إن الخلافات والانقسامات السياسية بين الدول العربية قد ضاقت. ويقترن ذلك بإدراك متزايد في كافة أرجاء المنطقة بأن السياسات الموجهة نحو الأسواق تنطوي على امكانات أفضل لمعالجة مشكلة البطالة المزمنة وتسريع خطى النمو. وثمة شعور جديد أيضاً فيما يتعلق بالحاجة إلى إسراع الدول العربية في التحرك باتجاه نوع ما من أنواع الترتيبات الاقليمية لكي تتمكن من تعزيز قوتها التفاوضية مع التجمعات الدولية العملاقة مثل الاتحاد الأوروبي ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية.

دال - إدماج الاقتصاد الفلسطيني على المستويين الاقليمي والعالمي

تضمنت الفروع السابقة استعراضاً موجزاً لاقتصاديات التكامل وأهميتها بالنسبة للاقتصادات النامية عموماً والعربية منها على وجه الخصوص. وسُلطت الأضواء في هذا الاستعراض على بعض القضايا الهامة المتصلة بتنفيذ واستقرار واستدامة التكامل الاقليمي. كما جرى التشديد على أن العثور على حلول مناسبة لهذه القضايا يتطلب أن تضطلع البلدان المشاركة بإجراء إصلاحات اقتصادية هيكلية رئيسية تهدف إلى التوصل إلى مزيج جديد من البنى الأساسية والمؤسسات والسياسات. وتقتضي الضرورة توفر مثل هذا المزيج بغية الاستفادة التامة من الفرص التي تتيحها عملية التكامل الاقتصادي والاقلال ما أمكن من الآثار السلبية المحتمل أن تترتب عليها.

ومن الواضح أن مهمة كهذه هي مهمة ضخمة ومعقدة في السياق الفلسطيني لأنها تنطوي على إزالة إرث عقود من البيئة الاقتصادية السلبية. لكنه من المتوقع أن يتم الاضطلاع بها بصورة تدريجية وبما يتماشى مع المراحل المتعاقبة للتكامل مع الاقتصادات المجاورة. وقد تم تحديد المجالات التالية التي تشمل البنى الأساسية والمؤسسات والسياسات باعتبارها أولويات في مجال العمل، وذلك ما دامت أوضاعها الحالية التي يشوبها القصور لا تسمح للاقتصاد الفلسطيني باستغلال كامل امكاناته للاندماج في الأسواق الأوسع.

١- البنى الأساسية

لا تتوفر للاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة حالياً أية مطارات أو موانئ[٨٦]. ويكاد مجمل التجارة الخارجية الفلسطينية يتم مع اسرائيل أو عبرها، وتخضع كافة الواردات والصادرات لمراقبة أمنية اسرائيلية. ومن المقدَّر أن تكاليف تخليص الواردات الفلسطينية تبلغ ضعف التكاليف التي تدفعها اسرائيل، وتضيف تكلفة تخليص الصادرات ما يتراوح بين ٣ و٥ في المائة على أسعار التصدير[٨٧]. وبغية تفادي دفع هذه التكاليف الإضافية، يلجأ المنتجون وبائعو الجملة والتجزئة الفلسطينيون إلى الوكلاء التجاريين الاسرائيليين، الذين يستوردون السلع ويخلصونها. ومن ثم ينقلونها إلى الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد حرم دور الوسطاء "التجارة الفلسطينية من فرص الاتصال بالأسواق في الخارج، وحال دون تطور الدراية بأسواق

التصدير وكذلك نمو التجارة الخارجية بصورة اجمالية"[٨٨]. وكما سبق قوله، فإن هذه الممارسة تتسبب بضرر إضافي يتمثل في التسرب الضريبي لصالح اسرائيل[٨٩].

ومن الواضح أنه لا يمكن الاستمرار في تنفيذ تكامل الاقتصاد الفلسطيني مع بقية العالم عبر الوسطاء، وأن مرافق مثل الميناء والمطار تعد أساسية لإقامة علاقات تجارية سليمة مع بقية أرجاء العالم. ومما يعوق التجارة البرية، الداخلية منها ومع البلدان المجاورة، سوء أحوال شبكة الطرق وأسطول الشاحنات. ولم تستفد الطرق من أي استثمار ذي شأن لصيانتها وتحديثها على مدى فترة الثلاثين سنة الماضية. فالشبكة بحاجة ماسة لإعادة التأهيل والتوسيع. والشاحنات قديمة وعديمة الكفاءة ويحول دون تجديدها غلاء قطع الغيار وارتفاع ضرائب الاستيراد والمشتريات[٩٠].

٢- الإطار المؤسسي

يتعين في الوقت الحاضر أن تستوفي الواردات والصادرات الفلسطينية عبر اسرائيل المعايير الإسرائيلية التي وضعها المعهد الإسرائيلي للمعايير[٩١]. وتعتبر هذه المعايير أشد صرامة من القواعد الدولية. ويرى العديد من المراقبين أنها تستخدم لحماية المنتجين الإسرائيليين لا لصالح المستهلكين[٩٢]. وبالمثل فإن نظام التعريفات قد وُضع وفقاً للأوضاع والمصالح الاقتصادية الإسرائيلية. وهناك ثلاث طبقات من الضرائب على الواردات. الرسوم الجمركية التي يتم حسابها على أساس السعر شاملاً التكلفة والتأمين والشحن (سيف) والتي تبلغ عموماً ٥٠ في المائة. وإضافةً إلى هذه الرسوم هناك ضريبة المشتريات، التي تتراوح بين ٥ و٢٤٠ في المائة، علاوة على ضريبة القيمة المضافة البالغة ١٧ في المائة[٩٣]. ومن المسلم به أن هذه الضرائب تجبر المنتجين الفلسطينيين على دفع أسعار أعلى لمدخلاتهم. ومن الواضح أنه ليس من الممكن خدمة مصالح الاقتصاد الفلسطيني على الوجه الأفضل إلا بتحديد مجموعة جديدة من المعايير والضرائب تعكس حالته الراهنة وخيارات تنميته. ومن المؤكد أن ذلك سيؤدي إلى تخفيض أسعار المدخلات والمنتجات الفلسطينية، مما يشجع بدوره التجارة مع البلدان المجاورة.

٣- القطاع المالي

لقد أُنجزت مؤخراً خطوات كبيرة إلى الأمام في تطوير الأنشطة المصرفية، إلا أن القطاع المالي الفلسطيني ما زال في المرحلة البدائية[٩٤]. وتقتضي الضرورة حدوث تطورين رئيسيين لاتاحة الفرصة لهذا القطاع للاضطلاع بمهمته في تسهيل سبل الاستثمار والأنشطة التجارية. أولهما ايجاد سوق مالية توفر الأدوات المالية اللازمة لتعبئة الموارد من المصادر المحلية والإقليمية والدولية، وتخصيصها للاستثمارات الانتاجية؛ وثانيهما، تهيئة بيئة مصرفية وتأمينية قادرة على توفير المزيج اللازم من الائتمانات والتأمين اللازم لدعم أنشطة الاستيراد والتصدير مع الأسواق العالمية.

٤- القيود في جانب العرض

وأخيراً فإن الاقتصاد الفلسطيني لن يتمكن من الاستفادة من المنافع الناشئة عن الاندماج في الأسواق العالمية طالما ظلت القيود الحالية في جانب العرض سائدة. وتشمل هذه القيود ضعف القدرة التكنولوجية، وانعدام مهارات التسويق المتسمة بروح المبادرة، وعدم وجود مؤسسات متخصصة بالمنتجات الزراعية والصناعية. وثمة حاجة ملحة لإجراء تحسينات كبرى في مجالات مراقبة النوعية والتصنيف والرزم ووضع العلامات بغية رفع مستوى الصادرات الفلسطينية إلى مستوى المعايير الدولية. وهناك دراسة منفصلة لتجارة السلع الفلسطينية أعدتها أمانة الأونكتاد مؤخراً تتناول هذه القضايا بصورة مفصلة[٩٥].

الفصل الرابع

آفاق التعاون الاقتصادي الإسرائيلي - الفلسطيني

عقب احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة في عام ١٩٦٧، نشأ اتحاد جمركي مع اسرائيلي أسفر عن زيادة مستويات التعريفات المطبقة فعلياً في الأرض الفلسطينية بما يقارب أربعة أمثالها[٩٦]. وقد أدت هذه الزيادة الكبيرة، إلى جانب طائفة من الحواجز غير التعريفية، إلى تحويل مجرى التجارة بعيداً عن البلدان العربية المجاورة وبقية أنحاء العالم وفي اتجاه التركيز على السوق الإسرائيلية. وقد رفع ذلك تكاليف السلع الرأسمالية والوسيطة بالنسبة للمنتجين الفلسطينيين وقضى عملياً على ميزتهم التنافسية في الأسواق الأجنبية. وفي غضون ذلك، لم يسمح للمنتجات الفلسطينية التي تتضمن مدخلات اسرائيلية بدخول الأسواق العربية بسبب المقاطعة التي فرضتها الجامعة العربية على المدخلات الإسرائيلية المستخدمة في الانتاج الفلسطيني. وأصبح شريك واحد يهمين على التجارة الفلسطينية، في حين أصبحت الروابط التجارية مع الأسواق الأخرى هامشية بصورة متزايدة[٩٧]. وكان الاتحاد الجمركي غير الرسمي بين الاقتصادين الإسرائيلي والفلسطيني أحادي الجانب، فقد كانت المنتجات الإسرائيلية تدخل الأسواق الفلسطينية بحرية، دون معاملة بالمثل بالنسبة للمنتجات الفلسطينية[٩٨]. وضاق نطاق الصادرات الفلسطينية، وشهدت تجارة السلع عجزاً متزايداً باطراد، قابله تصدير خدمات اليد العاملة إلى إسرائيل.

ودخلت العلاقات بين الاقتصادين مرحلة جديدة مع قيام ترتيبات الحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتحدد الاتفاقات الإسرائيلية - الفلسطينية فترة انتقالية مدتها خمس سنوات (تبدأ في أيار/مايو ١٩٩٤)، بحيث يتم خلال المفاوضات الجارية بين الطرفين التوصل إلى اتفاق بشأن "قضايا الوضع النهائي"، التي لم يتم حلها في الاتفاق المؤقت. وترد تفاصيل الشروط والقواعد التي تنطبق على العلاقات الاقتصادية بين الجانبين خلال الفترة الانتقالية في "بروتوكول العلاقات الاقتصادية"، الموقع في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤. ومن الأغراض الصريحة لهذا البروتوكول وضع أسس "تعزيز القاعدة الاقتصادية للجانب الفلسطيني وممارسة حقه في اتخاذ القرارات الاقتصادية وفقاً لخططه وأولوياته الإنمائية"[٩٩].

ويتضمن البروتوكول تصوراً لمسار تنمية الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة الانتقالية وما بعدها يتوقف بصورة حاسمة على زيادة تطوير العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل، وقدر أكبر من الانفتاح في مجال تدفقات التجارة المتبادلة والبدء في التعاون والتنسيق في المشاريع المعززة للنمو. ويعتمد البروتوكول إطاراً للتنمية مبنياً على ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي على أسس أكثر انصافاً مما كان عليه الأمر في الماضي. لكن تنفيذ هذا البروتوكول لم يحقق النجاح الكامل. فمنذ عام ١٩٩٦، بدأ الاقتصادان يتحولان نحو الانفصال أكثر من التكامل، ويعود ذلك، إلى حد كبير، إلى الاعتبارات السياسية والأمنية. وبالتالي فإن الصعوبات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني اليوم ناشئة جزئياً عن إطار للتكامل مشوب بالقصور، خصوصاً لأنه لم يضمن الانفتاح على بقية العالم كما وعدت به الاتفاقات. ويهتم هذا الفصل باستكشاف طريقة واقعية للخروج من هذه المأزق وأثره على العلاقات الاقتصادية الأطول أمداً بين الجانبين.

ويلخص الفرع التالي أهم أحكام البروتوكول وكيفية تطور العلاقات الاقتصادية بين الجانبين منذ بدايتها. وهو يتناول بعض التدابير الاقتصادية التي يمكن أن تطبق في سياق التعديلات التي يسمح بها البروتوكول بهدف التخفيف من حدة مشاكل معينة والسماح للفترة الانتقالية بالاستمرار دون انقطاع وصولاً إلى أنشطة اعادة البناء والتنمية. ويتبع ذلك استكشاف للعلاقات الاقتصادية في المستقبل والظروف التي

يمكن أن تقوم في ظلها على أساس الترابط المتبادل. وانطلاقاً من أن هذه العلاقات لا يمكن تحقيقها إلا إذا كانت جزءاً من ترتيبات إقليمية مستقرة تقوم على أساس السلام العادل والدائم، يبحث الفرع الأخير من هذا الفصل بعض جوانب العلاقات المستقبلية فيما بين اسرائيل وفلسطين والدول العربية.

ألف - العلاقات الاقتصادية الإسرائيلية - الفلسطينية الراهنة

لقد لوحظ آنفاً أنه في سياق اتحاد جمركي وحيد الجانب، كانت التجارة بين الاقتصادين خلال الفترة السابقة لعام ١٩٩٤ تتألف أساساً من مجرد مبادلة خدمات اليد العاملة الفلسطينية بالسلع الإسرائيلية. وكان من المتوقع أن تحقق الفترة الانتقالية (١٩٩٤-١٩٩٩) تغييراً منتظماً في هذه العلاقة بالسماح للاقتصاد الفلسطيني بأن يستبدل بصورة تدريجية تصدير خدمات اليد العاملة بتصدير السلع. وكان الأمل كبيراً بأن تتيح البيئة الجديدة للفترة الانتقالية للسلطة الفلسطينية فرصة اعتماد سياسة اقتصادية تركز على النمو في الانتاج الزراعي والصناعي، وتوجه نحو زيادة العمالة المحلية إضافة إلى التوسع في الصادرات وتقييد الواردات[١٠٠]. وكان تحقيق هذا النمو متوخى في ضوء ثلاثة عوامل هامة.

أولاً، أن يتاح في البيئة الجديدة للقطاعين العام والخاص التمتع بالمزيد من الحرية في الاضطلاع بأنشطتهما الاقتصادية في مواجهة عدد أقل من التشوهات[١٠١]؛ وأن يكون لسلطة الحكم الذاتي أن تستخدم في الفترة الانتقالية بعض الأدوات الهامة للسياسة الاقتصادية الكلية والجزئية على حد سواء. ويشمل ذلك السيطرة التامة على الضرائب المباشرة، والسيطرة المحدودة على الضرائب غير المباشرة، والحق في الترخيص للمؤسسات المالية والمشاريع التجارية والإشراف عليها، وتقديم الحوافز لاجتذاب الاستثمارات المحلية والأجنبية على حد سواء؛ وأن يتم تشجيع أنشطة القطاع الخاص إلى حد كبير بإزالة بعض القيود واللوائح التي كانت نافذة قبل عام ١٩٩٤؛ وأن يشمل ذلك اقامة هيئات وساطة مالية لحفز الإدخار وتوجيهه نحو الاستثمار الانتاجي، وتغيير النمط اللامتساوق للاتحاد الجمركي من خلال إزالة بعض القيود المفروضة على الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل[١٠٢]، والسماح بالمزيد من الانفتاح التجاري على الأردن ومصر والأسواق الجديدة في أماكن أخرى[١٠٣].

ثانياً، كان من المفروض أن يتم تعزيز البيئة الجديدة بالتزام من جانب المجتمع الدولي بتقديم معونات مالية، حيث تم التعهد بما يقارب ٢,٥ مليار دولار للمساعدة في تمويل جهود اعادة البناء والتنمية الفلسطينية. واعتبر ذلك أمراً أساسياً في توطيد أسس التغييرات القانونية والمؤسسية المذكورة آنفاً مع تحسين البنى الأساسية المادية والاجتماعية.

ثالثاً، وافق الجانبان في البروتوكول على الإبقاء على الحركة الطبيعية لليد العاملة بينهما. وكان القصد من ذلك تمكين الاقتصاد الفلسطيني من الاعتماد على تصدير مستدام، وإن كان مخفضاً، لخدمات اليد العاملة إلى إسرائيل كوسيلة مساعدة لتعزيز الدخل إلى أن تفضي عملية إعادة بناء الاقتصاد إلى توليد فرص العمل الكافية لاستيعاب اليد العاملة المتزايدة بسرعة[١٠٤].

وبالتالي فقد كان من المفترض بصورة عامة أن تكون الفترة الانتقالية فترة توسع ونمو ينجمان عن زيادة الانتاج، وتعزيز التجارة نتيجة لإتاحة فرص سوقية جديدة، واستمرار توليد الدخل الوطني الناشئ عن العمل في إسرائيل. ومن ثم فإن أحد الافتراضات الرئيسية في البيئة الجديدة كان وجود حدود مفتوحة نسبياً بين إسرائيل والأرض الفلسطينية من أجل تحرك السلع واليد العاملة. وعلى الرغم من أن البروتوكول

لا ينص على أي التزام رسمي فيما يتعلق بعدد العمال الفلسطينيين المسموح لهم بالعمل في إسرائيل، فقد كان من المفترض ضمنياً أن يكون عددهم أقل من مستوى ما قبل عام ١٩٩٣، أي ما بين ٠٠٠ ٧٥ و٠٠٠ ١٠٠ عامل[١٠٥]. وعليه فقد اعتمد واضعو البروتوكول على أن قرابة ربع مجموع قوة العمل الفلسطينية ستعمل في إسرائيل خلال الفترة الانتقالية. وكان من المتوقع ألا يحدث أي انقطاع إلا بصورة مؤقتة وفي ظروف استثنائية فحسب[١٠٦].

ومما يدعو إلى الأسف أن الوعود التي انطوى عليها البروتوكول لم تتحقق إلى حد كبير. فقد جعلت العوامل السياسية والأمنية من انقطاع تدفق اليد العاملة والسلع القاعدة لا الاستثناء. وكما يتبين من الجدول ١٢، فإن عدد الفلسطينيين العاملين في إسرائيل لم يعد إلى مستويات ما قبل عام ١٩٩٣، بل إنه انكمش بصورة مستمرة من معدل يبلغ ٠٠٠ ٨٣ في عام ١٩٩٣ إلى ٠٠٠ ٢٥ بحلول عام ١٩٩٦، وهو أدنى مستوى شهدته السنوات الـ ٢٥ الماضية. وبالمثل فإن اغلاق الحدود لم يسمح بزيادة التبادل التجاري الإسرائيلي - الفلسطيني. ويبين الجدول ١٥ أن الصادرات من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى إسرائيل تراجعت في الأشهر التسعة الأولى من عام ١٩٩٦ بما يقارب ٥٠ في المائة بالمقارنة مع مستواها في عام ١٩٩٥. وازدادت الصادرات الإسرائيلية إلى الأرض الفلسطينية بصورة طفيفة، مما يعكس اختلافاً في تأثير إغلاق الحدود على حركة السلع بين الأرض الفلسطينية وإسرائيل. كما تأثرت التجارة الفلسطينية مع الأردن ومصر بطريقة مماثلة، وذلك بسبب سيطرة إسرائيل على الحدود والأمن في الفترة الانتقالية.

ومن الطبيعي أن يكون الأثر المشترك المترتب على حدوث انخفاض مستمر في الدخل من جراء تخفيض أو تعليق صادرات اليد العاملة والسلع لفترات مطولة أثراً سلبياً أصاب الاقتصاد كله. وقد عطل أيضاً برنامج اعادة البناء نتيجة لتأخير وصول الكثير من السلع الرأسمالية التي توجد حاجة ماسة لها، وتخصيص الموارد لغير مشاريع الاستثمار الطويلة الأمد من أجل تمويل برامج الإغاثة الطارئة[١٠٧]. ويقدر أحد المصادر بأن الإغلاق قد أدى إلى معدل انخفاض سنوي قدره ٢٠ في المائة في الناتج المحلي الاجمالي الفلسطيني بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٦[١٠٨]. ومن الواضح أن مفهوم الحدود المفتوحة نسبياً، الذي يستند إليه الإطار الاقتصادي الذي نص عليه البروتوكول لم يطبق على النحو الذي كان مرجواً، مما قوض دعائم الفرضيات والوعود التي انطوى عليها الإطار بشكل عام.

وهكذا فإن اسرائيل والسلطة الفلسطينية تواجهان على ما يبدو خيارين رئيسيين: أولهما التصميم على فصل حركة اليد العاملة والسلع عن الاعتبارات الأمنية والسياسية، وبالتالي حماية مفهوم الحدود المفتوحة واتاحة أدائه للدور المنشود في البروتوكول. وكبديل لذلك، يمكن للطرفين أن يتفقا على الاعتراف بأن تطبيق مفهوم الحدود المفتوحة غير ممكن في الظروف الحالية. وبالتالي يمكن وضع اتفاق لإعادة توجيه أحكام البروتوكول حسب واقع الحدود المغلقة نسبياً خلال ما تبقى من الفترة الانتقالية بحيث كون الهدف من ذلك هو تحقيق انفتاح أوسع للاقتصاد الفلسطيني على أسواق أخرى غير تلك التي نص عليها البروتوكول.

وربما اعتبر كلا الخيارين غير مقبول لدى هذا الجانب أو ذاك، وذلك بسبب قلة جدواه السياسية أو لأنه يعتبر مساساً بمفاوضات التسوية النهائية. ومع ذلك فإنه من الصعب تصور طريق للخروج من المأزق الحالي ما لم يتم اعتماد خيار ما يضم عناصر من كلا الخيارين ومتابعته بعزم. غير أن بروز موقف مشترك يتطلب التصميم على حل المسائل المختلف عليها حلاً سريعاً وعلى أساس حسن النية السياسية المقترنة

بالمرونة. ويمكن استخدام بعض عناصر الخيارين بطريقة تكاملية، ومعالجة لجانبين هامين من جوانب الحواجز الحالية أمام تنمية التدفقات التجارية.

فبادئ ذي بدء، ينبغي أن لا تبقى حركة السلع واليد العاملة رهناً بعواقب حوادث العنف والتدابير الأمنية الشاملة. وفي حين أن مفاوضات الوضع النهائي قد تعالج هذه القضية، فإن تصحيح الوضع الحالي مطلوب لما تبقى من الفترة الانتقالية. ومن الطرق العملية أن يتم تحديد "ممرات آمنة" بين إسرائيل والأرض الفلسطينية، حيث يمكن لهذه الممرات أن توفر للجانبين التسهيلات اللازمة لرصد حركة السلع مع الترتيب لتوفير تسهيلات منفصلة خاصة التعامل مع تدفقات اليد العاملة. وفي حين أن الأشكال الأساسية لهذه الترتيبات موجودة فعلاً بين قطاع غزة وإسرائيل، فإن تجارة الضفة الغربية مع إسرائيل ما زالت تحتاج إلى قنوات أكثر فعالية. ويمكن لهذه الترتيبات، إذا ما اقترنت بتبسيط أشكال وضوابط العبور، أن تلبي المتطلبات الأمنية دون المساس بنتيجة مفاوضات الوضع النهائي[١٠٩]. وينبغي أن يقترن فتح هذه الممرات الآمنة للتجارة مع إسرائيل أو عبرها بترتيبات نقل آمن بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وهذه قضية من قضايا الترتيبات الانتقالية كانت لا تزال موضع مفاوضات في منتصف عام ١٩٩٨.

ثانياً، ثمة عملية تجري منذ منتصف الثمانينات للفصل في سوق العمل بين الاقتصادين. وكما يوضح الجدول ١٥، فقد استمرت التحرك نحو تكامل السوقين حتى عام ١٩٨٥. وقد اتسم بكون الزيادة في عدد الفلسطينيين العاملين في إسرائيل قد تجاوزت الزيادة في عدد المستخدمين محلياً، وبتضييق الفوارق في الأجور بين السوقين. ثم بدأ هذان الاتجاهان ينعكسان بعد عام ١٩٨٧. وقد أصبح يطلب من الفلسطينيين منذ عام ١٩٨٧، وخصوصاً بعد حرب الخليج في عام ١٩٩١، الحصول على تراخيص للعمل في إسرائيل يتم اصدارها وفقاً للاعتبارات الأمنية لا الاقتصادية.

وقد كيفت إسرائيل اقتصادها مع هذه التغييرات من خلال السماح بدخول العمال الأجانب. ويقدر بأن هناك نحو ١٠٠ ٠٠٠ عامل أجنبي كانوا يعملون في إسرائيل في عام ١٩٩٦ بموجب تراخيص رسمية، وأن ١٠٠ ٠٠٠ عامل أجنبي آخرين كانوا يعملون في إسرائيل في عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦ بدون تراخيص[١١٠]. ولذلك فإن الاقتصاد الفلسطيني بحاجة إلى اتخاذ تدابير مناسبة للتكيف مع هذه العملية. فالدخل المتناقص الذي يكسبه الفلسطينيون العاملون في إسرائيل لم يعد يكفي لتكملة الناتج المحلي الاجمالي من أجل تغطية ارتفاع تكلفة الواردات من إسرائيل وعبرها. ويمكن الحصول على واردات أرخص ثمناً من البلدان العربية، لكن هذا يتطلب تخفيف القيود بشكل كبير على العبور إلى الأردن ومصر والتجارة معهما. ولا بد في هذا الصدد من العثور على طريقة لاستبدال إجراءات النقل التي تنقصها الكفاءة التي تنفذ على الحدود وتعرف باسم عمليات النقل "من ظهر إلى ظهر"[١١١].

ومن شأن هذين التدبيرين، أي إقامة ممرات تخضع للمراقبة من أجل رصد حركة السلع واليد العاملة مع إسرائيل وعبرها[١١٢]، وتخفيف حدة القيود المفروضة على حركة السلع مع مصر والأردن، أن يساعدا على عزل الإطار الاقتصادي في الفترة الانتقالية عن الأثر الناجم عن المقتضيات السياسية والأمنية والذي يُضعف هذا الإطار. وبالإضافة إلى ذلك فإنه يمكن تناول هذين التدبيرين من خلال الآلية التي نص عليها البروتوكول، فهما ليسا بحاجة لإطار جديد ولا يتطلب وضعهما والاتفاق عليهما والبدء بتطبيقهما، من ناحية جوانبهما التقنية، أكثر من بضعة أشهر[١١٣]. ويمكن لأي اتفاق على هذه القضايا العملية أن يشكل الأساس لقيام ترتيبات أطول أمداً في مجالي النقل والتجارة.

وثمة قضية وثيقة الصلة بذلك يتعين تناولها ضمن إطار البروتوكول بغية تحسين الوضع الاقتصادي في الفترة الانتقالية وهي مشكلة التسرب الضريبي التي تقوض دعائم ايرادات السلطة الفلسطينية وتساهم في عجز ميزانيتها. وتنجم هذه التسربات عن عدم وجود ترتيبات لتقاسم الإيرادات على نحو منصف فيما يتعلق بتحصيل التعريفات، والرسوم الجمركية وضرائب المشتريات. وطبقاً لأحكام البروتوكول، فإن إسرائيل لا تحول إلى السلطة الفلسطينية الرسوم الجمركية التي تحصلها على الواردات إلا إذا كانت الشحنة تحمل بطاقة تعريف تشير إلى أنها مرسلة إلى الضفة الغربية أو قطاع غزة[١١٤]، وبما أن معظم الواردات الفلسطينية تأتي عبر وسطاء إسرائيليين كجزء من الشحنات المرسلة إلى الشركات الإسرائيلية، فإن الرسوم الجمركية المسددة عليها لا تحول إلى السلطة الفلسطينية[١١٥].

وطبقاً لإحدى الدراسات، فقد بلغت الايرادات المستحقة على الواردات عبر الوسطاء الإسرائيليين ما يتراوح بين ٨٨ و١٩٥ مليون دولار في عام ١٩٩٢[١١٦]. وإذا ما استخدمت الإجراءات التي تسفر عن أدنى التقديرات، فإن ما فقد من الإيرادات في عام ١٩٩٥ يبلغ ١٢٦ مليون دولار أو ٣,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي[١١٧]. والحل العملي لهذه المشكلة قد يتمثل في اتفاق الطرفين على صيغة لتقاسم الإيرادات تقوم على أساس التدفقات التجارية الإجمالية. وقد استخدم هذا الأسلوب بنجاح من جانب الاتحاد الجمركي لأفريقيا الجنوبية[١١٨]. وبالنظر إلى عدم وجود آلية متفق عليها للتصدي لهذا التسرب الضريبي، فقد اضطرت لحمل السلطة الفلسطينية إلى إصدار التراخيص للسماح للتجار الفلسطينيين بالاستيراد من الخارج. ولا بد من تعيين وكلاء محليين بالنسبة لكافة الواردات عبر إسرائيل في محاولة لتطويق دور الوكلاء التجاريين الإسرائيليين. وبالإضافة إلى العوائق التي تخلقها هذه التدابير التدخلية، فإن هذا الأسلوب لا يوفر سوى حل جزئي من حيث أنه لا يشمل المحتوى غير الإسرائيلي للواردات المباشرة من إسرائيل. وإلى جانب هذا كله، فإن الخطوات المتخذة من طرف واحد لا تبشر بالخير فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية بين الطرفين في المستقبل.

باء - آفاق العلاقات الاقتصادية الإسرائيلية - الفلسطينية في المستقبل

على الرغم من الصعوبات الراهنة، ينبغي أن تهدف المفاوضات بشأن قضايا الوضع النهائي، حال الشروع بها، إلى التوصل إلى إقامة علاقة إسرائيلية - فلسطينية جديدة متوازنة مبنية على أساس المعاملة بالمثل والتعاون. كما أن المزج بين التنسيق والفصل الذي يتميز به السبيل إلى تحسين العلاقات الاقتصادية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل يمكن أن يفضي إلى نهج آخر لصياغة تفاصيل العلاقة بين الطرفين بعد الفترة الانتقالية. ولا تعود صلاحية هذا الأسلوب فقط إلى كونه ملازماً لعملية تطوير الإدارة الاقتصادية الفلسطينية المستقلة. بل إنه يعد صالحاً بالقدر نفسه لاقتصاد ضعيف صغير الحجم يسعى إلى الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من علاقاته مع اقتصاد مجاور كبير ومتقدم.

ويعتقد بصورة عامة أن ديناميات علاقة من هذا القبيل تولد قوتين متناقضتين تؤثران بصورة غير متناسبة على الاقتصاد الأصغر حجماً وتحددان تنميته. ويتمثل أحد الآثار الإيجابية في زيادة الطلب على منتجات الاقتصاد الصغير، ونشر التكنولوجيا والدراية الفنية، إضافة إلى ما يعرف بالآثار غير المباشرة أو الانتشارية، الناجمة عن القرب الجغرافي من سوق كبيرة وعن الفرص المتاحة في مجالات التعاقد من الباطن والمشاريع المشتركة والتنسيق في مجال السياحة وغيرها من الخدمات. وتنشأ الآثار غير المؤاتية عن عدم استدامة العديد من الصناعات في الاقتصاد الصغير، والاقتصار على انتاج السلع التي تتطلب مستويات مهارات متدنية، وهجرة قسم كبير من اليد العاملة إلى الاقتصاد المجاور والبلدان القريبة الأخرى. وتعرف

هذه الآثار بصورة عامة بآثار "الاجتراف" أو "الاستقطاب"، وتنشأ عن قدرة الصناعات الكبيرة الحجم المتسمة بالكفاءة في الاقتصاد المتقدم على التفوق على الصناعات الصغيرة الحجم التي تنقصها الكفاءة في الاقتصاد الأقل تقدماً، وعلى اجتذاب اليد العاملة ورؤوس الأموال منها(١١٩).

وبالتالي تنشأ من منظور الاقتصاد الصغير مشكلة بالغة الأهمية هي مشكلة توازن الآثار الدينامية التي يخلقها الاقتصاد الأكثر تقدماً. فإلى أي حد تساعد هذه الآثار على تعزيز تنمية الاقتصاد الأصغر، وعلى النقيض من ذلك، إلى أي حد يمكن لها أن تعيق هذه التنمية؟ ومن بين العوامل التي تحدد القوة النسبية لهذين الاتجاهين درجة التكامل بين الجانبين.

فعلى سبيل المثال، تؤدي إزالة التعريفات وغيرها من الحواجز التجارية بين الاقتصادين إلى زيادة صادرات الاقتصاد الصغير إلى جاره، حيث أن التبادل التجاري بينهما يتخذ نمطاً يقوم على الميزة النسبية. غير أنه لا يمكن الابقاء على هذا المستوى من الصادرات إذا اقترنت التجارة الحرة بتعريفة خارجية مشتركة (اتحاد جمركي). ففي هذا النوع من الاتحاد، يتم تحديد التعريفات عموماً انطلاقاً من مصالح حماية صناعات الاقتصاد المتقدم، حتى في سياق تحرير التجارة التدريجي. وترفع هذه الحماية أسعار السلع الرأسمالية والوسيطة المستوردة من جانب الاقتصاد الصغير، وبالتالي تزيد من تكاليف الإنتاج. ويمكن لهذه الدينامية أن تعرض الميزة النسبية للخطر، ما لم يتم استثناء الواردات المعنية على وجه التحديد. ومن شأن زيادة التكامل بين الاقتصادين في ظل ظروف كهذه، بما في ذلك حرية تنقل اليد العاملة ورأس المال، أن تقلل من صادرات السلع من الاقتصاد الصغير إلى الكبير لصالح تصدير خدمات اليد العاملة.

وبعبارة أخرى، فإن التجارة الحرة وحرية تحرك عوامل الإنتاج تؤديان بصورة تدريجية إلى استبعاد التجارة القائمة على الميزة النسبية وحصرها في التجارة القائمة على الميزة المطلقة مما يؤدي إلى تصدير الاقتصاد الصغير لسلع تتطلب مهارات محدودة واستيراد السلع التي تتطلب مهارات رفيعة، وهذا يعني تثبيت فقره(١٢٠). وبالتالي يتراجع الاقتصاد الصغير إلى وضع المنطقة المتخلفة في بلد متقدم، مثل جنوب إيطاليا وأبلاتشيا الوسطى في الولايات المتحدة.

ومن جهة أخرى، فإن التكامل بين الاقتصادين يمكن أن يتقدم بخطوات أبطأ - التجارة الحرة بين الجانبين أولاً، دون تعريفة خارجية مشتركة، وحرية حركة عوامل الإنتاج. وفي هذه الحالة، يكون المنتجون في الاقتصاد الصغير أكثر قدرة على توسيع إنتاجهم بالاستفادة من وفورات الحجم، وبالتالي تعزيز ميزتهم النسبية في التجارة. وباختصار، فإن بطء خطى التكامل يمكن أن يعزز الميزة النسبية للاقتصاد الصغير باستغلال الآثار غير المباشرة أو آثار "الانتشار"، في حين أن التكامل السريع يمكن أن يقضي على الميزة النسبية من جراء آثار "الاستقطاب".

ويمكن القول بناء على هذه الاعتبارات بأن أي اتحاد جمركي مع إسرائيل ليس بالضرورة في صالح الفلسطينيين، سواء في الحاضر أو في المستقبل المنظور. وقد أظهرت الدراسات التي أجريت مؤخراً أن التعريفات الخارجية المشتركة التي فرضتها إسرائيل في فترة ما قبل عام ١٩٩٤ قد أسفرت عن زيادة كبيرة في تكاليف الانتاج الفلسطيني وخسارة ملحوظة في وضعه التنافسي(١٢١). فعلى سبيل المثال، تبلغ تكلفة إنتاج الثياب في الضفة الغربية بصورة عامة أكثر من تكلفتها في الأردن بعامل يبلغ ٢,١٧. ويعود جزء هام من هذا الفرق إلى أن المنتجين الفلسطينيين يدفعون ضعف السعر في ما يستوردونه من الأقمشة التركية، بالمقارنة مع الأقمشة الأفضل نوعية التي يستوردها المنتجون الأردنيون من شرقي آسيا. ولا

يستطيع الفلسطينيون تحمل تكاليف استيراد الأنسجة الآسيوية بسبب التعريفات المرتفعة التي تحمي صناعة الملابس الإسرائيلية. وبسبب وجود فوارق مشابهة في أسعار المدخلات المستوردة، فإن تكلفة المنتجات الزراعية والمواد الصيدلانية والأحذية في الأردن هي أقل من مثيلتها في الأرض الفلسطينية.

والسبب الآخر لارتفاع تكلفة الإنتاج الفلسطيني في كل من قطاعي الزراعة والصناعة هو معدل الأجور المرتفع نسبياً. إذ يقدّر أن أجور العمال الفلسطينيين تزيد عن مثيلاتها في الأردن بعامل يتراوح بين ٢ و٣ في مجال الزراعة، و٢ في صناعة الملابس، و٢,٣ في صناعة الأحذية[١٢٢]. وتعكس هذه الأجور المرتفعة التشوهات في سوق العمل الناجمة عن عمل الفلسطينيين في إسرائيل. إذ يؤثر تصدير خدمات اليد العاملة إلى إسرائيل على الاقتصاد بطريقتين تعزز الواحدة منهما الأخرى. ففي جانب العرض، تؤدي الأجور الأعلى المستحثة في الاقتصاد المحلي والتي لا تمثل مكاسب في الانتاجية المحلية، إلى تثبيط الانتاج الزراعي والصناعي. ويعود ذلك إلى ارتفاع تكاليف الانتاج، وتدهور مستوى الربحية، وفقدان القدرة التنافسية في الأسواق الأجنبية. وفي جانب الطلب، تؤدي زيادة الدخل الناشئة عن العمل في إسرائيل إلى زيادة الطلب الكلي في الاقتصاد المحلي دون حدوث زيادة موازية في الانتاج. وعليه فإن زيادة الطلب على السلع المتداولة تقابلها زيادة في الواردات، وزيادة الطلب على السلع غير المتداولة تقابلها زيادة في الأسعار. وهذا التغير الذي يسمى "المرض الهولندي" في الأسعار النسبية يسبب انكماشاً في السلع المتداولة، ويحفز إنتاج السلع التقليدية غير المتداولة[١٢٣].

وبالتالي فإن تكامل الاقتصاد الفلسطيني مع الاقتصاد الإسرائيلي في شكل اتحاد جمركي وتشغيل العمال الفلسطينيين في إسرائيل، يمكن أن يؤدي إلى وضع تؤثر فيه آثار "الاستقطاب" تأثيراً سلبياً على إمكانات التنمية الفلسطينية. ولذلك قد يكون في صالح الاقتصاد الفلسطيني على الأمد الطويل أن يعيد النظر في موضوع الاتحاد الجمركي بهدف إعادة توجيه نظامه التجاري بصورة مستقلة عن السياسات الحمائية للاقتصاد الإسرائيلي التي لا تناسب الهياكل الاقتصادية الفلسطينية.

وتعتبر قدرة الاقتصاد الفلسطيني على تحديد نظام تعريفاته الخاص به أمراً هاماً في هذه المرحلة من تطوره. والهدف من ذلك هو تخفيض أسعار المدخلات والمنتجات، وبالتالي إزالة بعض التشوهات الهائلة التي أعاقت كلاً من الانتاج والتجارة المحليين لزمن طويل. ومن شأن أية ترتيبات توضع وفقاً لنموذج اللجنة الاقتصادية المشتركة الحالية أن تضمن التنسيق بين الطرفين كي يبتا معاً في تحديد التعريفات وتعليق التعريفات بغية إفساح المجال للصناعات الفلسطينية لاستيراد المواد بتعريفات أدنى عندما يكون الانتاج الاسرائيلي غير كاف أو مرتفع التكلفة بصورة خاصة. ويمكن لهيئة من هذا القبيل أيضاً أن تشكل منتدى لوضع تدابير محسنة لتيسير الأمور على الحدود، ورصد أثرها وتنقيحها بصورة دورية حسب الاقتضاء.

ويمكن لأي توسع في الانتاج والتجارة الفلسطينيين، يكون موجهاً بصورة رئيسية نحو الأسواق الخارجية وناشئاً عن فك الارتباط بالاقتصاد الاسرائيلي جزئياً، أن يتعزز بتوسع في مجالات التعاون الأخرى مع اسرائيل. وستستفيد هذه العلاقة الجديدة من إمكانات التكامل والترشيد، مع التسليم في الوقت نفسه بضرورة أن يتخذ الاقتصاد الفلسطيني تدابير معقولة لتجنب الاعتماد على شريك تجاري رئيسي واحد. وتستعرض الفقرات التالية بعض القضايا ذات الصلة بالعلاقات الاقتصادية الاسرائيلية - الفلسطينية الطويلة الأجل.

١- الزراعة

تعتبر الزراعة أحد القطاعات التي تضم العديد من العناصر التي تؤهلها لأن تصبح حقل تجارب في أي علاقة جديدة بين الاقتصادين. ويستلزم ترشيد الانتاج الزراعي بين الطرفين إدخال تغييرات رئيسية على السياسات، اضافة إلى بذل جهود جدية في التعاون والتنسيق. ويظل قطاع الزراعة هاماً بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني لأنه يوظف قرابة ربع قوة العمل، ويساهم بما يقارب نفس النسبة في الناتج المحلي الاجمالي والصادرات. وهو يستخدم طرق انتاج كثيفة الاستخدام لليد العاملة إلى حد كبير ولا يستخدم أية طرق علمية متقدمة للري واستعمال الأسمدة. وعلى النقيض من ذلك، فإن قطاع الزراعة الاسرائيلي متقدم جداً وكثيف الاستخدام لرأس المال، لكنه لا يساهم بأكثر من ٢ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي وبنسبة أقل (١,٧ في المائة) في الصادرات(١٢٤).

وقد تؤدي التجارة القائمة على المزايا النسبية إلى تخصص اسرائيل في إنتاج الشتلات والأصناف النباتية المستنبطة العالية القيمة، وتخصص الفلسطينيين في فرعي الفاكهة والخضار اللذين يستخدمان اليد العاملة بكثافة. ويمكن أن يعود تقسيم العمل على هذا النحو بالمنفعة على الجانبين، لكنه لم يكن ممكناً حتى الآن بسبب سياسة اسرائيل الحمائية التي أتاحت الفرصة للمزارعين الاسرائيليين لبيع الفاكهة والخضار في الأرض الفلسطينية أو في الخارج بأسعار أدنى من كلفتها الحقيقية(١٢٥). وعلاوة على ذلك، فإن السياسة المنتهجة قد تركت أثراً سلبياً على الزراعة الفلسطينية بسبب عدم توفر المياه المتدنية التكلفة التي يزود بها المزارعون الاسرائيليون للمزارعين الفلسطينيين(١٢٦).

وعلى الرغم من أن الحصص المطبقة على الواردات من المنتجات الزراعية الفلسطينية ستتم إزالتها من حيث المبدأ بحلول عام ١٩٩٨ وفقاً لأحكام بروتوكول باريس، فإن العوائق المتصلة بصحة النباتات والعقبات الاجرائية أمام الصادرات الزراعية إلى اسرائيل وعبرها ما زالت نافذة. ويتطلب القضاء على هذا التشوه التفكيك التدريجي للاجراءات الحمائية وتوزيع موارد المياه على نحو أكثر انصافاً. ومن شأن تدابير كهذه، إذا ما اقترنت بتنمية القدرات الفلسطينية الكافية على مراقبة صحة النباتات ونوعيتها، أن تفسح مجالاً أفضل في الميدان الزراعي يؤدي إلى خفض الأسعار، وزيادة الرفاه والحفاظ على المياه.

وتعتبر السوق الاسرائيلية من المنظور الفلسطيني في غاية الأهمية بسبب حجمها وقربها الجغرافي والمعرفة بها. ومع ذلك فإن إنعاش القطاع الزراعي الفلسطيني بغية تمكينه من أداء دور إنمائي ناجح يتطلب أيضاً، كما ذكر في الفصل الثاني، توسيع الصادرات الزراعية الفلسطينية إلى الأسواق الاقليمية، وإلى أسواق أوروبا الشرقية والغربية أيضاً. وفي هذا الصدد، يعد التعاون مع اسرائيل لنقل تكنولوجيا الري بالتنقيط والدراية العملية في استخدام الأسمدة ونظم الترشيح اضافة إلى الطرق الحديثة للتخزين والرزم والتغليف والتسويق أمراً من شأنه أن يعود بالمنفعة على كلا الجانبين.

٢- الصناعة

تتمتع اسرائيل بميزة قوية في معظم فروع التصنيع، وبالتالي فإن التجارة الصناعية مع الأرض الفلسطينية سوف تظل لصالحها لوقت طويل. ويشهد الاقتصاد الاسرائيلي من ناحية أخرى تغييرات هيكلية تجذب اليد العاملة إلى مؤسسات تصنيع التكنولوجيا الرفيعة، مما يقلص عرض اليد العاملة في الفروع الصناعية التقليدية بدرجة أكبر. وقد تمكنت الشركات الاسرائيلية حتى الآن من التكيف من خلال التعاقد

من الباطن مع شركات في الضفة الغربية وقطاع غزة (ومؤخراً من خلال المشاريع المشتركة في الأردن). ولا تنطوي ترتيبات التعاقد من الباطن مع الفلسطينيين على الالتزام بأي رأس مال اسرائيلي ولا نقل للتكنولوجيا. فالشركات الفلسطينية تتعامل مع السلع الاسرائيلية غير تامة الصنع وتتولى تجهيزها وفقاً لمواصفات محددة(١٢٧).

وتشكل هذه العملية بصورة أساسية تجارة غير مباشرة في خدمات اليد العاملة تشبه التشغيل المباشر للعمال الفلسطينيين في اسرائيل. وفي بيئة جديدة تتسم بالمزيد من الانفتاح على بقية العالم، من غير المرجح أن تستمر مثل هذه الترتيبات. إذ أن تدفقات رأس المال إلى الداخل، بالاضافة إلى المنافسة، سوف تحل تدريجياً محل الاستثمار الأجنبي المباشر وتحل المشاريع المشتركة محل التعاقد من الباطن. وتعد المشاريع المشتركة الاسرائيلية - الفلسطينية، من وجهة النظر الفلسطينية، أفضل من التعاقد من الباطن. فمشاركة رأس المال الاسرائيلي تقلل من المخاطر، في حين أن المشاركة المحلية تقلل من درجة الاعتماد على اسرائيل الذي يتسم به التعاقد من الباطن، وإذا ما استخدمنا المصطلحات الواردة في الفصل الثالث، فإن المشاريع التجارية تؤمن توزيع تكاليف حل الترتيبات على نحو أكثر تكافؤاً.

وهناك مجالات كثيرة يمكن أن تكون فيها المشاريع المشتركة مفيدة على نحو متبادل بحيث تكون أن عوامل الانتاج من الجانبين مكملة لبعضها البعض مع إتاحة إمكانية وصول المنتجات إلى الأسواق. وفي ما يلي بعض الأمثلة على ذلك:

(أ) المنسوجات والألبسة

يعد هذا الفرع متطوراً جداً في اسرائيل، حيث يساهم بقرابة ٩ في المائة من إجمالي القيمة المضافة للصناعة وقرابة ٨ - ٩ في المائة من الصادرات الصناعية. وتتمتع صناعة الملابس الاسرائيلية بسبل وصول مضمونة إلى أسواق أوروبا وأمريكا الشمالية من خلال مختلف ترتيبات الترخيص وغيرها من ترتيبات الانتاج مع شركات في تلك الأسواق. بيد أن التكلفة المرتفعة والمتزايدة باطراد لليد العاملة في اسرائيل تشكل عقبة أمام اكتساب ميزة تنافسية تسمح بتطبيق سياسة تغلغل أكثر قوة في تلك الأسواق. ومن شأن المشاريع التجارية المشتركة مع الشركات الفلسطينية أن تخفض من تكاليف اليد العاملة، اضافة إلى توسيع الصادرات إلى البلدان العربية والاسلامية، التي توجد فيها هياكل طلب مشابهة. وفي المقابل، يمكن للشركات الفلسطينية أن تستفيد من نقل التكنولوجيا واكتساب مهارات جديدة.

(ب) الصناعات الزراعية

تشمل الصناعة الزراعية الفلسطينية تجهيز الأغذية وحفظ الزيتون وتجهيز الزيوت وزراعة التبغ وصناعة الألبان. ومن شأن المشاريع المشتركة مع الشركات الاسرائيلية التي تحسن تكنولوجيا تعليب الفاكهة والخضار وتجفيفها وتجميدها أن تساعد بصورة كبيرة على تمكين هذا الفرع من أن يصبح صناعة تصديرية اضافة إلى كونه مورداً للسوق المحلية الناشئة. ويوجد طلب على هذه المنتجات أيضاً في البلدان العربية والاسلامية، وفي أوساط الجاليات العربية والاسلامية المغتربة في أوروبا والأمريكتين.

(ج) خدمات الحاسوب

هناك عدد من الشركات الفلسطينية الناجحة في الضفة الغربية التي تنتج برامج حاسوب جاهزة باللغة العربية، بما في ذلك معالجة الكلمات والرسوم البيانية والخط العربي. ومن المتوقع أن تتمكن هذه الشركات من تصدير خدماتها إلى البلدان العربية المجاورة حالما يتم تطبيع العلاقات التجارية في المنطقة. ويمكن أن تؤدي المشاريع المشتركة مع الشركات الاسرائيلية إلى توسيع الصادرات بحيث تشمل خدمات الحاسوب الأكثر تطوراً مثل نظم المعلومات والاتصالات، والخدمات الاستشارية ذات الصلة، ومعالجة البيانات بالجملة.

٣- السياحة

لربما كان قطاع السياحة أهم المجالات الواعدة في التعاون الاقتصادي الاسرائيلي - الفلسطيني. إذ أن توفر البيئة السلمية سوف يؤدي بالتأكيد إلى زيادة كبيرة في عدد وتنوع السياح إلى كلا المنطقتين. ويتطلب استيعاب هذه الزيادة وتوسيع القطاع بغية استغلال كامل مقوماته الدينية والثقافية والطبيعية والترفيهية بذل جهود جدية في مجال التنسيق، وهو موضوع يتناوله الفصل التالي.

جيم - العلاقات الاقتصادية في ظل السلم بين إسرائيل والدول العربية

لقد تضافرت العوامل الجغرافية والتاريخية في النزاع العربي الاسرائيلي لجعل العلاقات الفلسطينية - الاسرائيلية متشابكة مع العلاقات العربية - الاسرائيلية. ولذلك فإن هناك ثلاثة شروط أساسية يبدو أن لها صلة بجعل العلاقة السلمية التعاونية الفلسطينية - الاسرائيلية التي ورد تصور لها في الفرع السابق حافزاً للتكامل الاقتصادي الاقليمي. وأول هذه الشروط اختتام مفاوضات الوضع الدائم بنجاح. ثانياً، إبرام معاهدتي سلام بين الجمهورية العربية السورية وإسرائيل وبين لبنان وإسرائيل، بغية تكملة المعاهدتين اللتين سبق توقيعهما بين إسرائيل وجارتيها العربيتين الآخريين، مصر والاردن. ثالثاً، إعادة توجيه الخطوات المتخذة حتى الآن نحو التعاون الاقليمي بطريقة تعترف بجوانب القلق العربية إزاء الهيمنة الاقتصادية الاسرائيلية، والسياسات التي ستنتهجها في المنطقة. وبالنظر إلى الطبيعة السياسية للقضيتين الأوليين، فإن المناقشة التالية تركز على الثالثة منها.

لقد اتبعت العلاقات الاقتصادية بين البلدان العربية وإسرائيل مسارين اثنين، ثنائي ومتعدد الأطراف، وذلك على النحو التالي:

١- مصر - إسرائيل

يحكم العلاقات التجارية بين البلدين "اتفاق التجارة والتبادل التجاري" الذي وقع في عام ١٩٨١. ويتيح الاتفاق التبادل التجاري غير المقيد بين البلدين استناداً إلى مبدأ معاملة الدولة الأكثر رعاية[١٢٨]، وفيما عدا النفط، فإن التجارة بين البلدين في الـ١٣ سنة الأولى كانت متواضعة ولم تتجاوز ٢٥ مليون دولار سنوياً. ومنذ عام ١٩٩٤، شهدت التجارة زيادة هامة ويتوقع لها أن تصل إلى ٨٠ مليون دولار بحلول نهاية القرن[١٢٩]. ويشكل الغزل نصف الصادرات المصرية غير النفطية إلى إسرائيل، في حين أن وارداتها من

إسرائيل تتألف أساساً من المواد الكيميائية والأغذية المجهزة. ولا يُعرف حجم الاستثمارات الاسرائيلية في مصر لأن معظمها يتم عبر "أطراف ثالثة" تحمل جنسيات أخرى(١٣٠). وأكبر مشروع مشترك بين البلدين هو مصفاة نفط الشرق الأوسط (ميدور) في الاسكندرية التي تقدر تكلفتها بمبلغ ١,٢ مليار دولار، وهو مشروع يشارك فيه القطاعان الخاص والعام في كلا البلدين وكذلك بنك الاستثمار الأوروبي(١٣١).

٢- الاردن - إسرائيل

تم توقيع "اتفاق التجارة والتعاون الاقتصادي" بين إسرائيل والاردن في عام ١٩٩٥. وقد وُضع هذا الاتفاق أيضاً على أساس مبدأ الدولة الأكثر رعاية ويتضمن الإعراب عن عزم الطرفين على التحرك تدريجياً نحو إبرام اتفاق تجارة حرة. ومنذ توقيع معاهدة السلام، أعلن المسؤولون من كلا الطرفين مراراً أنهم يعتزمون التحرك بسرعة على الجبهة الاقتصادية. وتم تشكيل لجان مشتركة لدراسة وتخطيط مشاريع مشتركة كبرى في مجال البنى الأساسية، وشركات استثمار مشتركة، وتنسيق الخدمات السياحية. وقد سُمح بالسفر بين البلدين عن طريق خط جوي يصل عمان بتل أبيب وطرق مباشرة للحافلات. لكنه من المبكر التكهن بالنمط المحتمل للتعاون الاقتصادي بين الجانبين، مع أن هناك تقارير تشير إلى قيام بعض المشاريع المشتركة الناجحة في الاردن وإبرام عقود من الباطن مع صناعات الملابس الاسرائيلية منذ أواخر عام ١٩٩٧. إلا أنه تجدر ملاحظة أمرين. إذ يبدو أولاً أن هناك تفاهماً ضمنياً بين الجانبين على أن تدعيم العلاقة السلمية بينهما يتطلب المزيد من التعاون الاقتصادي(١٣٢). ثانياً، يشعر المصدرون الزراعيون الأردنيون بخيبة أمل إزاء رفض إسرائيل استيراد منتجاتهم الزراعية بحجة أنها لا تفي بالمعايير الاسرائيلية(١٣٣).

٣- البلدان العربية الأخرى

رغم أن مصر والاردن هما البلدان العربيان الوحيدان اللذان وقعا معاهدة سلام رسمية مع إسرائيل، فقد استكشفت بعض البلدان العربية الأخرى منذ عام ١٩٩٤ إقامة علاقات اقتصادية مع هذا البلد. وكان المغرب أكثر البلدان نشاطاً في هذا المجال حيث سمح بالتجارة غير المباشرة مع إسرائيل والتي يعتبر حجمها، وفقاً لبعض التقارير الاسرائيلية، أكبر من حجم التجارة بين إسرائيل ومصر(١٣٤). كما أقامت إسرائيل علاقات اقتصادية غير رسمية مع عدة بلدان عربية في الخليج، وذلك على مستوى مكاتب تمثيل تُعنى في المقام الأول باستكشاف فرص التبادل التجاري والاستثمار وغير ذلك من فرص التعاون الاقتصادي في المستقبل. وثمة مشروع لنقل الغاز الطبيعي من قطر بواسطة الأنابيب إلى ميناء حيفا ما زال قيد النظر منذ عدة سنوات.

وقد استهل المسار المتعدد الأطراف للتعاون الاقليمي في مؤتمر السلام بمدريد عام ١٩٩١، وذلك بإنشاء خمسة أفرقة عاملة متعددة الأطراف (تتألف من ممثلين من معظم البلدان العربية، وإسرائيل، والدول الأخرى المعنية) تتناول على التوالي الجوانب الاقليمية للتنمية الاقتصادية، وقضايا المياه، واللاجئين، والأمن، والبيئة(١٣٥). وقد اجتمعت هذه الأفرقة مرة كل ستة أشهر حتى عام ١٩٩٦، ولكن فيما عدا تبادل الآراء وعرض أوراق المواقف، لم يتحقق الكثير من التقدم في اتجاه اتخاذ موقف جماعي إزاء القضايا المطروحة. وقد اتخذ المسار المتعدد الأطراف طريقاً آخر مستقلاً عن مفاوضات الأفرقة العاملة المتعددة الأطراف، وذلك بعقد مؤتمر القمة الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الدار البيضاء في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. وقد جمع هذا المؤتمر بين رؤساء الدول والمسؤولين الحكوميين والأكاديميين ورجال الأعمال من معظم بلدان الشرق الأوسط، وجميع البلدان الصناعية المتقدمة بالإضافة إلى عدد كبير من الدول الأخرى.

وأُعلن عن إنشاء إطار مؤسسي لتنسيق الجهود يهدف إلى التكامل الاقتصادي الاقليمي على مستوى الحكومات ومستوى القطاع الخاص. ويتألف الأول من لجنة توجيهية مركزية تضم ممثلين عن الحكومات في المنطقة، وأمانة تنفيذية أنيطت بها مهمة تحديد المشاريع الاقليمية القابلة للاستمرار والتغلب على العقبات أمام التجارة والاستثمار. ويتألف الأخير من غرفة تجارة اقليمية ومجلس للأعمال التجارية. كما أُعلن عن مجلس سياحة اقليمي، يضم ممثلين عن كل من القطاعين العام والخاص ويتولى مسؤولية الترويج للمنطقة باعتبارها موقعاً سياحياً فريداً وجذاباً. وتم الاتفاق، بالإضافة إلى ذلك، على إنشاء "بنك التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" الذي وضع هيكله بحيث "يشجع تنمية القطاع الخاص، ويدعم مشاريع البنى الأساسية الاقليمية، ويشكل محفلاً للنهوض بالتعاون الاقتصادي الاقليمي"(١٣٦). وقد عقدت القمة منذ ذلك الحين مرتين بدرجة مماثلة من الحضور والاهتمام، وذلك في عمان (١٩٩٥) والقاهرة (١٩٩٦). بيد أن آخر دورة عقدت (في قطر في عام ١٩٩٧) لم تحضرها معظم الدول العربية، ولم يتم استهلال المشاريع وآليات التنسيق التي بدأ العمل على إقامتها أو أقيمت بالفعل في السنوات السابقة. وقد أشير مؤخراً إلى انعدام التقدم في عملية السلام على أنه السبب في تأجيل مؤتمر القمة القادم للشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي كان من المزمع عقده أصلاً في أواخر عام ١٩٩٨ إلى أجل غير مسمى.

ويبين الاستعراض السابق بكل وضوح أن الاتصالات الاقتصادية والحوار بين إسرائيل وجيرانها العرب قد سجلت زيادة ذات شأن في السنوات القليلة الماضية، وذلك بناء على الزخم والتوقعات التي تنطوي عليها عملية السلام. وبالنظر إلى المأزق السياسي الذي ظهر منذ عام ١٩٩٦، فإنه لا يُعرف إلى أين سيقود كل ذلك على وجه التحديد. غير أن المسؤولين الإسرائيليين يعربون عن تفاؤلهم باستمرار هذا الاتجاه(١٣٧). وعلاوة على ذلك، فإن عملية السلام التي استُهلت في مؤتمر مدريد قد أضفت الشرعية على مشاركة إسرائيل في الترتيبات الاقليمية الهادفة إلى التكامل الاقتصادي، وذلك على الأقل فيما يخص تلك التي تشمل شركاء من خارج المنطقة.

لكنه قد يكون من المضلل تجاهل كون الحوار القائم بين إسرائيل والبلدان العربية قد تركز في معظمه على مستوى الحكومات من الجانب العربي، وما زال يفتقر إلى الدعم الشعبي الواسع. فموقف المنظمات المهنية والعمالية في البلدان العربية هو ضد تطبيع العلاقات مع إسرائيل إلى أن يتم التوصل إلى سلام، والاستقبال الفاتر من جانب الجماهير لمشاركة إسرائيل في المعرضين التجاريين في القاهرة وعمان، والعدد الصغير نسبياً من المصريين والاردنيين الذين يسافرون إلى إسرائيل إنما يدلان على عزوف الجماهير عن تأييد التدابير المتخذة على المستويات الرسمية(١٣٨). وهذه المعارضة الشعبية العربية لتطبيع العلاقات مع إسرائيل حالياً ترجع بصورة عامة إلى عاملين. فهناك أولاً رفض شعبي واسع النطاق لاستمرار احتلال الأراضي العربية من قبل إسرائيل. ويعتبر تطبيع العلاقات في ظل هذه الظروف متعارضاً مع الموقف العربي الموحد، وتحركاً من شأنه أن يعزز مركز إسرائيل في المفاوضات مع السلطة الفلسطينية ولبنان والجمهورية العربية السورية. أما العامل الثاني فهو أن هناك حالياً تياراً فكرياً مؤثراً يعتقد بأن إسرائيل ستعتبر تطبيع العلاقات الاقتصادية مع البلدان العربية وسيلة لاختراق أسواقها واقتصاداتها(١٣٩). وفي حين يتم الإعراب عن هذه الآراء بصورة متكررة في وسائط الإعلام في البلدان العربية، وخصوصا في مصر والأردن ودول الخليج، فقد أعربت الدراسات التي أجراها مهنيون وأكاديميون أيضا عن الاستياء إزاء الطريقة التي تتطور بها العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل(١٤٠). إذ توضح هذه الدراسات أن كلا من المسارين الثنائي والمتعدد الأطراف يعتبر قاصراً. إذ ينظر إلى الأول على أنه يمنح إسرائيل دور "المركز" في الترتيبات الإقليمية الجديدة بحيث تكون قادرة على صياغة علاقاتها مع البلدان العربية بما يحقق لها مزايا تجارية مطلقة، أي أن الترتيبات الإقليمية الجديدة سوف تسير على نمط نظام "المركز والأطراف"

الوارد ذكره في الفصل الثالث. ويعتبر كون إسرائيل البلد الوحيد في المنطقة الذي له اتفاقات تجارة حرة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تعزيزاً لموقع "المركز" الذي تتمتع به، وذلك بفضل سبل وصولها التفضيلي إلى كل من السوق الإقليمية والسوقين الأوروبية والأمريكية. أما المسار المتعدد الأطراف، الذي تلخصه طريقة اتخاذ القرارات بشأن الهيئات والمشاريع الإقليمية الجديدة في القمتين الاقتصاديتين للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فينظر إليه الكثيرون على أنه يخدم بصورة رئيسية المصالح الاقتصادية والتجارية الخارجة عن المنطقة.

وقد أعرب أحد الاقتصاديين المصريين المعتدلين والمرموقين عن رأي العديد من المراقبين العرب وقت انعقاد القمة الأولى للشرق الأوسط وشمال أفريقيا بقوله "إن الحكومات العربية التي شاركت في قمة الدار البيضاء قد "جُرَّت جرّاً" إلى مؤتمر الدار البيضاء دون معرفة تامة بأغراضها ودون التشاور الكافي حول قائمة المشاركين فيها، أو جدول أعمالها، أو إجراءاتها أو النتائج المتوقعة منها. ومن الجلي أن المستفيدين الرئيسيين هما إسرائيل والولايات المتحدة ..."[١٤١]. وتم الإعراب عن آراء مماثلة حول القمة الثانية، وخصوصاً فيما يتعلق بإنشاء البنك الإقليمي الوارد ذكره أعلاه[١٤٢].

ويتعين التشديد على أن هذه الآراء الانتقادية لم تصدر عن عناصر متطرفة معارضة لعملية السلام. بل إنها على النقيض من ذلك تماماً تعبر عن قلق خبراء يؤيدون عملية السلام لكنهم يشعرون بالقلق إزاء توجهها. ومن هذه الزاوية، لا يعتبر نظام "المركز والأطراف" الذي تحتل فيه إسرائيل موقع "المركز" نظاماً مستقراً قادراً على الاستمرار لفترة طويلة وبالتالي فإنه لن يخدم قضية السلام. غير أن جوانب قلق هؤلاء لا تتركز على إسرائيل ومن يؤيدها على الصعيد الدولي فحسب، بل إنها تشمل أيضا الحكومات العربية التي تعتبر قادرة على التأثير في توجه العملية بالتنسيق مع بعضها البعض وبطرح تصوراتها هي، بصورة جماعية أو خلاف ذلك، فيما يتعلق بترتيبات التعاون الاقتصادي الإقليمي في المستقبل[١٤٣]. ويمكن تفسير النقاش الذي دار في المنطقة على مدى السنوات الماضية حول هذه القضية، والذي شاركت فيه كل من الحكومات والمجتمع المدني، على أنه مؤشر إيجابي وأكيد على حتمية زيادة التعاون الإقليمي، الذي تشارك فيه إسرائيل، وإن كانت توجهات هذا التعاون ومنافعه المشتركة لم تحدد بعد تحديداً واضحاً.

ومن المنظور الفلسطيني، يتسم الدور الاقتصادي الإسرائيلي في المنطقة في المستقبل بأهمية قصوى. إذ سيحدد هذا الدور إلى حد بعيد العلاقات الاقتصادية الفلسطينية مع كل من العرب وإسرائيل. ويبدو في هذا الصدد أنه من صالح الفلسطينيين الاضطلاع بدور نشط في توجيه مسار التكامل الإقليمي بعيدا عن نظام "المركز والأطراف" ونحو إقامة علاقات مستقرة وعادلة تخدم مصالح كل بلد إضافة إلى استمرار عملية السلام. ويقتضي مثل هذا النظام قيام علاقات اقتصادية أفضل فيما بين البلدان العربية، وبين البلدان العربية والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. ويناقش هذا البعد في الفصلين التاليين.

بيد أنه بالنظر إلى الشكوك التي تساور العرب إزاء الدور الاقتصادي لإسرائيل في المنطقة، كما تم بحثه في الفصل السابق، وبغية تشجيع ظهور ترتيب مقبول للتعاون الإقليمي يؤدي إلى المزيد من التكامل على المستوى دون الإقليمي و/أو الإقليمي، تعتبر الاقتراحات التالية مناسبة في هذا الصدد:

* ينبغي أن تتضمن الاتفاقات التجارية الإسرائيلية والفلسطينية المقبلة حكماً يتيح للفلسطينيين وضع ترتيبات تكامل وإبرام اتفاقات تجارة تفضيلية ثنائية مع البلدان العربية وغيرها من البلدان النامية، وهي سمة مشتركة في العديد من ترتيبات التكامل. ويمكن أن يشكل النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية، وفلسطين طرف فيه، إطارا ممكناً لذلك.

* كخطوة تكميلية، ينبغي أن تنظر السلطة الفلسطينية أيضا في إدراج شرط انضمام في اتفاقات التعاون التجاري والاقتصادي التي تعقد مع إسرائيل في المستقبل بحيث يتاح قبول أي بلد عربي راغب في الدخول في الاتفاق والتقيد بأحكامه قبولاً تلقائياً.

* ينبغي أن تولي السلطة الفلسطينية أولوية عالية للاستفادة من المعاملة التفضيلية الممنوحة لصادراتها من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، واستكشاف كل السبل الممكنة لتحسينها.

* يمكن للسلطة الفلسطينية أن تبادر إلى الدعوة لإنشاء منظمة مستقلة تناط بها مسؤولية مراقبة التدفقات التجارية والاستثمارية في المنطقة وتحليلها وتقديم التقارير عن تأثيرها المتفاوت على البلدان المعنية. ومن شأن ذلك أن يساعد على إيجاد قاعدة بيانات، يستند إليها في وضع السياسات والتدابير المناسبة في مجال التعاون الاقتصادي، مع إيلاء الاعتبار الواجب لمصالح جميع البلدان.

الفصل الخامس

آفاق تعزيز العلاقات الاقتصادية الفلسطينية - العربية

أشير في الفصل السابق إلى أن تطبيع العلاقات الاقتصادية الاسرائيلية - الفلسطينية يتلازم مع تطبيع العلاقات الاقتصادية العربية - الفلسطينية. ويتمثل الجانب الهام في العلاقات الأولى في ضرورة تنويع العلاقات الاقتصادية الفلسطينية مع الدول الأخرى بغية الحد من الاعتماد على اقتصاد رئيسي واحد. ويعد الأردن في هذا الصدد، وخصوصاً فيما يتعلق بحركة السلع والأشخاص، بوابة للاقتصاد الفلسطيني إلى المشرق العربي ودول الخليج، بينما تعتبر مصر البوابة إلى المغرب العربي وأوروبا. وتطبيع العلاقات بين الاقتصاد الفلسطيني والاقتصادات العربية ليس ترتيباً مصطنعاً، بل إنه يكمل ويعزز روابط تاريخية وثقافية ودينية متينة ومستمرة قوامها اللغة والقيم المشتركة. أضف إلى ذلك أن نصف مجموع الفلسطينيين ما زالوا لاجئين يعيشون في البلدان العربية المجاورة(١٤٤).

ومع ذلك فإن تبين شكل التطبيع المناسب ووتيرته حتى مع الجارين الأقرب - الأردن ومصر - ليس بالمهمة السهلة. وتتمثل الصعوبات التي تكتنف هذه المهمة في أن الاقتصاد الفلسطيني قد اتخذ طريقاً للتنمية مختلفاً تمام الاختلاف على مدى العقود الثلاثة الماضية، وأن الاقتصادين المجاورين، شأنهما في ذلك شأن غيرهما من الاقتصادات في العالم العربي، ليسا متكاملين تكاملاً كافياً فيما بينهما. بيد أن اقتصادات البلدان العربية آخذة في التوجه نحو المزيد من الانفتاح بهدف تحقيق قدر أكبر من التعاون الاقليمي، وبالتالي دمج اقتصاداتها مع بقية العالم. ويعتبر دور الاقتصاد الفلسطيني في هذه العملية بالغ الأهمية، حيث أن تطبيع العلاقات مع اسرائيل سيقلل من الحواجز التي تفصل بين البلدان العربية ويشكل جسراً للتعاون الاقليمي.

ويبرز هذا الفصل بعض القضايا التي تنطوي عليها هذه العملية باجراء مقارنة بين القيود المواجهة والفرص المتاحة. ويستعرض الفرع الأول منه بصورة موجزة الوضع الراهن للاقتصاد الفلسطيني بالمقارنة مع البلدان العربية. ويتناول الفرع الثاني البنى الأساسية - المشاريع التي يتعين على الاقتصاد الفلسطيني تنفيذها بالتعاون مع جيرانه العرب بغية الحد من اعتماده على شريك تجاري واحد وتسهيل خطى التحرك نحو المزيد من التعاون الاقليمي. ويحلل الفرع الثالث آفاق ترشيد الانتاج والتجارة في المنطقة، ويتناول الفرع الأخير قضايا تنسيق السياسات الاقتصادية ومواءمتها.

ألف - الاقتصاد الفلسطيني في إطار المنطقة العربية

يمكن، من منظور فلسطيني، تصنيف أهم الأسواق العربية في المجموعات التالية:

* البلدان المجاورة: مصر والعراق ولبنان والجمهورية العربية السورية والأردن؛

* دول الخليج: البحرين والكويت وعمان والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة واليمن وقطر؛

* بلدان شمال أفريقيا: الجزائر والجماهيرية العربية الليبية والمغرب وتونس.

ولم تساهم العلاقات الاقتصادية بين هذه البلدان، منذ الحرب العالمية الثانية، في تنمية التجارة والاستثمارات، بل إنها تمحورت حول تحركات عوامل الانتاج، وخصوصاً بين المجموعتين الأولى والثانية. فقد هاجر العمال من الضفة الغربية وقطاع غزة والبلدان المجاورة (باستثناء العراق) للعمل في دول الخليج. وبالمقابل، تدفقت رؤوس الأموال في الاتجاه المعاكس، في شكل تحويلات من العمال ومعونة رسمية، إلى الاردن ولبنان والجمهورية العربية السورية والأرض الفلسطينية. وتبلغ نسبة التجارة (السلعية) البينية (في المنطقة ككل)، إلى اجمالي التجارة أقل من مثيلتها في أي تجمع آخر في العالم(١٤٥).

ويبين الجدول ١٦ عدد سكان عينة تمثيلية من بلدان هذه المجموعات الثلاث وناتجها القومي الاجمالي، بالاضافة إلى عدد سكان اسرائيل وناتجها القومي الاجمالي. وبغض النظر عن الدول الغنية بالنفط، يتم تصنيف البلدان العربية إما على أنها منخفضة الدخل أو متوسطة الدخل. ومن المهم التنويه من البداية بأن استخدام الناتج القومي الاجمالي والناتج القومي الاجمالي للفرد بالدولارات لأغراض المقارنة يثير مشكلة لأنه يغفل تفاوت القوة الشرائية في مختلف البلدان. وتتوضح معالم هذه المشكلة بمقارنة الناتج القومي الاجمالي لبعض البلدان العربية مع مثيله في اسرائيل. وكما يتضح من الجدول ١٦، فإن مجموع الناتج القومي الاجمالي لمصر والاردن والاقتصاد الفلسطيني والجمهورية العربية السورية، معبراً عنه بأسعار الدولار لعام ١٩٩٣، كان أقل من الناتج القومي الاجمالي لاسرائيل. لكنه قد يتبين باستخدام أرقام الأمم المتحدة "بالدولار الدولي" المستمدة استناداً إلى تعادل القوة الشرائية، أن مجموع الناتج القومي الاجمالي للبلدان العربية الأربعة يفوق الناتج القومي الاجمالي لإسرائيل بمعامل ٤.

وثمة نقطتان تتصلان بمقاييس تعادل القوة الشرائية تجدر ملاحظتهما: أولاهما أنه حتى ولو كان الفارق في الدخل بين اسرائيل وجيرانها من البلدان العربية كبيراً جداً، فإنه ليس بالحجم الذي يدل عليه الناتج القومي الاجمالي للفرد في كل منها. ويتبين من مراقبة الأوضاع في اسرائيل والأردن أن دخل الفرد في الأردن مقارنة بإسرائيل هو أقرب إلى ما تدل عليه مقاييس تعادل القوة الشرائية (٢٧ في المائة) مما يدل عليه الناتج القومي الاجمالي الواحد (٩ في المائة). ثانياً، على الرغم من عدم وجود رقم قياسي لتعادل القوة الشرائية في الأرض الفلسطينية، فإن كون مستوى الأسعار فيها يتأثر بصورة غير متناسبة بالأسعار الاسرائيلية يبين أن من الأمور المضللة اعتبار المستوى الأعلى لناتجها القومي الاجمالي بالنسبة للفرد دليلاً على مستوى معيشة أعلى. فالأرجح أن مقياس تعادل القوة الشرائية يبين أن مستوى المعيشة الفلسطيني أقل مما هو عليه في الأردن والجمهورية العربية السورية(١٤٦). وهذا يتفق مع واقع تفوق البنى التحتية الأساسية والخدمات الاجتماعية والمرافق العامة في هذين البلدين(١٤٧). والنقطة الرئيسية هنا هي أنه من المعقول اعتبار الدخل الحقيقي للفرد الاسرائيلي أعلى من مثيله في البلدان المجاورة بعامل ٢ أو ٣ بدلاً من ٨ - ٢١ كما يستدل من الناتج القومي الاجمالي للفرد وأن الدخل الحقيقي للفرد الفلسطيني مماثل لمستواه في الجمهورية العربية السورية والأردن، بل ويحتمل أن يكون أدنى من ذلك.

وعند التركيز على البلدان العربية المجاورة، تبرز بعض أوجه الشبه الهامة بين اقتصاداتها واقتصاد الأرض الفلسطينية فيما يتعلق بقضايا التنمية ذات الأولوية(١٤٨). فبموازاة الجهود الفلسطينية الرامية إلى إعادة هيكلة البيئة الاقتصادية المحلية والخارجية، تمر اقتصادات مصر والأردن والجمهورية العربية السورية بعملية اصلاح تهدف إلى توفير قوة دفع جديدة للتنمية المستدامة. ومع أن عملية الاصلاح هذه تسير بخطى

متفاوتة، فإن التحرك هو في اتجاه المزيد من التشديد على أهمية دور القطاع الخاص في الانتاج والتجارة، وعلى تحويل دور القطاع العام إلى دور تهيئة البيئة المساندة.

وقد كثفت الاقتصادات الثلاثة التدابير اللازمة لتحرير علاقاتها التجارية، والحد من تقويم عملاتها بأسعار أعلى من قيمتها، وتشجيع الاستثمار الأجنبي(١٤٩). وكما هو الحال بالنسبة للوضع الفلسطيني، فإن الاقتصادات الثلاثة تواجه أيضاً مشكلة إنكماش تدفقات رأس المال إلى الداخل، مع تراجع تحويلات عمالها في دول الخليج والمعونة العربية الرسمية. وبالتالي فإنه لا بد للاقتصادات الأربعة من اللجوء إلى التكيف لاجتذاب المزيد من رأس المال الأجنبي، بما في ذلك المدخرات المتراكمة للمغتربين في الخارج(١٥٠).

ويبدو من المعقول أن يستنتج من أوجه الشبه هذه أن الاقتصادات الأربعة يمكن أن تستفيد استفادة كبرى من تنسيق سياساتها وزيادة الانفتاح المتبادل. ومن الواضح أن تكلفة عملية الاصلاح الاقتصادي في كل منها ستكون أقل بكثير إذا نجح التعاون في مجال السياسات في تقاسم المخاطر والاقلال إلى أبعد حد من الاختلالات من خلال توفير الوقت الكافي للتكيف. أما إمكانية ذلك من الناحية السياسية فقد لا تكون مضمونة. ومن البديهي أيضاً أن قدرة كل اقتصاد على استيعاب تدفقات كبيرة نسبياً من مدخرات المغتربين والاستثمارات الأجنبية تتعزز إلى حد بعيد بوجود سوق أوسع نطاقاً وبنى أساسية أفضل.

وعلاوة على هذه الاعتبارات الاقتصادية، فإن هناك حافزاً سياسياً هاماً لتنسيق السياسات فيما بين هذه الاقتصادات كشرط أساسي لأي ترتيب دون اقليمي أو اقليمي. ويتطلب التخفيف من مشاعر القلق العربية إزاء التعاون الاقتصادي مع اسرائيل، كما سبق بيانه، إدخال كل من مصر والجمهورية العربية السورية في أي ترتيب اقليمي أو دون اقليمي، خصوصاً بالنظر إلى وضعهما كمحوري نفوذ اقليمي(١٥١). ويسود الاعتقاد بأن أي ترتيب اقليمي يستبعد واحداً من هذين البلدين أو كليهما لن يكون مستقراً أو قابلاً للاستمرار(١٥٢). ويتطلب أي تعاون بينهما من شأنه أن ييسر خطى التكامل الاقليمي، بما يشمل اسرائيل، تعاوناً في إنشاء البنى الأساسية الاقليمية، وترشيد الانتاج والتجارة، وتنسيق تدابير الاصلاح الاقتصادي.

باء - الهياكل الأساسية الاقليمية

سيتوقف نجاح التنمية الاقتصادية الفسطينية إلى حد كبير على تحسين الهياكل الأساسية الاقليمية. ذلك لأنه فيما يخص قضايا المياه، والطاقة، والنقل، ليس بمقدور الفسلطينيين الحصول على هياكل متدنية التكلفة دون المشاركة في المشاريع الاقليمية. وتتطلب المشاكل الخطيرة المتمثلة في تدهور البيئة وسلامة المياه جهوداً اقليمية أيضاً للتوصل إلى الحلول الصحيحة. وتبيّن البحوث التي أجريت مؤخراً أن مشاريع البنى الأساسية يمكن أن تنطوي على معدلات عوائد مرتفعة وأنها تشجع النمو من خلال تخفيض تكاليف الإنتاج تخفيضاً كبيراً في مجال التصنيع(١٥٣). كما تدل التجارب المتصلة بمشاريع البنى الأساسية الاقليمية على أن النجاح يتوقف على كونها عادلة ومنصفة بالنسبة لجميع البلدان.

ويرد في ما يلي بحث لمشاريع البنى الأساسية ذات الأولوية تحت ثلاثة عناوين هي المياه، والطاقة، والنقل(١٥٤).

١- المياه

إن موارد المياه في المنطقة لا تستخدم حالياً على النحو الأمثل، وبالتالي فإن ذلك يؤدي إلى هدر الموارد وإشاعة التوتر في المنطقة. فإسرائيل ما برحت "تتقاسم" الموارد المائية الفلسطينية والأردنية واللبنانية منذ ثلاثين عاماً، كما أن البلدان في المنطقة لم تكن قادرة على إدارة مواردها المائية بشكل فعال واقتصادي(١٥٥). وبالتالي فلا بد لأي ترتيب مائي اقليمي من معالجة ثلاث قضايا هي التوزيع والصيانة والتوسع. أولاً، ثمة حاجة لنظام عادل لتوسيع موارد المياه السطحية والجوفية المشتركة بين بلدين أو أكثر. وقد تقتضي الضرورة إنشاء هيئة اقليمية مزودة بآليات حل النزاعات والخبرة التقنية لمعالجة هذه القضية الهامة.

ثانياً، ينبغي بذل جهود منتظمة لدراسة الجدوى الاقتصادية لاستخدام مختلف تقنيات إدارة المياه وصيانتها. فنظم الري الحديثة، إذا استُعملت على نحو فعال، من شأنها أن تقلل بقدر كبير كميات المياه المستخدمة في الزراعة حالياً. ومما لا شك فيه أن لدى إسرائيل خبرة واسعة في هذا المجال يمكن تقاسمها مع الآخرين. وبالمثل فإن الطرق الحديثة لإعادة تدوير مياه المجاري يمكن أن تلبي الكثير من الاحتياجات الزراعية والصناعية من المياه، وبالتالي صون المياه العذبة للأغراض المنزلية والمحلية.

ثالثاً، على الرغم من أن القضيتين الأوليين هما موضع اهتمام قصير الأمد، فإن زيادة امدادات المياه عن طريق مخططات واسعة النطاق تعتبر قضية طويلة الأجل. وتشمل المخططات من هذا القبيل نقل المياه العذبة، ومشاريع الطاقة المائية وإزالة الملوحة. وقد طُرحت بعض الاقتراحات بما فيها نقل المياه العذبة بالأنابيب من تركيا إلى الحدود السورية - الإسرائيلية لمد نهر اليرموك وبحيرة طبريا بالمياه، إضافة إلى مخططات الطاقة المائية كالقناة التي تصل البحر المتوسط بالبحر الميت، والقناة التي تصل البحر الأحمر بالبحر الميت. غير أن تكلفة هذين المشروعين الكبيرين باهظة ويتطلب تنفيذهما قدراً كبيراً من التعاون الاقليمي(١٥٦).

ويتعين التشديد على أن وضع أي ترتيب اقليمي ينجح في معالجة هذه القضايا الثلاث يعد ذا أهمية حاسمة بالنسبة لآفاق التنمية الاقتصادية الفلسطينية. ففي الوقت الحاضر، يعتبر مستوى توفر موارد المياه المتجددة في الضفة الغربية من أدنى المستويات في العالم(١٥٧). وقد أدى ذلك إلى تقليص الطلب على المياه وأسفر عن تخصيص الموارد المائية على نحو يفتقر إلى الكفاءة إلى حد بعيد. ويهدد استمرار شح المياه بفرض قيود شديدة على التوسع الزراعي والصناعي. وعليه فإنه من الأهمية بمكان أن تمنح ترتيبات الوضع النهائي الفلسطينيين حصصاً أكثر إنصافاً من الموارد المائية الجبلية في الضفة الغربية وموارد مياه حوض نهر الأردن الأسفل.

٢- الطاقة

تعتبر الطاقة الكهربائية، من المنظور الفلسطيني، ذات أولوية قصوى. إذ أنه لا توجد حالياً أية امدادات كهربائية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ والإمدادات الآتية من اسرائيل مرتفعة التكلفة ولا تلبي متطلبات النمو في المستقبل(١٥٨). وتستدعي الضرورة توفر شبكة طاقة كهربائية فلسطينية موحدة تعمل كجزء من الشبكة الاقليمية التي تعزز الترابط المتبادل مع مصر والاردن والجمهورية العربية السورية

ولبنان. ويمكن لهذه الشبكة أن تعتمد على الوصلات القائمة حالياً بين الاردن والجمهورية العربية السورية ولبنان، وأن تزيد من فعاليتها. ومن شأن أي مخطط اقليمي أن يعود بالفائدة على الاقتصاد الفلسطيني من خلال توفير امدادات يمكن التعويل عليها بدرجة أكبر وبأسعار أقل، وأن يعود بالفائدة على البلدان الأخرى أيضاً.

٣- النقل

تتطلب إعادة تنشيط التبادل التجاري بين الاقتصاد الفلسطيني وجيرانه العرب إدخال تحسينات كبيرة على قدرة حركة المرور عند المعابر الحدودية مع الاردن ومصر. وتوجد بين الضفتين الشرقية والغربية لنهر الاردن ستة مواقع جسور طبيعية، لكنه لا توجد بالفعل سوى ثلاثة جسور يستعمل واحد منها فقط (ألنبي) لأغراض مرور البضائع. وثمة ضرورة لبناء المزيد من الجسور وزيادة قدرتها على استيعاب حركة المرور بغية التأقلم مع توسع التبادل التجاري وزيادة الأنشطة السياحية. ومن المهم أيضاً بناء محطات على الجانب الاردني من الحدود بغية تفادي التأخير العالي التكلفة الناشئ عن الإجراءات المطبقة حالياً والتي تشترط أن يتم نقل الصادرات الفلسطينية إلى مصلحة الجمارك في عمان لتخليصها. وبالإضافة إلى ذلك، لا يوجد سوى معبر حدودي واحد بين مصر وغزة عن طريق رفح. وتتطلب المحطات على طرفي الحدود عملية تحديث واتباع إجراءات تخليص أكثر فعالية. وتعتبر مشاريع رفع مستوى النقل البري في المنطقة من خلال بناء طرق سريعة حديثة من الاهتمامات الطويلة الأجل. وينطوي أحد هذه المشاريع المقترحة على بناء وتحسين ورفع مستوى الطريق المحاذي للشاطئ الشرقي للبحر الأبيض المتوسط الممتد من تركيا إلى مصر.

جيم - ترشيد الانتاج والتجارة

تعتمد التجارة الفلسطينية اعتماداً مفرطاً، كما سبق بيانه، على شريك واحد، مما يعني أن التبادل التجاري مع الاردن وبقية العالم ضئيل جداً[١٥٩]. وهذا النمط التجاري اللامتوازن هو نتيجة القيود والترتيبات التي طُبقت في ظل الاحتلال. وقد أوضحت دراسات عديدة بأن من شأن إزالة هذه القيود أن تعيد توجيه التجارة نحو البلدان العربية وسائر أرجاء العالم[١٦٠]. وأية إعادة توجيه من هذا القبيل تعود بالفائدة على الجانب الفلسطيني لزيادة صادراته وتغيير الشروط التجارية لصالحه، إضافة إلى تنويع تجارته وإنهاء اعتماده على شريك تجاري واحد[١٦١].

وثمة دراسة أجريت مؤخراً قدّرت فيها التدفقات التجارية بين الأرض الفلسطينية، وجيرانها العرب، واسرائيل وبقية أنحاء العالم على أساس افتراض إزالة القيود المطبقة حالياً على التجارة إزالة تامة. وقد أظهرت النتائج التي توصلت إليها الدراسة صورة مختلفة كلياً للتدفقات الفعلية[١٦٢]. فبافتراض إزالة الحواجز غير التعريفية، يتبين أن ٧٠ في المائة من الصادرات الفلسطينية في عام ١٩٩٢ كان يمكن أن يعاد توجيهها نحو البلدان العربية المجاورة ودول الخليج والبلدان الاسلامية. وبالمثل فإن هذا الافتراض يعني أن ٧٤ في المائة من الواردات الفلسطينية كان يمكن أن تأتي من البلدان العربية المجاورة والولايات المتحدة واليابان وجمهورية كوريا والاتحاد الأوروبي وتركيا. والاستنتاج الهام الذي تخلص إليه هذه الدراسة هو أنه رغم أن من شأن إزالة القيود التجارية والانفتاح على البلدان العربية وبقية أنحاء العالم أن يصححا العلاقة التجارية مع اسرائيل، فإن ذلك لن يؤدي إلى إزالة العجز التجاري. والواقع أن العجز المسجل في عام ١٩٩٢

لم يخفض، استناداً إلى الافتراض نفسه إلا بنسبة ١٣ في المائة بإعادة توجيهه نحو البلدان العربية والولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبي فحسب(١٦٣).

وتتفق هذه الاستنتاجات مع تلك التي توصلت إليها دراسات مماثلة، ومع الرأي الوارد ذكره في الفصل الثالث بأن تنظيم التكامل الاقليمي بين البلدان النامية على أساس تحرير التجارة كمبدأ رئيسي لا يؤدي إلى معالجة المشاكل الأساسية لهذه البلدان. وبما أن مصر والجمهورية العربية السورية ولبنان والاردن تعاني جميعها من عجز في تجارة السلع متكرر وليس دورياً فإن ذلك يوجه الأنظار إلى ضرورة تنسيق الجهود الاقليمية للتغلب على هذه المشكلة.

ومن شأن الاستفادة من المزايا التي ينطوي عليها التكامل الاقليمي، كما سلف ذكره، أن تؤدي إلى ترشيد الانتاج فيما بين البلدان بغية توسيع التبادل التجاري بينها، وزيادة قدرتها التصديرية إلى بقية أنحاء العالم. وينبغي أن تشكل أية حملة فلسطينية منسقة في مجال الصادرات عنصراً أساسياً في هذه العملية وأن توجه نحو البلدان العربية وغيرها من بلدان المنطقة، بما في ذلك تركيا وجمهورية إيران الاسلامية. ويمكن تصور إمكانية عقد اتفاقات ثنائية أيضاً وذلك في انتظار تنفيذ الترتيبات الاقليمية على نحو فعال، إضافة إلى اللجوء إلى مختلف أدوات ترويج الصادرات التقليدية، وحملات الدعم الحكومية. وتبدو النقاط التالية ذات صلة وثيقة بهذا الموضوع.

١- الوفورات الداخلية

يتعين، بصورة عامة، على أي بلد عازم على توسيع صادراته اكتساب مزايا نسبية جديدة في انتاج بعض السلع الأساسية. ويمكن تحقيق ذلك باستغلال وفورات الحجم في أي سياق اقليمي. ومن شأن فتح أبواب التجارة بين الاقتصاد الفلسطيني وجيرانه العرب أن يحقق هذا الهدف. ذلك لأن وجود سوق أوسع نطاقاً هو أمر من شأنه أن يشجع الشركات العاملة في صناعات تتزايد عائداتها في كل بلد على التوسع في الوقت الذي تحدّ فيه من نطاق منتجاتها، وبالتالي فإنها تتخصص في بعض السلع المتميزة وتبدأ الإنتاج على نطاق واسع بتكاليف أقل للوحدات الإنتاجية. ونتيجة ذلك، يؤدي التخصص إلى تزايد التجارة داخل المنطقة بأسعار أدنى وتنوع أكبر للخيارات المتاحة. وبما أن هذه التجارة ضمن الصناعة نفسها يواكبها ارتفاع في الإنتاجية وانخفاض في الأسعار، فلا بد لها من أن تزيد من القدرة التنافسية للمنطقة وتعزز قدرتها على التصدير إلى الأسواق الأخرى. وقد يكون هذا النوع من التجارة مناسباً بصورة خاصة للبلدان العربية في المشرق لأنه، على عكس التجارة داخل الصناعات، يمكن أن يزدهر في البلدان التي تتماثل فيها مستويات التنمية(١٦٤).

ويتضمن التذييل ١ مؤشرات للتجارة داخل الصناعات بالنسبة لسبع مجموعات من المنتجات في مصر والأردن والجمهورية العربية السورية وتونس. وثمة ملاحظتان يجدر ذكرهما بشأن هذه المؤشرات. أولاً، فيما يخص مصر والأردن والجمهورية العربية السورية، تحتل الأخيرة المرتبة الأولى في كل من التجارة بين البلدان العربية والتجارة داخل الصناعات. ثانياً، تولد المنتجات الصناعية والكيميائية في كل البلدان تبادلاً تجارياً داخل الصناعات يفوق ما تولده المجموعات الخمس الأخرى، أي المواد الغذائية والوقود، والركاز والمعادن والآلات ومعدات النقل. وهاتان الملاحظتان تفضيان معاً إلى التشكيك في صحة الادعاء المتكرر بأنه لا مجال لتوسيع التبادل التجاري فيما بين البلدان العربية المجاورة "لأنها تنتج الأشياء نفسها" وحتى عندما

لا يكون هناك مجال واسع للتجارة في المنتجات الأولية أو الآلات الثقيلة، فإن هناك بالتأكيد مجالاً لتوسيع تجارة السلع المصنعة. ومن شأن توسع كهذا في التبادل التجاري داخل المنطقة أن يساعدها على زيادة صادراتها من السلع الصناعية إلى الأسواق العالمية، وبالتالي التقليل من اعتمادها على صادرات المنتجات الأولية وخدمات اليد العاملة.

وينبغي أن تسعى الشركات ورؤوس الأموال العربية لوضع ترتيبات لمشاريع مشتركة مع الفلسطينيين نتيجة لاتفاقات منطقة التجارة الحرة بين السلطة الفلسطينية والولايات المتحدة، وبين السلطة الفلسطينية والاتحاد الأوروبي. ومن المتوقع أيضاً أن تسعى الشركات الأوروبية والأمريكية إلى توظيف الاستثمار الأجنبي المباشر في الأرض الفلسطينية بغية تأمين إقامة روابط متنوعة مع الأسواق العربية. ومع أن انفتاح البلدان العربية المجاورة على التجارة سيسفر عن توسيع التجارة داخل الصناعات، إلا أن التوزيع المنصف للفوائد المترتبة على هذا التوسع ليس بالأمر المضمون. ومما لا شك فيه أن استغلال وفورات الحجم سيعود بالمنفعة على المستهلكين من خلال عرض مجموعة أكبر من السلع بأسعار أدنى. غير أن تزايد المنافسة يؤدي حتماً إلى ظهور بعض الرابحين وبعض الخاسرين. وبالتالي فإن التكاليف الانتقالية، من حيث خسارة الدخل والعمالة، قد لا توزع بصورة متساوية. وهذا يستدعي وجود تنسيق إقليمي لوضع مخططات للتعويض تضمن التوزيع العادل للمنافع والخسائر.

٢- الوفورات الخارجية

في حين تتصل الطروحات السابقة بوفورات الحجم على مستوى الشركات - الوفورات الداخلية - فإن باستطاعة أي بلد أن يحقق أيضاً ميزة تنافسية مكتسبة باستغلال وفورات الحجم على مستوى الصناعة - الوفورات الخارجية. ووفقاً للنمط السائد فيما مضى في مجال التجارة الدولية، فإن بعض البلدان تعد مصدرة رئيسية لسلع معينة ، لا لأنها تتمتع بأي ميزة تتعلق بوفرة عوامل الإنتاج، أو الموارد الطبيعية أو التكنولوجيا. بل لأنها تنتج بتكلفة أدنى من الآخرين لكونها، لأسباب تاريخية مختلفة، قد ركّزت على انتاج تلك الصناعة في موقع واحد. ويوفر هذا التركيز خدمات محددة ومهارات عمالية متخصصة تدعم أداء الصناعة، وتؤدي إلى إنتاجية أعلى وتكاليف أدنى للوحدات الإنتاجية. فأية وفورات خارجية قوية إنما تعزز نفسها بنفسها، بمعنى أنها تجتذب شركات جديدة توسع بدورها حجم الصناعة ووفوراتها الخارجية. وأي بلد يبدأ كبلد منتج على نطاق واسع في صناعة معينة يُرجَّح أن يبقى منتجاً رئيسياً[١٦٥].

وبالتالي سيتعين أن يتصدى التعاون الإقليمي فيما بين بلدان الشرق الأوسط لمسألة التركيز الصناعي. والاعتراف بأن بعض البلدان مؤهلة أكثر من غيرها لتكون مراكز لصناعات معينة لأنها كانت سبّاقة فيها ينبغي أن تقابله مساعدة بلدان أخرى لكي تصبح مراكز لصناعات جديدة. وينبغي لأي ترتيب إقليمي مستقر ودائم أن يراعي إمكانية انضمام لبنان والعراق إليه حالما تنفذ برامجهما الخاصة بإعادة البناء، وخصوصاً فيما يتعلق ببيروت كمركز مالي والعراق كمركز للصناعات البتروكيميائية.

٣- دور الإصلاحات الهيكلية

ينبغي التشديد على أن توسيع نطاق التجارة فيما بين البلدان العربية، سواء تم ذلك من خلال المزايا النسبية الحالية أو المكتسبة، سوف يسير جنباً إلى جنب مع جهود إصلاح الاقتصادات العربية. وقد أعيقت

التجارة بين البلدان العربية إلى حد بعيد فيما مضى بسبب اضطلاع القطاع العام في معظم هذه البلدان بالدور الرئيسي في الإنتاج الواسع النطاق والتجارة الخارجية. وقد أسفر ذلك عن استخدام التجارة كوسيلة من وسائل السياسة الخارجية في بعض الأحيان(١٦٦). وبذلك تصبح التجارة رهينة الأحلاف السياسية المتغيرة باستمرار في المنطقة. ومن شأن تعزيز دور القطاع الخاص في كل بلد من هذه البلدان أن يرسي الأسس لإقامة روابط تجارية متينة مع الشركاء الإقليميين وخارج المنطقة، شرط تهيئة البيئة المؤاتية لتسهيل التجارة الإقليمية وتشجيع الأنشطة الاقتصادية المشتركة.

بل ان أية جهود مكثفة للتعاون والتكامل مع البلدان العربية ينبغي أن تشدد أيضاً بصورة كبيرة على المشاركة التامة للقطاع الخاص وغيره من عناصر المجتمع المدني الفاعلة في تصميم وتنفيذ مخططات التعاون وأدواته. ويشمل ذلك تشكيل الهيئات الاستشارية وتكثيف الصلات بين مؤسسات القطاع الخاص. ويمكن تصميم البرامج أيضاً في هذا الإطار لتسهيل وتشجيع الاستثمارات العربية على الصعيد الثنائي أو ضمن الترتيبات دون الإقليمية، وإزالة العوائق الراهنة ومنح مثل هؤلاء المستثمرين حماية لاستثماراتهم ومعاملة الدولة الأكثر رعاية.

دال - تنسيق السياسات الاقتصادية

يتطلب التكامل الاقتصادي فيما بين البلدان النامية بذل جهود متضافرة في مجال تنسيق السياسات الاقتصادية، حسبما سبق بيانه في الفصل الثالث. وينطبق هذا على البلدان العربية حيث إن نقص التكامل الاقتصادي فيها يرجع بصورة جزئية لأسباب سياسية. وترد فيما يلي مناقشة لبعض هذه القضايا الملحة تحت عناوين سياسات العرض، وسياسات الطلب، والسياسات النقدية والمالية.

١- سياسات العرض

بالإضافة إلى مهمة تحديث البنى الأساسية المذكورة أعلاه، فإن النهوض بقدرة الاقتصاد الفلسطيني، والاقتصاد الإقليمي ككل، للاستجابة من ناحية العرض للفرص الناشئة في السوق العالمية يتطلب توفر بيئة إقليمية تساعد على تراكم رأس المال. وينطوي ذلك على وجود سياسات متسقة بغية القضاء التدريجي على تجزئة وتشتت أسواق رأس المال. ويعد توفر سوق رأسمالية متجانسة وحيوية أمراً ضرورياً لتعبئة المدخرات الوطنية وتجميع المدخرات الإقليمية لإتاحة الفرصة للتخصيص الأمثل فيما بين مشاريع الاستثمار المتنافسة. وتعتبر مثل هذه السوق ضرورية لتمويل المشاريع الإقليمية المشتركة التي يمكن أن تلعب دوراً مركزياً في ترشيد الإنتاج الإقليمي، وللسماح للقطاع الخاص بلعب دوره في الاستثمار في مجال البنى الأساسية.

غير أن تحقيق التكامل بين أسواق رأس المال يمثل عملية طويلة تنطوي على تنسيق سياسات اسعار الصرف، والتدابير الضريبية وعناصر أخرى من السياسات المالية والنقدية. ويمكن المساعدة على تسهيل هذه العملية إلى حد كبير بتحديث الأبعاد الإجرائية واللوجستية للروابط بين البلدان المعنية، وهذا يشمل إقامة مرافق إعلامية إقليمية تساعد المستثمرين والتجار المحتملين، وتحديث وتبسيط التسهيلات والإجراءات عند المعابر الحدودية التي تعتبر الآن عائقاً هائلاً أمام تحرك الأشخاص والسلع، ثم الاضطلاع بالمهمة الصعبة المتمثلة في توحيد المعايير.

٢- سياسات الطلب

هناك مجال واسع لتنسيق السياسات الهادفة إلى إدارة الطلب على المستوى الجزئي، ولا سيما في استخدام المياه والطاقة. وبالنظر إلى شح المياه، تنبغي ملاحظة أن المزارعين في إسرائيل يدفعون ثمناً منخفضاً لاستخدام المياه. فقد تخصصت إسرائيل على مدى سنين عديدة في تصدير الفاكهة والخضار الكثيفة الاستخدام للمياه، فضلاً عن تخصصها (مؤخراً) في تصدير الزهور المجهزة بأسعار مدعمة. ومن شأن اعتماد سياسات أسعار وطنية واقعية فيما يتعلق بالمياه، يتم تنسيقها على المستوى الإقليمي، أن يفضي إلى تحسين الكفاءة، وترشيد التجارة، وصون مورد شديد الندرة. وبالمثل فإن من شأن اتباع نهج متكامل إزاء تحديد أسعار النفط والكهرباء كمصدرين للطاقة أن يحسن توزيع الموارد وأن يخفض التكاليف البيئية. ومن شأن أية سياسات أخرى لإدارة الطلب على المستوى الكلي بهدف مواءمة معدلات التضخم وتثبيت تقلبات أسعار الصرف أن تساعد إلى حد كبير في الحد من المخاطر التي تواجه الاستثمارات الإقليمية وفي تسهيل توسيع التجارة.

٣- السياسات النقدية

ثمة قضيتان نقديتان تواجهان في الوقت الحاضر على المستويين الفلسطيني والإقليمي ولهما تأثير هام على محاولات تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي: أولاهما، أن الاقتصاد الفسلطيني ليس له عملة وطنية، إذ يتم تداول الشاقل الإسرائيلي والدينار الأردني باعتبارهما عملة قانونية؛ ويستخدم الدولار الأمريكي على نحو متزايد كعملة ودائع الادخار[١٦٧]. وهذا الوضع المتعدد العملات يفتقر إلى الكفاءة لأنه يحرم الاقتصاد الفلسطيني من موارد سك العملة، واستخدام أسعار الصرف كوسيلة من وسائل السياسة الكلية، إضافة إلى جوانب القصور الناجمة عن تقلبات أسعار الصرف المتعددة[١٦٨]. أما القضية الثانية فهي أنه بسبب سياسات أسعار الصرف، فإن التجارة البينية العربية تتم بصورة رئيسية بواسطة القطع الأجنبي الذي يسهله إلى حد ما صندوق النقد العربي ومخططه التجاري - برنامج تمويل التجارة العربية[١٦٩]. وهذا وضع يتطلب تحسينات كبيرة بغية تنشيط استخدام العملات المحلية في تمويل التجارة البينية العربية والتخفيض التدريجي للاعتماد على النقد الأجنبي.

ويتطلب استدراك وجهي القصور هذين إصدار عملة فلسطينية وإبرام اتفاقات مع البلدان المجاورة، وخاصة الأردن، لتنسيق السياسات النقدية بغية زيادة استقرار أسعار الصرف. ومن شأن أي تقدم في مجال التكامل الإقليمي أن يستدعي النظر في إمكانية التوصل في نهاية المطاف إلى إقامة اتحاد نقدي أوسع نطاقا أو منطقة عملة مشتركة مع البلدان المجاورة التي تعتمد عملة واحدة أو تربط عملاتها من خلال أسعار صرف مثبتة. ومن شأن التكامل النقدي هذا أن يبسّط الحسابات الاقتصادية، ويوفر أساساً أكثر وضوحا للقرارات المتعلقة بمشاريع الاستثمار المشتركة فضلاً عن تيسير التبادل التجاري.

بيد أن عضوية أي اتحاد نقدي تحرم كل عضو فيه من استخدام أسعار الصرف كأداة من أدوات السياسة الكلية بغية التخفيف من وقع الآثار الضارة المترتبة على مختلف الصدمات في مجالي العرض والطلب. ومن الواضح أن الحاجة لمثل هذه الأدوات وفعاليتها تتناقصان بصورة تدريجية مع تسارع خطى التكامل الاقتصادي، وخصوصا فيما يتعلق بحركة التجارة وعوامل الانتاج. وعليه فإن أي خطوة في اتجاه الاتحاد النقدي في المنطقة لا بد أن تكون تدريجية وأن تتمشى مع خطوات التكامل الأخرى[١٧٠]. ولكنه يمكن

إقامة اتحاد نقدي أردني - فلسطيني في وقت أسرع باعتبار أن الضفة الغربية قريبة جدا من الأردن ومهيأة للتعامل بالدينار الأردني[١٧١]. وينبغي التأكيد على أن منطقة العملة الموحدة تعد غاية طموحة للمنطقة، حتى على الأمد المتوسط. ومن الممكن إجراء مشاورات منتظمة بين البنوك المركزية وتبادل المعلومات بشأن السياسات الوطنية النقدية وتلك المتعلقة بأسعار الصرف كخطوة أولى في هذا الاتجاه.

٤- السياسات المالية

إن التحرك في اتجاه التكامل المالي، كما في حالة التكامل النقدي، لا بد أن يكون تدريجياً وأن يتمشى مع الخطوات التكاملية الأخرى ذات الصلة بالتجارة وحركة عوامل الانتاج[١٧٢]. أما قضية تنسيق الضرائب فهي قضية أكثر إلحاحاً لأنها تنطوي على تأثير مباشر وشديد على تنمية الاستثمار والتجارة الإقليميين. ومتى تمت إزالة الحواجز الأخرى أمام تحرك المنتجات ورؤوس الأموال، فإن التوسع في الاستثمارات في المشاريع المشتركة والتبادل التجاري ضمن المنطقة سيتوقفان بصورة متزايدة على إلغاء العوائق الضريبية أمام الأنشطة العابرة للحدود ضمن المنطقة. ومن شأن الفوارق في الضرائب على رأس المال فيما بين هذه البلدان أن تشجع رؤوس الأموال على التدفق من الاقتصادات المرتفعة الضرائب إلى تلك المنخفضة الضرائب. ويؤدي هذا التشوه الناجم عن الضرائب في سوق رأس المال إلى سوء توزيع الاستثمارات الإقليمية وقد يؤدي إلى تنافس ضريبي ينشأ عندما يحاول الأعضاء اجتذاب رأس المال من خلال توفير حوافز ضريبية. وبالمثل فإن التفاوت في معدلات الضرائب غير المباشرة بين البلدان الأعضاء يسبب انحرافات في التدفقات التجارية داخل المنطقة.

وبالنظر إلى القرب الجغرافي وارتفاع معدل حركة رأس المال في المنطقة، فإن إمكانيات حصول هذين النوعين من التشوهات يمكن أن تكون كبيرة. ويستدعي التغلب على هذه التشوهات التوصل إلى اتفاق بين البلدان الأعضاء يتضمن عنصرين: إذ سيتطلب الأمر أولاً وجود اتفاق حول اختيار مبدأ الاختصاص الضريبي بالنسبة لفرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة، أي مبدأ الإقامة مقابل المصدر بالنسبة للأولى، ومبدأ المنشأ مقابل الوجهة النهائية بالنسبة للأخيرة[١٧٣]. ومن ثم تعتمد تدابير متماشية مع هذين الخيارين بغية استبعاد المعاملة المتفاوتة. وكما في حالة التنسيق النقدي، فإن التحرك في اتجاه مواءمة السياسات الضريبية على الصعيد الإقليمي ليس وشيكا بأي حال من الأحوال. إذ أن الاتحاد الأوروبي نفسه لم يبدأ إلا مؤخراً في اتخاذ خطوات لتنسيق السياسات الضريبية. وينبغي تحديد أهداف أضيق نطاقاً ويمكن تحقيقها لمعالجة المشكلتين وهي أهداف يمكن أن تشمل فرض ضوابط إقليمية الأخيرتين، على الاعانات المقدمة للتجارة والانتاج أو إجراء مشاورات حول حوافز الاستثمار.

الفصل السادس

الاقتصاد الفلسطيني في ظل الأوضاع العالمية المستجدة: الفـرص والتحديـات المتعلقـة بزيـادة التعاون في مجالات التجارة والاستثمار والخدمات ذات الصلة

تناول الفصلان السابقان بعض القضايا الهامة في العلاقات الاقتصادية بين الأرض الفلسطينية وجيرانها، البلدان العربية وإسرائيل. ومن المتوقع أن يسفر تطبيع هذه العلاقات عن حفز التكامل الاقتصادي الإقليمي، غير أن التكامل الإقليمي سيساعد الاقتصاد الفلسطيني على استيفاء الشروط الضرورية، وإن لم تكن الكافية، للاندماج في الأسواق العالمية. وتقتضي الضرورة أيضا وجود رؤية واضحة واستراتيجية توفر الدعم للقطاع الخاص للدخول في مشاريع مشتركة مع الشركات الأجنبية، وولوج أسواق جديدة والأخذ بأساليب جديدة للانتاج والتسويق والتمويل. وينظر هذا الفصل في استراتيجية تقوم على تفهم كاف للقيود والفرص الحالية التي تواجه الاقتصاد، ورؤية لموقعه المستقبلي في اقتصاد عالمي سريع التغير. ويلقي الفرع التالي نظرة سريعة على الاتجاهات الحالية في الاقتصاد العالمي، بهدف كشف التحديات والفرص الماثلة أمام البلدان النامية الساعية للتكامل. ويعرض الفرع "باء" توقعات محددة بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني في الأسواق الرئيسية، والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والبلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. أما الفرع "جيم" فيحلل أدوار الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات عبر الوطنية في تشجيع الاستثمار المحلي ونقل التكنولوجيا.

ألف - الوضع العالمي

في نهاية هذا القرن، تواجه أي دولة نامية تسعى إلى دمج اقتصادها في الأسواق العالمية صعوبات شتى. وقد أسفرت العمليتان التوأمان المتمثلتان في عولمة الإنتاج والتمويل وتحرير التجارة عن اشتداد المنافسة. فالاقتصادات المتقدمة، بهياكلها الاقتصادية القوية والمرنة، وتواجدها على النطاق العالمي من خلال الشركات عبر الوطنية وشبكات المعلومات المتطورة، تجد نفسها في وضع أفضل لاستغلال فرص المنافسة المتزايدة في الأسواق وتحسين مزاياها إلى أقصى حد[١٧٤]. وكثيرا ما تواجه البلدان النامية التي تجد نفسها في وضع غير موات تدابير تمييزية تمارسها البلدان المتقدمة ضد صادراتها. وقد ازدادت أهمية هذه التدابير، التي يشار إليها عادة باسم الحواجز غير التعريفية، مع الانخفاض العالمي في التعريفات. وهي تشمل استخدام المعايير التقنية والصحية والبيئية التقييدية والاستعمال التعسفي لرسوم مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية. ويعتقد أن هذه التدابير التي أطلق عليها بعض المراقبين اسم "الحمائية الجديدة" تشكل حاليا العقبة الكأداء أمام توسيع صادرات البلدان النامية[١٧٥]. وعلاوة على ذلك، فإن عملية الاستقطاب المحتمل للاقتصاد العالمي في "تكتلات تجارية" عملاقة - في أوروبا وأمريكا الشمالية وشرق آسيا ومنطقة غرب المحيط الهادئ - تزيد من الشعور بالضعف لدى العديد من الاقتصادات النامية. ومن المرجح أن تعاني البلدان التي تبقى خارج هذه التكتلات من تحول مجرى التدفقات التجارية، واستعمال قواعد المنشأ التقييدية، والاستبعاد من شبكات المعلومات العالمية.

ومن جهة أخرى، فإن الاتجاهات العالمية توفر للبلدان النامية فرصا جديدة في مجال الانتاج والتجارة. وقد لاحظ الأونكتاد، في تقييم سابق للنظام التجاري العالمي الناشئ - وهو تقييم ما زال صالحاً اليوم - أن اختتام جولة أوروغواي بنجاح ينبغي أن يسفر عن تدعيم كبير للنظام التجاري المتعدد الأطراف، وذلك بصورة رئيسية من خلال(١٧٦):

'١' وضع قواعد أكثر تفصيلا بكثير تحكم تطبيق مختلف تدابير السياسة التجارية، وخصوصا تلك التي كانت الأنظمة الضعيفة أو غير الواضحة فيها تشكل بصورة دائمة مصدراً للتوتر التجاري والنزاعات التجارية؛ '٢' استحداث قواعد تجارية متعددة الأطراف تشمل الملكية الفكرية وتجارة الخدمات؛ '٣' تحقيق درجة كبيرة من تحرير التعريفات بغية الإبقاء على الزخم في اتجاه التجارة المتعددة الأطراف المتحررة على نحو متزايد؛ '٤' الحد من الجوانب التمييزية في الاتفاقات التجارية الإقليمية؛ '٥' رفع الالتزامات المتعددة الأطراف لجميع البلدان إلى مستويات متشابهة بصورة عامة، مع وضع تفاصيل المعاملة التفضيلية والأكثر رعاية للبلدان النامية على نحو تعاقدي أكثر تحديدا، '٦' الربط بين مختلف الاتفاقات المبرمة ضمن اطار رسمي مؤسسي (مثل منظمة التجارة العالمية) وإخضاعها لآلية متكاملة لتسوية المنازعات.

وفي غضون ذلك، أسفرت الانجازات المتسارعة في مجال التكنولوجيا عن ظهور صناعات متطورة مختلفة في ميادين جديدة مثل الالكترونيات الدقيقة، والتكنولوجيا الحيوية، والمواد الجديدة، والاتصالات، واستخدامات الروبوت، والعدد الآلية، وأجهزة الحاسوب والبرامج الجاهزة(١٧٧). وتناسب هذه الصناعات الجديدة البلدان النامية أكثر من العديد من الصناعات التقليدية. فعلى النقيض من هذه الصناعات الأخيرة، لا تتطلب الصناعات الجديدة تخصيص مقادير كبيرة من رأس المال، كما أنها لا تستلزم توفر الموارد الطبيعية. إذ إن المنافسة في الصناعات الجديدة تتحدد على أساس القدرة على تجميع رأس المال البشري، والاستيعاب الفعال للابتكارات العلمية، والقدرة على تعلم طرق وتقنيات جديدة واتباع الطرق التنظيمية الحديثة في الانتاج. وتعتبر المعرفة العلمية، والمهارات البشرية، والتنظيم التجاري الحديث، العناصر الثلاثة التي لا غنى عنها بالنسبة لهذه الصناعات الجديدة.

وتتوفر إمكانات استخدام هذه الأصول المبنية على المعرفة في الأرض الفلسطينية، شرط الاستفادة من الموارد البشرية للمغتربين الفلسطينيين اضافة إلى الدخول في مشاريع مشتركة مع شركات من االبلدان المجاورة أو أماكن أخرى. وفي حين أن وضع مفهوم جديد للقدرة الفلسطينية على المنافسة التجارية يتطلب التحول عن السلع التصديرية التقليدية وأسواقها، فإن تعبئة الموارد المالية والبشرية الفلسطينية المغتربة هي عملية لن تتسارع إن لم تتوفر ظروف سياسية مختلفة تماماً. وبالتالي فإنه بينما قد تتوفر للاقتصاد الفلسطيني على الصعيدين الاقليمي والعالمي بعض إمكانات الاستفادة من الفرص المتاحة في أسواق المنتجات المتخصصة في قطاعات جديدة، فسيظل لانتاج السلع التقليدية وصادراتها دور هام في المستقبل القريب.

فعلى سبيل المثال، يعد مجال برامج الحاسوب الجاهزة مجالاً يبشر بالخير بسبب كبر حجم السوق العربية للمنتجات "المعربة"، وذلك في كل من المنطقة وما وراءها(١٧٨). وتلوح في الأفق فرصة ثانية وثيقة الصلة بذلك قد تتوفر للبلدان النامية بالنظر إلى الانجازات الجديدة في تكنولوجيا توفير الخدمات. فتكنولوجيا المعلومات قد أخذت تغير بسرعة مفهوم قطاع الخدمات ذاته، وخصوصاً فيما يتعلق بالتجارة

والنمو. كما أن النظرة التقليدية لهذا القطاع على أنه مجرد مجموعة من الأنشطة غير المتداولة تجارياً قد أخذت تتغير بسرعة بسبب تطورات عدة أولها أن توسع الشبكات الالكترونية قد أتاح إمكانيات عديدة جديدة في مجال تقديم الخدمات عن بعد. وقد عززت الابتكارات التكنولوجية أيضا محتوى الخدمات في السلع المتداولة على المستوى الدولي(١٧٩). وبالمثل، يتزايد النظر إلى خدمات المنتجين على أنها شرط مسبق للنمو الاقتصادي وليست نتيجة له.

إن أنشطة الخدمات الكثيفة الاستعمال للمعلومات، وأنشطة البحث والتطوير، وعلوم الحاسوب، وإدارة المخزونات، ومراقبة الجودة، والمحاسبة، والإعلان، والتوزيع، والخدمات القانونية تلعب دوراً أساسياً في كافة القطاعات الاقتصادية وهي بالتالي ذات أهمية في توليد النمو الاقتصادي الاجمالي(١٨٠). كما أن انخفاض تكاليف تكنولوجيا المعلومات الذي يتيح فرصاً للاستعانة بمصادر خارجية على المستوى الدولي، والتحرير الجديد للتجارة المتعددة الأطراف في مجال الخدمات، كما نص عليه الاتفاق العام بشأن تجارة الخدمات، يولد فرصاً للبلدان النامية "لتجاوز مراحل التطور التكنولوجي واستكشاف سبل جديدة للاستفادة من المزايا النسبية"(١٨١). ويتطلب التصدي لهذه التحديات واستغلال هذه الفرص وضع خطط مفصلة موجهة نحو كل سوق من الأسواق العالمية الرئيسية. ويبرز الفرع التالي بعض النقاط ذات الصلة بكل منها.

باء - التحديات والفرص في الأسواق العالمية الرئيسية

١- الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة

لقد أبدى الاتحاد الأوروبي اهتماماً قوياً بالمشاركة في الجهود الرامية إلى إعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني، واضطلع بالدور الرئيسي في جهود المساعدات الدولية باعتباره أكبر الجهات المانحة(١٨٢). وقد نشطت المفوضية الأوروبية في تمويل بعض المشاريع الاستثمارية وتوفير المعونة التي تركز على بناء المؤسسات وتطوير البنى الأساسية والتعليم(١٨٣). كما نشط الاتحاد الأوروبي في إطار الجهود الدولية الهادفة إلى تحقيق التكامل الاقليمي وذلك عن طريق مشاركته في الأفرقة العاملة المتعددة الأطراف، ومؤتمرات القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومبادرته الخاصة المتعلقة بأوروبا والبحر المتوسط. وأنشأ، على غرار مجلس التجارة لغرب البحر المتوسط، مجلسا لبلدان شرق البحر المتوسط، بما فيها السلطة الفلسطينية. ويتوقع أن يوفر ذلك الإطار المؤسسي للنهوض بالتعاون في المشاريع المشتركة، والتمويل، والاستثمار والصادرات.

أما في مجال التجارة، فقد لعب الاتحاد الأوروبي دوراً رئيسياً أيضاً منذ عام ١٩٨٦ عندما أصدر عدداً من التوجيهات التي تمنح فيها بعض الصادرات الفلسطينية معاملة تفضيلية، ولا سيما المنتجات الزراعية منها. وأسفرت المفاوضات بين الاتحاد الأوروبي والسلطة الفلسطينية عن توقيع اتفاق تعاون مؤقت في أوائل عام ١٩٩٧، على نمط اتفاقات الشراكة الموقعة أو التي يتم التفاوض بشأنها مع عدد من البلدان العربية المطلة على البحر المتوسط. وبالمثل فإن الولايات المتحدة، نظراً لدورها الرائد في عملية السلام في الشرق الأوسط ومصالحها الكبرى في المنطقة، قد أبدت عن استعدادها لمساعدة الفلسطينيين في التغلب على مصاعبهم الاقتصادية(١٨٤). وقد منحت المنتجات الفلسطينية معاملة تفضيلية أيضاً تتمثل في تعريفات أدنى في إطار نظام الأفضليات المعمم(١٨٥).

وعلى الرغم من المعاملة التفضيلية الممنوحة للمنتجين الفلسطينيين من جانب الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، فإنه لم يتم بعد إرسال الصادرات الفلسطينية مباشرة إلى هاتين السوقين. وتقتصر الصادرات الفلسطينية إلى أوروبا على بعض المنتجات الزراعية "وتوجه بصورة رئيسية ضمن إطار مساعدة من منظمات غير حكومية وتتضمن عنصر دعم"(١٨٦) ويعود ذلك أساساً إلى عدم وجود نظام دعم محلي يساعد المنتجين على تسويق سلعهم وفقاً للمعايير الدولية الرفيعة. إذ ليس بمقدور أي شركة فلسطينية أو مزارع فلسطيني التغلب على هذه القيود لوحدهما، حتى ولو استعانا بالجهود المجتمعية التعاونية. وبالتالي فإن ثمة حاجة ملحة لتشجيع مبادرات الشركات الخاصة في إنشاء شركات تصدير متخصصة، مرتبطة بالمنتجين المحليين للسلع والخدمات الجديدة(١٨٧). وبمقدور شركات من هذا القبيل أن تقاسم التكاليف الأولية والجارية لتأمين موطئ قدم في السوقين الأوروبية والأمريكية. وبالاضافة إلى ذلك، فإن بمقدورها أن تطور حصصاً لها وتبقي على هذه الحصص في تلك الأسواق من خلال إقامة صلات معها ورصد الاتجاهات السائدة فيها واكتساب الخبرة الضرورية من خلال "التعلم بالممارسة".

ومن الجلي أيضاً أن الفلسطينيين لا يستطيعون التغلب على جوانب القصور التي تواجههم في مجالات النقل، والخدمات اللوجستية، والبنى الأساسية ذات الصلة ضمن فترة زمنية قصيرة. ويتطلب الأمر بذل جهود تعاونية مع اسرائيل والأردن ومصر، بما يعود بالمنفعة على الجميع، اضافة إلى تعزيز التكامل الاقليمي. ومن شأن ذلك أن يساعد في زيادة صادرات بعض الخضار والفاكهة إلى أوروبا، وبعض منتجات الملابس والمواد الغذائية الموجهة أساساً إلى الجاليات العربية وغيرها من الجاليات المسلمة في أوروبا وأمريكا الشمالية، وبعض المنتجات شبه المصنعة إلى أسواق مختلف البلدان المتقدمة.

وتقتضي الضرورة القيام بعملية تكيف مختلفة تتيح للاقتصاد الفلسطيني اغتنام بعض الفرص المتاحة في الصناعات والخدمات الجديدة. ويتطلب الأمر أيضاً تعزيز البيئة العلمية والمهارات التقنية والقدرات التنظيمية بصورة كبيرة. فالمشاركة في تقديم الخدمات عن بعد، على سبيل المثال، لا تتم بمجرد أن ينضم بلد من البلدان إلى الشبكات الالكترونية. بل إن الشرط المسبق لمثل هذه المشاركة هو أن يكون البلد "مرتبطاً علمياً" وليس الكترونياً فحسب. لكن هذا لا يعني أن يتصدر البلد مجال البحوث العلمية. بل أن تكون مؤسساته العلمية، ولا سيما جامعاته، مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمراكز العلمية ومراكز البحوث في البلدان المتقدمة. وتفتقر الجامعات الفلسطينية في هذا المضمار لتسهيلات البحوث المتصلة بالصناعات الجديدة والخدمات القائمة على المعلومات، ولعلاقات مؤسسية مع مراكز البحوث الغربية. وكما سبق بيانه، فإن الجانب الايجابي من الاقتصاد الجديد المعولم هو أن أي بلد نام يستطيع الحصول على هذه التسهيلات بتكلفة منخفضة نسبياً. كما أن العديد من الهيئات الدولية تقدم المعونة لمثل هذه المشاريع(١٨٨).

وبالتالي فإن استكشاف الفرص الجديدة في مجال التجارة مع سوقي أوروبا وأمريكا الشمالية يستدعي بذل جهود تعاونية بين القطاعين الخاص والعام الفلسطينيين، وكذلك مع المؤسسات الدولية بغية تحسين البيئة العلمية. وهذا ينبغي أن يشمل:

* وضع برامج تبادل بين كليات العلوم والهندسة في الجامعات الفلسطينية ونظيرتها الأوروبية والأمريكية.

* إقامة مراكز لدراسة الصناعات الجديدة واقتصاديات الخدمات الدولية القائمة على المعلومات.

٢- البلدان النامية

لقد شهدت فترة التسعينات على وجه العموم تحسناً ملحوظاً في وضع وأداء البلدان النامية. وعلى الرغم من وجود فوارق فردية كبيرة، فقد كان متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية أعلى من متوسطه في البلدان الصناعية (مجموعة الـ٧) منذ عام ١٩٨٩[١٨٩]. ومع أن تحليل هذا الأداء يتجاوز نطاق هذه الدراسة، يبدو من المهم ملاحظة أنه على الرغم من أن البلدان النامية قد وسعت بدرجة كبيرة علاقاتها التجارية مع البلدان الصناعية، فإن نموها لا يرجع أساساً إلى هذه الروابط المكثفة. فالاصلاح الاقتصادي المحلي، وتحسن إدارة الاقتصادات الكلية، والتدفق الدولي لرأس المال الخاص هي عوامل كانت لها أهمية أكبر في هذا المضمار[١٩٠].

والدلالات التي ينطوي عليها ذلك واضحة تماماً. فمن شأن العلاقات الاقتصادية الأكثر تنوعاً ونشاطاً فيما بين البلدان النامية أن تساعدها على المضي قدماً في عملية التنمية مع الاعتماد بدرجة أقل على اقتصادات البلدان الصناعية. وبمقدور الاقتصاد الفلسطيني أن يكسب الكثير من علاقاته مع البلدان النامية، لا سيما الاقتصادات الناشئة في شرق آسيا. حيث يعتبر دخل الفرد متدنياً نسبياً في كل منها بالمقارنة مع البلدان الصناعية، مما يعني وجود أوجه تشابه في الأذواق ومعايير أقل تقييداً. وقد يثبت في بعض الأحوال أن يكون الدخول في مشاريع مشتركة مع شركات من البلدان النامية أفضل من المشاريع المشتركة مع الشركات عبر الوطنية من البلدان الصناعية التي قد يعتبر اختيارها للتقنيات وسياسات الأسعار غير موات لمصالح التنمية الفلسطينية على الأقل في الأجل القصير. وعلى مستوى آخر، قد يتوفر بعض المجال لتوسيع الصادرات الفلسطينية والتعاون الاقتصادي الفلسطيني مع بعض أسواق أفريقيا جنوب الصحراء.

٣- الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية

يمكن لتطوير العلاقات الاقتصادية الفلسطينية مع الاقتصادات المخططة السابقة في شرق أوروبا أن يفتح أبواب شتى الامكانيات. إذ إن تحول الاقتصاد الفلسطيني والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية بعيداً عن البيئات التجارية التقييدية يمكن أن يولد المزيد من التجارة المتبادلة بينهما. ويعود ذلك إلى جوانب التكامل بين الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية والاقتصادات النامية على وجه العموم، وإلى أوجه التشابه في مواقفهما إزاء الحواجز غير التعريفية. وقد يكون النهج التعاوني بين القطاعين العام والخاص الفلسطينيين بهدف إيجاد شركة تجارية تتخصص في التجارة مع أوروبا الشرقية الخطوة المناسبة في اتجاه بناء جسر فلسطيني مع تلك المنطقة.

جيم - الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات عبر الوطنية

عقب ابرام الاتفاقات الاسرائيلية - الفلسطينية، شهدت الأرض الفلسطينية زيادة كبيرة في أنشطة الاستثمار وكشفت عن وجود إمكانات بعيدة الأمد. وقد أدى توقع ظهور عهد جديد من السلم والازدهار، وبدء أنشطة البناء التي تمولها برامج المساعدة الدولية، وإعادة فتح المصارف الفلسطينية والعربية التي بقيت مغلقة طوال عقود، إلى اجتذاب الاستثمارات الخاصة من مصادر محلية وأجنبية على حد سواء. وتتألف الأخيرة بصورة رئيسية من مستثمرين فلسطينيين وعرب مغتربين أسسوا بالاشتراك مع أوساط تجارية محلية بعض الشركات القابضة الكبيرة، التي يشتمل كل منها على مشاريع تجارية مستقلة ذاتياً تتخصص في تطوير البنى الأساسية، وتشييد المساكن، والسياحة، والمشاريع الصناعية[١٩١]. وبالاضافة إلى توفير التمويل السهمي، تنشط هذه الشركات في مجال تحديث الأنشطة التجارية وتكوين هيكل الشركات في الاقتصاد. بيد أن هذه الأنشطة لم تمثل زيادة ملحوظة في الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يستطيع إدخال تحسينات ذات شأن على قطاعي الصناعة والخدمات.

وبحلول نهاية عام ١٩٩٧، كانت معظم الشركات الأجنبية التي أمنت وجوداً لها في الأرض الفلسطينية إما شركات تمنح حقوق الوكالة لمنتجاتها، أو شركات تقدم عروضاً لتنفيذ عقود إعادة البناء التي يمولها برنامج المساعدة الدولي[١٩٢]. ومن الجدير بالذكر أنه ليست هناك حتى الآن أي شركة عبر وطنية رئيسية استهلت أي مشروع استثماري صناعي وذلك بسبب عاملين اثنين: أولاً، إن الشكوك وإنعدام الأمن في الأرض الفلسطينية منذ عام ١٩٩٦ قد أسفرت عن تبدد مشاعر الأمل والحماس لتحل محلها مواقف الترقب والحذر. ثانيا، بالنظر إلى صغر حجم الاقتصاد الفلسطيني، فإن معظم الشركات عبر الوطنية لا تهتم بالاستثمار في مشاريع التصنيع ما لم تكفل لها سبل الوصول إلى الأسواق المجاورة، وهذا أمر من الواضح أنه ليس متاحاً في هذه الحالة[١٩٣].

ويؤكد كل ذلك أهمية التوصل إلى اتفاقات اقليمية لا تتصل بالتجارة فحسب بل تهدف أيضاً إلى ترشيد الهيكل الصناعي الاقليمي، بما في ذلك التوزيع الأمثل للاستثمار الأجنبي المباشر. ومن شأن ترتيب من هذا القبيل أن يعزز القوة التفاوضية لكل بلد ويتيح فرصة مفيدة "لتفكيك" بعض "رزم" استثمارات الشركات عبر الوطنية[١٩٤]. ومن شأن الجمع بين المهارات الادارية والتقنية وموارد رأس المال الاقليمية أن يفسح المجال لإقامة ترتيبات مشاريع مشتركة مع الشركات عبر الوطنية مما يسرع خطى نقل التكنولوجيا. كما أن التعاون الاقليمي يسمح أيضاً بوضع لوائح منسقة تنظم سلوك الشركات عبر الوطنية فيما يتعلق بالضرائب والأرباح والتشغيل وغير ذلك من الجوانب ذات الصلة.

وينبغي في هذا الصدد الاحتياط ضد منح الشركات عبر الوطنية سلطات مفرطة أو احتكارية. فقد أظهرت تجارب بلدان العالم الثالث بكل وضوح أن انعدام المنافسة يمكن أن يعني استخدام الشركات عبر الوطنية لتقنيات غير مناسبة، فضلاً عن هدر الموارد من خلال سوء التخصيص، وارتفاع الأسعار وانخفاض مستوى الانتاج[١٩٥]. كما أثبتت التجارب أن الهدر الناجم عن منح سلطات احتكارية للشركات عبر الوطنية يتفاقم من جراء منح إعفاءات ضريبية غير مبررة. وتثبت معظم الدراسات القائمة على التجربة العملية بأن إعفاءات ضريبية تمييزية من هذا القبيل لا يكون لها سوى أثر هامشي على قرارات الاستثمار التي تتخذها الشركات عبر الوطنية، فهي تعد مكافأة لها على عمل ما كانت ستقوم به على أية حال[١٩٦]. وقد أعادت السلطة الفلسطينية النظر في قانونها الأولي المتعلق بتشجيع الاستثمارات الخاصة الذي تضمن أحكاماً لمنح

إعفاءات ضريبية سخية. ومن الطرق التي تحول دون اكتساب قوة احتكارية من جانب الشركات عبر الوطنية وشركائها المحليين ما يتمثل في التركيز على الصناعات الموجهة نحو التصدير. فأية شركة عبر وطنية تصدر إلى الأسواق العالمية (خارج المنطقة) تشجع على اعتماد تقنيات الانتاج الأقل تكلفة وسياسات التسعير التنافسي.

ومن أجل الشروع في تنفيذ أنشطة صناعية وتهيئة بيئة جذابة للاستثمار الأجنبي المباشر، شرعت السلطة الفلسطينية في تنفيذ برنامج لتطوير المناطق الصناعية. ومن المزمع فتح أول ثلاث مناطق في غزة وجنين ونابلس. وتجري المفاوضات حالياً مع اسرائيل لضمان عزل هذه المناطق عن العوائق الناجمة عن إغلاق الحدود(١٩٧). ومن المزمع أن تكون المنطقة الصناعية في غزة أول المناطق التي تبدأ عملها وهي تستهدف أسواق التصدير في المقام الأول. ويخطط لإقامة مناطق صناعية أخرى في نابلس وجنين والخليل في الضفة الغربية. وتتلقى المنطقة الصناعية في غزة التمويل من المستثمرين الخواص ومن المؤسسة المالية الدولية، وبنك الاستثمار الأوروبي والأوساط المانحة، ومن المتوقع أن توظف ٠٠٠ ١٧ عامل دائمين وتولد قرابة ٠٠٠ ٢٠ وظيفة اضافية في الخدمات المساندة(١٩٨).

ومن شأن إقامة المنطقة الصناعية في غزة وبناء ميناء غزة أن يجعل القطاع مركزاً جذاباً لإنشاء المناطق الصناعية ومنطقة حرة لتجهيز الصادرات تخدم كلاً من السوقين المحلية والتصديرية(١٩٩). وبالنظر إلى موقعها الجغرافي وإلى القوى العاملة المدربة نسبياً، فإن لدى غزة إمكانات اجتذاب الشركات عبر الوطنية المتخصصة في الصناعات المتنقلة، والتحول إلى منصة تصدير إلى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. وبالاضافة إلى مساهمة ذلك في العمالة والصادرات، فإن المنطقة الحرة ستضعف وتقلص الميول إلى الأنشطة التي تستهدف الدخل الريعي لأنها تحد من دور الحكومة في الأنشطة التجارية والتصديرية. ومن الجدير بالملاحظة أن المنطقة الحرة ستؤثر على عوامل الانتاج الفلسطيني بإعادة التخصيص بعيداً عن الاستخدامات الأخرى. وإلى الحد الذي توظف فيه الصناعات المتنقلة بصورة نموذجية اليد العاملة المتدنية المهارة، فإن تغير الأجور النسبية مقابل اليد العاملة الماهرة قد يكون أحد الجوانب السلبية للمشروع التي ستنجم عنها عواقب ضارة بالنسبة للاستثمار في رأس المال البشري مستقبلاً. وهذا يؤكد ضرورة النظر في كافة العواقب المحتملة لهذا المشروع ووضع التدابير التصحيحية لأثره السلبي. وينبغي أيضاً دراسة المشروع في إطار الترتيبات الاقليمية بغية تجنب المنافسة مع البلدان النامية على صعيد اجتذاب أنشطة تجهيز مشابهة.

وبالنظر إلى ظروف الاستثمار السائدة حالياً، اضافة إلى القيود التي تواجهها قدرات الانتاج وروح المبادرة التجارية الفلسطينية، فإنه يمكن أيضاً استكشاف سبل أخرى لاندماج الاقتصاد الفلسطيني في الاقتصاد العالمي. وقد يشمل ذلك التعاقد من الباطن على الصعيد الدولي وإصدار تراخيص التكنولوجيا والأشكال المماثلة من ترتيبات التعاون الدولية، وذلك تمشياً مع الاتجاهات العالمية لتوزيع سلاسل الانتاج بين مختلف المواقع الجغرافية. وبالمثل، ينبغي زيادة التأكيد على أهمية التعاون مع الشركات الأجنبية الصغيرة والمتوسطة الحجم، بما في ذلك المستثمرون من البلدان النامية، كشركات متميزة عن الشركات عبر الوطنية الكبرى. وينطبق ذلك بصورة خاصة على الحالة الفلسطينية حيث أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تهيمن على الاقتصاد وذلك في مجالات الصناعة والبناء ومختلف خدمات القطاع الخاص وبالطبع الزراعة. وأية استراتيجيات إنمائية أو سياسات اقتصادية لا تأخذ هذا الواقع الأساسي في الاعتبار إنما تجازف بتقديم حلول غير مناسبة أو منحرفة عن الطريقة الصحيحة لمعالجة المشاكل التي يواجهها معظم منظمي المشاريع التجارية الفلسطينية القائمة على روح المبادرة في الوصول إلى تقنيات الإنتاج الجديدة، والتكنولوجيا، والتمويل، والمعلومات عن السوق ومنافذها.

الفصل السابع

استنتاجات وتوجيهات للسياسة العامة يسترشد بها في العمل

تناولت الفصول السابقة مختلف جوانب الوضع العسير الذي يواجهه الاقتصاد الفلسطيني حالياً واستكشفت عدداً من الاستراتيجيات والسياسات الهادفة إلى وضعه على مسار النمو المستدام. وتركز التحليل على العلاقات بين الاقتصاد الفلسطيني واقتصادات كل من إسرائيل والبلدان العربية وغيرها من البلدان. وقد أبرز هذا البحث بصورة خاصة كيف يمكن تغيير الأنماط الحالية بحيث تسفر عن توسيع الإنتاج والتجارة الفلسطينيين، وتساعد على إعادة هيكلة الاقتصاد بما يتناسب مع الاتجاهات العالمية.

إن أي دراسة دقيقة للصعوبات الاقتصادية الراهنة في إطار الظروف الإقليمية والعالمية، إلى جانب تعثر عملية السلام في الشرق الأوسط، تبرز اعتبارين أساسيين استند إليهما التحليل اللاحق. الأول مفاده أنه ليس من المناسب التأكيد بصورة دائمة في تحليل هذه القضية على ضرورة الاختيار بين بديلين متناقضين ومتطرفين: أي بين ترويج الصادرات واستبدال الواردات في مجال الاستراتيجية الإنمائية؛ وبين الترتيبات الإقليمية والاتفاقات المتعددة الأطراف في مجال التكامل الاقتصادي؛ وبين الاتحاد الجمركي ومنطقة التجارة الحرة في مجال العلاقات التجارية.

وقد تم التأكيد تكراراً في كل الفصول السابقة على أن هذه الازدواجيات تفضي في أغلب الأحيان إلى زيادة غموض القضايا قيد البحث بدلاً من توضيحها. وليس من المناسب في معظم الحالات تقديم بديلين يتعارض أحدهما مع الآخر، وتأييد الواحد وانتقاد الآخر. بل تقتضي الضرورة فهم الديناميات الأساسية الفاعلة التي تكشف عن وجود جوانب تكامل وتجانس بين عناصر البدائل المختلفة. ومن العبث أيضاً تصنيف البلدان وفقاً لإحدى خصائصها، ومن ثم معاملة مجمل خصائصها كصيغة لكل أنواع التكامل الإقليمي. والمثال النموذجي على هذا الأسلوب كثيراً ما يتكرر في صيغة "النفط السعودي + المياه التركية + القوى العاملة المصرية + المهارات والدراية الإسرائيلية"، كوصفة للتعاون الإقليمي المقبل في الشرق الأوسط. وقد كان هذا النوع من التحليلات السياسية الاقتصادية موضع انتقاد من قبل الخبراء الإقليميين باعتباره تحليلاً مبسطاً بصورة مفرطة(٢٠٠).

وخلاصة القول إن الاعتبار الأول الذي يستند إليه التحليل الوارد في هذه الدراسة هو الاقتناع بأنه ما من حلول سهلة، أو صيغ جاهزة، لأي مشكلة من المشاكل التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني فيما يتصل بعلاقاته مع جيرانه واندماجه مستقبلاً في الأسواق الإقليمية والعالمية. وينبغي تقييم العلاقات الاقتصادية بالنظر إلى المزايا النسبية لكل بلد ولكل مشروع بعينه. ومن حقائق الحياة الاقتصادية أن المزايا النسبية لأي بلد من البلدان تتفاوت من مشروع إلى آخر ومن مجال إلى آخر.

أما الاعتبار الثاني الذي تم التأكيد عليه في مجمل الدراسة فهو ضرورة مراعاة المفاهيم الشائعة في بلدان المنطقة بشأن ما هو عادل ومنصف بالنسبة لجميع المعنيين. وليس من الحكمة في هذا الصدد إغفال حقيقة أن جزءاً كبيراً من الرأي العام العربي ما زال يعارض تطبيع العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل في غياب تسوية سياسية. فالإرث الذي خلفته عقود من النزاع والريبة لا يمكن إزالته من خلال اتفاقات بين الحكومات فحسب، وهي اتفاقات يعتبر الرأي العام أنها قد أبرمت دون تسوية النزاع الأساسي في

المنطقة، أي حل قضية الوضع النهائي بين إسرائيل وفلسطين. بل أيضاً من مراعاة الرأي السائد على نطاق واسع في البلدان العربية بأن "عوائد السلام هائلة وحقيقية بالنسبة لإسرائيل، في حين أن المكاسب الفلسطينية والعربية مشروطة، ومشكوك فيها ووهمية إلى أبعد الحدود"(٢٠١).

وتقتضي الضرورة توفر إمكانية التنبؤ بالعلاقات الاقتصادية استناداً إلى أسس سليمة تتعلق بالتاريخ والجغرافيا والمصالح المشتركة الطويلة الأمد لكافة البلدان المعنية. إذ إن خصوصية الشرق الأوسط، بوصفه مهد و"موطن" الحضارة العربية الإسلامية، إضافة إلى الحضارة اليهودية - المسيحية، مع ما يقترن بذلك من دلالات ثقافية ودينية وسياسية هي خصوصية ينبغي الاعتراف بها واحترامها، وهذا وضع يمكن أن يربح فيه الجميع أو يخسر فيه الجميع. وأية ترتيبات اقتصادية جديدة تغفل هذه الحقيقة الأساسية إنما تسفر عن حل مؤقت قصير الأمد لا يمكن أن يكتب له البقاء بعد حدوث أي تغيرات سياسية.

واستناداً إلى هذين الاعتبارين، تم تحليل العلاقات بين الاقتصاد الفلسطيني واقتصادات إسرائيل والبلدان العربية والتكتلات الإقليمية في أوروبا وأمريكا بهدف استكشاف قنوات توسيع الإنتاج والتجارة الفلسطينيين. وتتضمن الفقرات التالية ملخصاً لهذه التحليلات يبرز أهم التوصيات ذات الأولوية. ويقدم هذا الملخص تحت عناوين العلاقات مع إسرائيل، والترتيبات الإقليمية في المستقبل، والاندماج في الأسواق العالمية.

ألف - العلاقات الاقتصادية الفلسطينية مع إسرائيل

ثمة تدابير قصيرة الأمد في مجال السياسات يمكن أن تشكل، إذا تم الاتفاق عليها، أساس عمل مفيد لبحث القضايا الاقتصادية المتعلقة بالوضع الدائم بين إسرائيل وفلسطين والتي سيتعين النظر فيها عما قريب. أما بالنسبة لبقية الفترة الانتقالية، فينبغي أن تتحرك إسرائيل والسلطة الفلسطينية نحو إجراء بعض التغييرات، التي يسمح بها بموجب أحكام الاتفاقات المؤقتة بينهما، وذلك لحماية العلاقات الاقتصادية المتبادلة من أثر القلاقل السياسية، وأعمال العنف والتدابير الأمنية المبالغ فيها. وثمة ضرورة ملحة أيضاً لتعديل بعض الإجراءات التي ثبت أنها تلحق الضرر بعملية إعادة تنشيط التجارة بين الجانبين وتنويع التجارة الفلسطينية بوجه عام. وفي هذا السياق، يمكن النظر في التوصيات التالية:

- تحديد "ممرات" بين إسرائيل والأرض الفلسطينية لتزويد الطرفين بالتسهيلات اللازمة لمراقبة حركة السلع واليد العاملة مع إسرائيل وعبرها وبالتالي التخفيف من التهديد الناجم عن القضايا الأمنية دون المساس بنتيجة مفاوضات الوضع النهائي.

- وضع ترتيبات مرور مضمونة وكافية بين الضفة الغربية وقطاع غزة، لا تتأثر بالتعطيل الناجم عن إغلاق الحدود.

- التفاوض حول إجراء تخفيف كبير للقيود المفروضة على مرور الأشخاص والسلع إلى الأردن ومصر ومنهما.

- استنباط حل فعال للاستعاضة عن إجراءات النقل القاصرة إلى حد بعيد عند نقاط الحدود والتي تعرف عموماً باسم إجراءات التنزيل والتحميل "من الظهر إلى الظهر".

- التفاوض بشأن اتفاق يحدد صيغة تقاسم الإيرادات من الرسوم الجمركية استناداً إلى التدفقات الإجمالية للتجارة، بحيث يتوقف التسريب الحالي الذي يقوض دعائم الوضع المالي الفلسطيني.

ومن شأن نجاح المفاوضات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية بشأن إجراء تغييرات تتمشى مع التوصيات الآنفة الذكر أن يحسّن المناخ الاقتصادي خلال المدة المتبقية من الفترة الانتقالية وأن يوفر الجو المناسب لإجراء المفاوضات المتعلقة بالتسوية النهائية. وسوف يستأثر البعد الاقتصادي بجزء هام من هذه المفاوضات ويمهد الطريق للعلاقات بين إسرائيل وفلسطين في المستقبل، وهي علاقات لا بد لها بدورها من أن تكون حافزاً على إعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية العربية - الإسرائيلية. والعلاقة الاقتصادية الإسرائيلية - الفلسطينية الوحيدة التي يمكن أن تبشر بالخير فيما يخص تحقيق السلام والتكامل الإقليمي هي تلك التي تكون قائمة على تكافؤ الأوضاع والثقة المتبادلة والسعي الجدي للاستفادة من المنافع المنصفة للجانبين. ويتطلب كل ذلك إعادة تحديد العلاقات التي ترسخت على مدى عقود من الاحتلال والنزاع. ولكن المهمة صعبة ومعقدة لأنها تنطوي على مزيج من التنسيق والفصل، وهو مزيج ملازم لطبيعة عملية الاستقلال وطبيعة التفاعلات بين اقتصاد فقير صغير واقتصاد مجاور كبير ومتقدم.

ويمكن استخلاص استنتاجين رئيسيين في ضوء ذلك كله: الأول أنه يمكن، من المنظور الفلسطيني، أن تخضع التنمية الاقتصادية الفلسطينية في المستقبل إلى قيود نتيجة للمحافظة على العلاقات مع إسرائيل وفقاً لترتيب الاتحاد الجمركي. ذلك لأن مثل هذا الترتيب يمكن أن يلحق ضرراً بتطوير الصناعة الفلسطينية في المستقبل لأنه يحرمها من مصادر رخيصة للمدخلات، ومن دمج الاقتصاد الفلسطيني في الاقتصادات العربية في المستقبل، حيث أن هذا الترتيب يفترض تحصيل ضرائب وتنفيذ لوائح وضعت من أجل اقتصاد أكثر تقدماً. ثانياً، إن التنسيق الإسرائيلي - الفلسطيني في مجالات يكمل فيها الاقتصادان واحدهما الآخر يتطلب تقليصاً شديداً للنظام الإسرائيلي المتعلق بالحواجز غير التعريفية، وخصوصاً في مجال الزراعة والمنسوجات والألبسة. وبغية الإشراف على عملية إعادة توجيه من هذا النوع، يمكن وضع ترتيبات على غرار تلك التي تطبقها حالياً اللجنة الاقتصادية المشتركة تضمن التنسيق بين الطرفين بغية البت بصورة مشتركة في وضع التعريفات وتعليقها بغرض السماح للصناعات الفلسطينية باستيراد المواد بتعريفات أدنى حيث يكون الإنتاج الإسرائيلي غير كاف أو مفرط التكلفة، إضافة إلى الاتفاق على تدابير لتسهيل الأمور عند نقاط الحدود ومراقبتها.

وفي مطلق الأحوال، ينبغي أن تشمل الاتفاقات التجارية الاسرائيلية - الفلسطينية في المستقبل بنداً يسمح للفلسطينيين بوضع ترتيبات تكامل وإبرام اتفاقات تجارة تفضيلية ثنائية مع البلدان العربية والبلدان النامية الأخرى. وكخطوة مكملة لذلك، يتعين أن تنظر السلطة الفلسطينية أيضاً في إدراج شرط انضمام في اتفاقات التعاون التجاري والاقتصادي التي تعقد مع إسرائيل في المستقبل يتيح قبول أي بلد عربي يرغب في الانضمام إلى الاتفاق والتقيد بأحكامه قبولاً تلقائياً. وعلاوة على ذلك، يتعين أن تولي السلطة الفلسطينية أولوية عليا للاستفادة من المعاملة التفضيلية الممنوحة لصادراتها من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، واستكشاف جميع السبل الممكنة لتحسينها.

باء - ترتيبات التعاون الاقتصادي الاقليمي في المستقبل

لقد قوضت الحروب والنزاعات والقلاقل السياسية المطولة في الشرق الأوسط جميع المحاولات الرامية إلى تحقيق التكامل الاقتصادي الاقليمي. وما زالت الاقتصادات العربية مرتبطة بالأسواق العالمية كوحدات منفصلة. ويفتقر كل واحد منها لحجم السوق اللازم للاستغلال الناجح لوفورات الحجم، والقوة التفاوضية اللازمة للتعامل بصورة فعالة مع التكتلات الاقتصادية العملاقة. ويعتبر التخلي عن هذا الارث والتحرك في اتجاه التكامل الاقتصادي الاقليمي القائم على السعي للحصول على منافع متبادلة لكافة بلدان الشرق الأوسط، أمراً أساسياً في رفاه جميع شعوب المنطقة في المستقبل. وتعتبر هذه القضية، من المنظور الفلسطيني، أشد الحاحاً لأنها تؤثر بصورة مباشرة على خيار السياسة العامة للسلطة الفلسطينية للحد من اعتمادها الحصري على الاقتصاد الاسرائيلي في العديد من المجالات. وهذا أمر غير ممكن بدوره ما لم يتم توسيع نطاق التعاملات الاقتصادية الفلسطينية مع البلدان العربية وغيرها من البلدان بطريقة تكاملية. ويتعين على السلطة الفلسطينية في هذا الإطار أن تضطلع بدور نشط في الجهود الرامية إلى التكامل الاقتصادي بين البلدان العربية، وأن تواصل المسار الثنائي، وخصوصاً مع الاردن ومصر، والمسار الاقليمي ضمن الإطار المؤسسي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية. وتعتبر المسائل التالية ذات أولوية في هذا المضمار:

١- الهياكل الأساسية

- يعتبر مستوى توفر موارد المياه المتجددة في الضفة الغربية وقطاع غزة اليوم من أدنى المستويات في العالم. وبالتالي فإنه من الأهمية البالغة أن يمنح اتفاق الوضع النهائي الفلسطينيين نصيباً أكثر انصافاً من الموارد المائية. ويمكن بعد ذلك وضع ترتيب اقليمي بشأن المياه يشمل إسرائيل والاردن ولبنان وفلسطين والجمهورية العربية السورية. على أن يتضمن هذا الترتيب إنشاء هيئة اقليمية مزودة بآليات لتسوية المنازعات وتتمتع بالخبرة التقنية بغية معالجة قضايا الصيانة والتوزيع والتوسع ذات الصلة بذلك.

- إن السلطة الفلسطينية بحاجة للدخول في مفاوضات مع البلدان المجاورة بهدف بناء شبكة طاقة كهربائية فلسطينية موحدة تعمل كجزء من شبكة اقليمية تعزز الوصلات المتبادلة بين مصر والاردن والجمهورية العربية السورية ولبنان، إضافة إلى اسرائيل.

- تقتضي الضرورة بناء جسور بين الضفتين الشرقية والغربية لنهر الاردن بغية إتاحة الفرصة لتوسيع التجارة وزيادة أنشطة السياحة. ويعتبر تحديث إجراءات عبور الحدود بين غزة ومصر أمراً ملحاً أيضاً.

٢- ترشيد الانتاج والتجارة

- ينبغي استعادة التبادل التجاري بين الاقتصاد الفلسطيني والاقتصادات العربية بصورة تدريجية وصولاً إلى مرحلة التجارة الاقليمية الحرة ضمن فترة زمنية معقولة. ويجب تنفيذ مراحل هذه المهمة في إطار الترتيبات الاقليمية الهادفة إلى استغلال جوانب التكامل فيما بين البلدان والفرص السانحة لوفورات الحجم الخارجية والداخلية، والمزايا النسبية على المستويين دون الاقليمي والاقليمي.

- ولا يمكن تحقيق الغاية المذكورة أعلاه إلا ببذل جهود جدية على المستوى الاقليمي تهدف إلى تحديث إجراءات عبور الحدود، وتوحيد الجوانب القانونية والتقنية للرسوم الجمركية، ومقاييس ومعايير وقواعد المنشأ، وتجميع الموارد البشرية والموارد الرأسمالية لإيجاد نظام نقل مناسب وكفؤ.

- ينبغي أن تكون هناك هيئة اقليمية، يفضل أن تتألف من منظمات مهنية من كافة البلدان العربية وأن تكون مستقلة عن الحكومات، تتولى مراقبة أثر التكامل الاقليمي على اقتصادات البلدان المعنية واقتراح مخططات للتعويض عن تكاليف التكيف والتكاليف الانتقالية.

٣- تنسيق السياسات الاقتصادية

- ثمة حاجة ماسة لبدء الرحلة الطويلة والعسيرة نحو تكامل أسواق رأس المال في المنطقة. ويعتبر وجود سوق رأسمالية اقليمية نشطة غير مجزأة أمراً أساسياً لتجميع المدخرات الاقليمية، واستيعاب المدخرات العربية من الخارج، والسماح بتوزيع الموارد على النحو الأمثل بين مشاريع الاستثمار المتنافسة، وخصوصاً المشاريع الاقليمية المشتركة.

- ثمة حاجة لسياسة أسعار اقليمية فيما يخص المياه والنفط والكهرباء بغية ترشيد الطلب، وتحسين توزيع الموارد على المستوى الاقليمي، وخفض التكاليف البيئية.

- من المستصوب أن تستعد السلطة الفلسطينية لإصدار عملة مرتبطة بالدينار الاردني وبأسعار صرف ثابتة. ويمكن أن يشكل ذلك الخطوة الأولى نحو المشاركة في منطقة عملة موحدة في المشرق العربي تساعد بصورة كبيرة على زيادة كفاءة الاستثمارات والتجارة في المنطقة(٢٠٢).

- ثمة حاجة أيضاً لتنسيق الضرائب فيما بين البلدان العربية في المشرق بغية تشجيع استثمارات المشاريع المشتركة والتجارة داخل المنطقة وإزالة التشوهات الناجمة عن الضرائب في سوق رأس المال.

- لا يعتبر التحرك في اتجاه التنسيق في المجالين الأخيرين وشيكاً بأي حال من الأحوال، وبالتالي يتعين السعي إلى تحقيق أهداف أضيق نطاقاً ويمكن تحقيقها في الأمد القصير، بما في ذلك تبادل المعلومات، وإجراء المشاورات بين البنوك المركزية بشأن السياسات النقدية الوطنية والضوابط الاقليمية الخاصة بإعانات التجارة والإنتاج.

جيم - الاندماج في الأسواق العالمية

من المتوقع أن تؤدي الأسواق الأوسع نطاقاً والتكاليف الأدنى للانتاج التي يُنتظر أن يحققها الاقتصاد الفلسطيني نتيجة اندماجه في الأسواق الاقليمية إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يُعد أساسياً لبدء عملية الاندماج في الأسواق العالمية. وفي هذا السياق فإن لدى الاقتصاد الفلسطيني، بفضل موقعه الجغرافي وثروته من الموارد البشرية، إمكانات لأن يصبح منصة تصدير لمنتجات الصناعات المتنقلة إلى أسواق الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، والمنتجات والخدمات التكنولوجية الرفيعة نحو الشرق

الأوسط وأفريقيا. غير أن بلوغ هذا الهدف يتطلب اعتماد استراتيجية جريئة تشدد على التعاون الفعال بين القطاعين العام والخاص بغية تهيئة البيئة المؤاتية للاستثمار. وفي هذا الصدد، تعتبر التوصيات التالية ذات أولوية:

- تشجيع جهود القطاع الخاص لإنشاء شركات تصدير متخصصة تسعى إلى تأمين موطئ قدم في الأسواق الأوروبية والأمريكية، بفضل المعاملة التفضيلية الممنوحة للمنتجات الفلسطينية في هاتين المنطقتين.

- إنشاء قناة مؤسسية تستطيع الجامعات الفلسطينية من خلالها الارتباط بمراكز البحوث العلمية والتقنية في أمريكا الشمالية وأوروبا في مجالات المنتجات الجديدة، والخدمات القائمة على المعلومات، وأساليب التنظيم الجديدة في الانتاج والتسويق.

- اعتماد نهج تعاوني بين القطاعين العام والخاص لإنشاء شركة تجارية تتخصص في التجارة مع أسواق أوروبا الشرقية وغيرها من الأسواق الناشئة.

- استكشاف امكانات التعاون الاقليمي لتجميع الموارد البشرية وموارد رأس المال في إطار سياسات وتدابير موجهة نحو الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات عبر الوطنية. وسيكون الهدف من هذا التعاون تدعيم الموقف التفاوضي للبلدان والمساعدة على قيام مشاريع مشتركة يتم في إطارها "التفكيك" المفيد لرزم الاستثمارات.

- التركيز على مبادرات المشاريع المشتركة مع الشركات التي تستثمر في مجال التصدير إلى الأسواق العالمية (خارج المنطقة)، واعتماد التقنيات الأقل تكلفة للانتاج الكفؤ وسياسات الأسعار التنافسية.

- تقييم أثر المنطقة الصناعية المنشأة حديثاً في قطاع غزة على الاقتصاد الفلسطيني، فيما يتعلق بتوليد الدخل والعمالة بصورة مباشرة، وانعكاساته غير المباشرة على القطاع الصناعي. ويمكن أن يشكل هذا التقييم جزءاً من دراسة أعم لخيار إعادة بناء قطاع غزة كي يصبح منطقة حرة لتجهيز الصادرات.

- استكشاف امكانيات دمج الاقتصاد الفلسطيني في الاقتصاد العالمي، بما في ذلك التعاقد من الباطن على الصعيد الدولي، وإصدار تراخيص التكنولوجيا والأشكال المشابهة من الترتيبات التعاونية الدولية. وبالمثل، يتعين التشديد بدرجة أكبر على التعاون مع الشركات الأجنبية الصغيرة والمتوسطة الحجم، بما فيها مؤسسات الاستثمار من البلدان النامية، وذلك باعتبارها مميزة عن الشركات عبر الوطنية الكبيرة.

الحواشي

(١) كانت الدراسة النهائية التي صدرت عن هذا المشروع بعنوان "آفاق التنمية المستدامة للاقتصاد الفلسطيني: استراتيجيات وسياسات إعادة البناء والتنمية" (UNCTAD/ECDC/SEU/12).

(٢) للاطلاع على استعراض موجز لآخر التطورات الاقتصادية في الأرض الفلسطينية، انظر "تقرير عن مساعدة الأونكتاد للشعب الفلسطيني" (TD/B/44/10).

(٣) الجمعية الأكاديمية الفلسطينية لدراسة الشؤون الدولية، "الكتاب السنوي"، القدس، ١٩٩٦.

(٤) مكتب الإحصاء المركزي الفلسطيني، المسح الديمغرافي للضفة الغربية وقطاع غزه، رام الله، ١٩٩٦.

(٥) هناك وثائق كثيرة حول هذه العملية. انظر على سبيل المثال "الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للمستوطنات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، وعلى السكان العرب في الجولان السوري"، مذكرة من الأمين العام (A/52/172; E/1997/71). وللاطلاع على المعلومات المستوفاة بشكل منتظم حول أنشطة الاستيطان الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية، انظر جيفري آرونسون "Settlement Monitor"، الصادر كل ثلاثة أشهر على مدى السنوات القليلة الماضية في مجلة الدراسات الفلسطينية (Journal of Palestine Studies).

(٦) الجمعية الأكاديمية الفلسطينية لدراسات الشؤون الدولية، "الكتاب السنوي".

(٧) انظر س. روي، The Gaza Strip: The Political Economy of Development، واشنطن العاصمة، معهد الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٥، الصفحة ١٧٦.

(٨) انظر Lonergan, S. and Brooks, D. The Israeli Palestinian Conflict, Ottawa, International Development Research Center, 1994, p. 129.

(٩) انظر، س. روي، "The Gaza Strip..."، الصفحة ١٧٧.

(١٠) انظر Heller, M., A Palestinian State: the Implication for Israel, Cambridge, MA, Harvard University Press, 1983.

(١١) كانت نسبة ٤٤ في المائة من الأرض المصادرة قد صودرت لأغراض عسكرية، و ٢٠ في المائة لأسباب أمنية، و ٢١ في المائة لأغراض "الاستخدام العام" (مثل المناطق الخضراء أو المحميات الطبيعية)، و ٢١ في المائة يملكها ملاك غائبون. ويبلغ مجموع الأراضي المصادرة قرابة ٥٠٠ ٤ كيلومتر مربع منها زهاء ٢٨٠ كيلومتر مربع في قطاع غزه والباقي في الضفة الغربية. انظر الجمعية الأكاديمية الفلسطينية لدراسة الشؤون الخارجية، "الكتاب السنوي...".

الحواشي (تابع)

(١٢) انظـــر Awartani, H., "Agriculture development and policies in the West Bank and Gaza Strip" in Abed, G. (ed)., The Palestinian Economy, London, Routledge, 1988.

(١٣) انظـــر World Bank Developing the Occupied Territories: An Investment in Peace, Washington, D.C., 1993, vol. 4, p. 53.

(١٤) انظر "آفاق التنمية المستدامة..." (UNCTAD/ECDC/SEU/12).

(١٥) انظر مكتب العمل الدولي، "تقرير المدير العام، ملحق"، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ٨٢، ١٩٩٥.

(١٦) انظر، World Bank, "Developing..." vol. 6, p.35.

(١٧) استمد الرقم بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني من الجدول ٢. أما الرقمان الخاصان بالأردن وإسرائيل فقد استمدا من: World Bank, World Development Report, Washington, D.C., 1995.

(١٨) أخذت الأرقام لعام ١٩٩٣ من الجدول ٢، وتلك المتعلقة بالفترة ١٩٨٧ إلى ١٩٩١ من تقرير البنك الدولي المشار إليه في الحاشية ١٣ أعلاه، المجلد ٦، الصفحة ١٢.

(١٩) المرجع نفسه. والأرقام المتعلقة بالذكور البالغ عمرهم ١٥ عاماً فما فوق بالنسبة لسنوات الدراسة ومعدل المشاركة غير متسقة.

(٢٠) للاطـــلاع علـــى تحليـــل مفصـــل لقضايـــا الانتاجيـــة القطاعيـــة، انظر: "آفاق التنمية المستدامة..."(UNCTAD/ECDC/SEU/12).

(٢١) يمكن تسجيل الناتج المحلي الاجمالي للفرد على النحو التالي:

(الناتج المحلي الاجمالي/السكان) = (الناتج المحلي الاجمالي/العمالة)* (العمالة/قوة العمل)* (قوة العمل/السكان).

النسب الموازية لعام ١٩٩٣ تبلغ بدولارات الولايات المتحدة ما يلي:

الإسرائيلية: ١٣٢٧٣,٥ = (٤١٤٨٦,٦) (٠,٧٩٩) (٠,٤)

الفلسطينية: ١٣٩٥ = (١٠٢٢,٤) (٠,٦٠٣) (٠,٢٠٩)

ولو كان الاقتصاد الفلسطيني قد سجل معدلات العمالة/قوة العمل، وقوة العمل/السكان الاسرائيلية أو الأردنية، لكان الناتج المحلي الاجمالي للفرد كما يلي:

(الناتج المحلي الاجمالي/السكان) = (١٠٢٢,٤*١) (٠,٧٩٩) (٠,٤) = ٣٥٢٢,٨

(الناتج المحلي الاجمالي/السكان) = (١٠٢٢,٤*١) (٠,٨٧) (٠,٢٥) = ٢٣٩٧,٤

الحواشي (تابع)

(٢٢) بعد التوقيع مباشرة على إعلان المبادئ بين إسرائيل وفلسطين في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، عُقد مؤتمر دولي في واشنطن العاصمة تعهدت فيه البلدان المانحة بتخصيص قرابة ٢,٤ مليار دولار، على مدى الفترة ١٩٩٤-١٩٩٨، في شكل معونة لإعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة.

(٢٣) انظر Hamed, O. and Khano, M. "Palestinian banking sector: statistical review", Issue 2, Ramallah, Palestinian Economic Policy Research Institute (MAS), December 1995.

(٢٤) تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن مجموع المدخرات المتراكمة في الخارج لمصر والأدرن والجمهورية العربية السورية وإسرائيل بلغ في عام ١٩٩١ ما متوسطه ١٢٠ في المائة من الناتج القومي الاجمالي (انظر الجدول ٤). وبافتراض أن ذلك يشكل نسبة معولة فيما يتعلق بالضفة الغربية وقطاع غزة، فإن المدخرات في الخارج لعام ١٩٩٥ تصل إلى ٤,٣ مليار دولار، على أساس أن الناتج القومي الاجمالي لهذه السنة قد بلغ ٣,٥٨ مليار دولار (انظر الجدول ٢). وبما أن الظروف السائدة في الضفة الغربية وقطاع غزة قد تكون أكثر تشجيعاً على هروب رأس المال مما هي عليه في البلدان المجاورة، فإن هذا التقدير يعد متحفظاً جداً.

(٢٥) تشكل البيانات الاقتصادية الكلية للضفة الغربية وقطاع غزة منذ عام ١٩٩١ تقديرات مبنية على أساس سلاسل احصائية منقوصة. وهناك عدة تقديرات بديلة تنطوي على فروقات هامة (انظر الفصل الثاني).

(٢٦) انظر، "آفاق التنمية المستدامة..." (UNCTAD/ECDC/SEU/12) للاطلاع على النتائج المفصلة للبحوث التي أجراها الأونكتاد حول هذه القضية.

(٢٧) للاطلاع على رأي مهم حول دور فلسطين في الترتيبات الإقليمية المستقبلية انظر: Sayigh, Y.A. "Why Palestine is the proving ground for regional cooperation: strategies for the Middle East on year after autonomy" قُدم هذا البحث في مؤتمر معني بالتعاون الإقليمي نظمته مجموعات البحوث في أوروبا في جامعة ماينز، ومؤسسة بارتيلزمان في غوترسول، وانعقد في القاهرة من ٢١ إلى ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٥.

(٢٨) للاطلاع على تحليل مفصل لقطاع السياحة في الضفة الغربية وقطاع غزة، انظر "قطاع السياحة والخدمات المتصلة به في الأرض الفلسطينية في ظل الاحتلال الاسرائيلي" (UNCTAD/RDP/SEU/7).

(٢٩) ارتفع نصيب الخدمات في التجارة العالمية من ١٧ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى ٢٢ في المائة في عام ١٩٩٣، ويبدو أن معدله سيتسارع بسبب نمو الخدمات عن بُعد، وذلك وفقاً لتقرير البنك الدولي المعنون Claiming the Future: Choosing Prosperity in the Middle East and North Africa، واشنطن العاصمة، ١٩٩٥.

الحواشي (تابع)

(٣٠) للاطلاع على استعراض شامل للموضوع انظر، "Sources of social and economic statistics on the West Bank and Gaza Strip" (UNCATD/ECDC/SEU/10).

(٣١) للاطلاع على تقدير لخسائر الاقتصاد الفلسطيني في هذه الفترة، انظر "التطورات الاقتصادية الأخيرة في الأرض الفلسطينية المحتلة" (TD/B/1305).

(٣٢) للاطلاع على تحليل متعمق لأثر سياسة الإغلاق والتدابير المتصلة بالتجارة الخارجية الفلسطينية، انظر "تجارة السلع الفلسطينية في التسعينات: الفرص والتحديات" (UNCATD/GDS/SEU/1).

(٣٣) لجأت اسرائيل إلى إغلاق الضفة الغربية وقطاع غزة من وقت لآخر لأغراض أمنية منذ عام ١٩٩٣ مما أعاق دخول العمال الفلسطينيين والسلع الفلسطينية إلى إسرائيل وحركتهما بين مختلف مناطق الأرض الفلسطينية. كما شملت عمليات الإغلاق التي بدأت في أوائل عام ١٩٩٦ حدود الضفة الغربية - الأردن وقطاع غزة - مصر لفترة أسابيع عديدة في كل مرة، مما حرم آلاف العمال من دخلهم وتسبب في اختلال التجارة وتعطل الخدمات الطبية والتعليمية. وقد قدّر أحد الاقتصاديين الإسرائيليين التكلفة القصيرة الأمد المترتبة على الإغلاق بالنسبة لاقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة على النحو التالي (بالنسبة المئوية للانخفاض في الناتج المحلي الاجمالي):

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
الضفة الغربية	٣٩	٤٢	٣١	٢٧	٢٤	٢١	٢٠
قطاع غزة	٣٩	٥٥	٣٢	٣٩	٢٦	٢٤	٢٠

انظر Arie Arnon "Links between the Israeli and Palestinian economies" Mimao. وانظر أيضاً: "Israel and the occupied territories", Economist Intelligence Unit, Quarterly Report Third quarter, 1996, p. 33.

(٣٤) استمدت البيانات لعام ١٩٨١ من: "Selected statistical series on the balance of payments, foreign trade, population, labour force and employment of the occupied Palestinian territory (West Bank and Gaza Strip), 1968-1987" (UNCTAD/DSD/SEU/1). وتم حساب الأرقام الواردة في الجدول ٩ بالنسبة لتجارة السلع مع إسرائيل، والتقديرات للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٤ المتعلقة بالتجارة مع بقية أرجاء العالم، استناداً إلى Israel's balance of payments, Jerusalem, January 1997, and ICBS, بيانات مكتب الاحصاء المركزي الاسرائيلي، Israel Statistical Abstract 1996, Jerusalem, 1997. وتستند التقديرات للفترة ١٩٩٥-١٩٩٦ المتصلة بالتجارة مع بقية أرجاء العالم إلى البيانات المتوفرة لدى وزارة الاقتصاد والتجارة التابعة للسلطة الفلسطينية إضافة إلى الجداول التي قدمتها إدارة الشؤون الفلسطينية في وزارة الخارجية المصرية (بشأن التجارة مع مصر)، فضلاً عن المعلومات التي وفرتها إدارة الشؤون الفلسطينية في وزارة الخارجية الأردنية، بما في ذلك تقرير من إعداد غرفة تجارة عمان، نشر في صحيفة "القدس" بتاريخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ (بشأن التجارة مع الأردن، باستثناء تجارة الترانزيت).

الحواشي (تابع)

(٣٥) للاطلاع على تحليل لهذه الاختلالات في السبعينات والثمانينات، انظر "Prospects for sustained development of the Palestinian economy in the West Bank and Gaza Strip, 1990-2010: a quantitative framework" (UNCTAD/ECDC/SEU/6).

(٣٦) انظر حساب الدخل القومي:

$$GNP = Y = C + I + G + X - M + NFI$$

حيث:

GNP - الناتج القومي الاجمالي.

C - الاستهلاك الخاص.

I - الاستثمارات الخاصة والعامة.

G - الاستهلاك العام.

X - الصادرات.

M - الواردات.

NFI- دخل عوامل الانتاج الصافي.

Y - العائدات.

وبما أن الادخار العام $(S) = Y-C-G$، فإنه يمكن وضع المعادلة التالية:

$(I-S) = (M-X) - NFI$.

ويؤدي تقسيم الجانبين على Y إلى: فائض الواردات = فائض الواردات - دخل عوامل الانتاج الصافي (ويعبر عنها جميعاً كنسب من الناتج القومي الاجمالي).

ويظهر استخدام البيانات الواردة في الجدول ٧ أنه بينما انخفض فائض الواردات من ٤٠ في المائة في عام ١٩٩١ إلى ٣٤ في المائة في عام ١٩٩٥، فإن فائض الاستثمار ارتفع من ١٦ في المائة إلى ٢٨ في المائة. ويعود ذلك إلى انخفاض نسبة دخل عوامل الانتاج الصافي إلى الناتج القومي الاجمالي من ٢٥ في المائة إلى ٦,٥ في المائة في الفترة ذاتها.

(٣٧) لقد أدى هبوط دخل عوامل الانتاج خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ إلى انخفاض المدخرات الوطنية المقدرة من ٩٥ مليون دولار في عام ١٩٩٣ إلى ٣٧ مليون دولار في عام ١٩٩٤، وإلى رقم سلبي يبلغ ٢٧١ مليون دولار في عام ١٩٩٥ (وكل ذلك بأسعار ١٩٨٦ الثابتة)، كما يتضح من الجدول ٨.

(٣٨) يرى بعض المراقبين الفلسطينيين والدوليين أن أرقام البطالة هذه متحفظة جداً، وأن المعدلات الفعلية أعلى من ذلك بكثير. انظر، على سبيل المثال، "التطورات الاقتصادية الأخيرة ..." (TD/B/1305) ومكتب العمل الدولي، "تقرير المدير العام، ملحق"، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ٨٣، ١٩٩٦.

الحواشي (تابع)

(٣٩) يُغطى جزء من العجز بالمساعدات الدولية عن طريق "صندوق هولست" الائتماني الذي يديره البنك الدولي.

(٤٠) انظر Burgess and Stern "Taxation and Development", *Journal of Economic Literature*, vol. XXXI, June 1993, pp. 762-824.

(٤١) طبقاً للبروتوكول الذي يحكم العلاقات الاقتصادية بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية، تسدّد الأولى للثانية الرسوم الجمركية التي يتم تحصيلها على السلع التي ترسل عبر إسرائيل إلى الضفة الغربية وقطاع غزة. وتصل معظم الواردات الفلسطينية كجزء من الواردات الاسرائيلية وبالتالي لا تسدّد للسلطة الفلسطينية الرسوم الجمركية المتصلة بها. وللاطلاع على المزيد من التفاصيل، انظر Naqib, F. *A Preliminary Economic Policy Evaluation of the Tax System in the West Bank and Gaza Strip*, Ramallah, Palestinian *arrangements: Searching for* Research Institute (MAS), 1996, and M. Jawhary *"The Palestinian - Israeli trade fair revenue-sharing"*, Ramallah, Palestinian Economic Policy Research Institute (MAS), 1995.

- وردت إشارة إلى رقم عام ١٩٩٧ من قبل المدير العام للجمارك في وزارة المالية التابعة للسلطة الفلسطينية، وذلك في اجتماع نظمته وزارة الاقتصاد والتجارة التابعة للسلطة الفلسطينية في رام الله في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

(٤٢) انظر PCBS *Palestinian National Accounts - 1994, Preliminary Estimates*, Ramallah, 1997.

(٤٣) استُمدت هذه النسب المئوية من البيانات التي تستخدمها وزارة المالية في السلطة الفلسطينية وصندوق النقد الدولي. بيد أنه تجدر ملاحظة أن تقديرات مكتب الاحصاء المركزي الفلسطيني للحسابات الوطنية لعام ١٩٩٤ قد أثارت بعض الشكوك فيما يخص مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة في الناتج المحلي الاجمالي، حيث إن نصيبيهما يقدران بـ١٣ في المائة و١٢ في المائة على التوالي.

(٤٤) للاطلاع على تحليل لمراحل برنامج إعادة البناء والتنمية، انظر، "آفاق ..." (UNCTAD/ECDC/SEU/12)، الفصل الرابع.

(٤٥) للاطلاع على تحليل مفصل للسياسات والاستراتيجيات المطلوبة لقطاع الزراعة، انظر "آفاق ..." (UNCTAD/ECDC/SEU/12) و"Agriculture in the West Bank and Gaza Strip" (UNCTAD/DSD/SEU/Misc.5).

وانظر أيضاً البنك الدولي "Developing ...", Washington, D.C., 1993, vol. 4, p.39.

(٤٦) خسرت الزراعة الفلسطينية في الثمانينات الكثير من أسواق صادراتها التقليدية كنتيجة لازدياد تكاليف الإنتاج. وللاطلاع على تفاصيل ذلك، انظر El-Jafari, M., "Non-tariff barriers: the case of the West Bank and Gaza Strip agriculture exports", *Journal of World Trade*, vol. 25, No.3, June 1991, pp. 15-31.

الحواشي (تابع)

(٤٧) للاطلاع على المزيد من التفاصيل، انظر "آفاق ..."، (UNCTAD/ECDC/SEU/12), chapter IV.

(٤٨) وقعت السلطة الفلسطينية عقوداً حصرية مع شركات أجنبية وسمحت بإنشاء بعض الشركات التي تتمتع بقوة احتكارية. انظر: س. عبد الله "تقييم واستعراض جهود إعادة البناء والتنمية منذ بداية الفترة الانتقالية". بحث قدم في "ندوة إعادة البناء والتنمية في فلسطين". القاهرة، ٧-٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

(٤٩) لقد أعيد تأكيد هذا التفاهم الذي تم التوصل إليه بين السلطة الفلسطينية والأوساط المانحة، والذي كان قد وضع أصلاً في عام ١٩٩٦، وذلك في آخر اجتماع للفريق الاستشاري للجهات المانحة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. انظر World Bank press release "International community reaffirms support for Palestinian development", Paris, 15 December 1997.

(٥٠) للاطلاع على وصف مفصل لقطاع النقل في ظل الاحتلال الاسرائيلي، انظر "Developments in the services sector in the West Bank and Gaza Strip, 1967-1990" (UNCTAD/ECDC/SEU/7).

(٥١) يستمد ما يلي بصورة رئيسية من الفصل الرابع من الوثيقة "آفاق ..." (UNCTAD/ECDC/SEU/12).

(٥٢) هناك برنامج مفصل لاعادة تأهيل وإعادة بناء كافة البنى الأساسية الحيوية يرد في: "برنامج تنمية الاقتصاد الوطني الفلسطيني، ١٩٩٤-٢٠٠٠" الصادر عن دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط في منظمة التحرير الفلسطينية، تونس، ١٩٩٣.

(٥٣) انظر Economic development and cooperation in the Middle East and North Africa", Paper prepared by the World Bank at the request of the Multilateral Working Group on Regional Economic Development, October 1993 and "Public utilities in the West Bank and Gaza Strip" (UNCTAD/ECDC/SEU/2).

(٥٤) بما أن القطاع الخاص يوفر معظم خدمات الرعاية الصحية، فإن جوانب القصور التالية في تخصيص الموارد تصبح أكثر وضوحاً:

'١' تهيمن المستشفيات الصغيرة الحجم (أكثر من ثلثي جميع المستشفيات تحتوي على أقل من ١٠٠ سرير) على هذا القطاع وهي غير قادرة على الاستفادة من وفورات الحجم.

'٢' لقد تزودت بعض هذه المستشفيات بمعدات تكنولوجية رفيعة باهظة الثمن، وبالتالي فإنها تتقاضى رسوماً مرتفعة جداً لا يمكن أن يتحملها سوى قطاع صغير من المجتمع. انظر World Bank, "Economic development and cooperation ...".

الحواشي (تابع)

(٥٥) للاطلاع على تحليل لأسباب فشل الاتفاقات الاقليمية في الستينات بين بلدان أمريكا اللاتينية، انظر Bhagwati, J. "Regionalism and multilateralism: an overview", in Demelo and Panagariya (eds), *New Dimensions in Regional Integration*, Cambridge University Press, 1993; Balassa, B. and Stoutjesdik, A. "Economic integration among developing countries", IBRD, mimeo, 1994.

(٥٦) عندما تم وضع مشروع ميثاق "الغات" الأصلي في عام ١٩٤٧، لم تكن هناك أية أمثلة ذات شأن عن الترتيبات الاقليمية المتمثلة باتحادات جمركية، أو مناطق تجارة حرة. غير أن المادة الرابعة والعشرين من ميثاق منظمة التجارة العالمية تتضمن أحكاماً لضمان عدم قيام الأعضاء الذين يدخلون في ترتيبات من هذا القبيل بزيادة الرسوم والضرائب الأخرى المطبقة على الواردات من بلدان ثالثة. وأُدخلت منذ عام ١٩٧٩ مادة "تمكينية" تتيح للبلدان النامية فرصة منح الأفضليات لبعضها البعض ضمن إطار الترتيبات الاقليمية التي يتعين أن تتقيد بأحكام المادة الرابعة والعشرين. انظر Anderson and Blackhurst (eds.), *Regional Integration and the Global Trading System,* St. Martin's Press, 1993, chapter 19.
وتحدد الوثيقة الصادرة عن الغات تحت عنوان: "تفاهم بشأن تفسير المادة الرابعة والعشرين من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، ١٩٩٤" القواعد الواجب على أعضاء أي اتحاد جمركي أو منطقة تجارة حرة تلبيتها لتكون متفقة مع أحكام المادة الرابعة والعشرين.

(٥٧) يقول ريتشارد بلاكهورست وديفيد هاندرسون: "من المقبول على نطاق واسع أن توقيع معاهدة روما كان حافزاً رئيسياً لاتخاذ قرار البدء بجولة ديلون (١٩٦٠-١٩٦٢) وجولة كنيدي (١٩٦٤-١٩٦٧) من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف واختتامها بنجاح. أما التوسيع اللاحق للجماعة الأوروبية فكان عاملاً أساسياً في الشروع بجولة طوكيو (١٩٧٣-١٩٧٩)، وقد ساعد إدراج الخدمات المالية وغيرها من الخدمات في برنامج السوق الموحدة للجماعة الأوروبية على دفع عجلة المفاوضات بشأن الخدمات في جولة أوروغواي. وكان من الممكن أن تكون الخطوات لتحرير التجارة ما بعد عام ١٩٦٠ وتوسيع "الغات" إلى مجالات جديدة مثل الخدمات، أبطأ بكثير لولا بروز "التحدي التجاري" الناشئ عن تطور الجماعة الأوروبية". انظر "... Regional integration agreememts, world integration and the GATT", "Regional integration".

(٥٨) لقد شكلت الحواجز غير التعريفية أمام التجارة، ولا سيما المتطلبات المتعلقة بالمعايير، عائقاً أمام صادرات مصنعي البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة.

(٥٩) يسود الاعتقاد بأن التكامل الاقتصادي الأوروبي (الاتحاد الأوروبي) قد عزز بدرجة كبيرة المنافسة في الأسواق الأوروبية، وأن ذلك كان مسؤولاً بدوره عن نسبة كبيرة من المكاسب التي تعزى إلى هذا التكامل. انظر DeMelo and Panagariya, "New Dimensions ...", chapter 7.

(٦٠) وأهمها على الإطلاق ترتيب المنسوجات المتعددة الألياف الذي يقيّد صادرات المنسوجات من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة. ويقدَّر بأن هذا التقييد يكلف البلدان النامية ٢٤ مليار دولار سنوياً في شكل خسارة في حصائل صادرات المنسوجات والملابس وثمة تقديرات بأن تكلفة جميع القيود التي تفرضها البلدان المتقدمة على البلدان النامية تبلغ ٤٠ مليار دولار سنوياً في مجال الصادرات، مما يعني خفض الناتج المحلي الاجمالي بأكثر من ٣ في المائة. انظر Todaro, M. *Economic Development*, fifth edition, New York, Longman, 1994, p. 491.

الحواشي (تابع)

(٦١) وقّع قادة بلدان الجماعة الأوروبية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ معاهدة ماسترخت التي تنص على تحقيق الوحدة النقدية الكاملة في موعد أقصاه ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ بالنسبة لتلك البلدان التي تلبي شروطاً معينة. وتشمل المعاهدة، إلى جانب الأحكام النقدية، تدابير هامة تهدف إلى مواءمة السياسات الاجتماعية بين البلدان الأوروبية وتتعلق، في جملة أمور، بقواعد الهجرة وحماية المستهلك والسلامة في موقع العمل.

(٦٢) ربما كان نهج "القاعدة إلى القمة" مفضلاً لأسباب عديدة، منها أن بعض القطاعات قد تكون أكثر استعداداً من غيرها لتحرير التجارة، باعتبار أن هناك درجات متفاوتة من التكامل فيما بين القطاعات في مختلف البلدان.

(٦٣) للاطلاع على تحليل مفصل ومفيد للتجارب الماضية في مجال التكامل الاقليمي بين البلدان النامية انظر: DeMelo and Panagariya, "New Dimensions ...", chapters 8, 9 and 13. وللاطلاع على المزيد من المعلومات المتصلة بهذه النظرية، انظر *Economic Integration in West Asia*, United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), Baghdad, 1985.

(٦٤) للاطلاع على تحليل للأسباب الكامنة وراء فشل المحاولات الماضية لتحقيق التكامل بين البلدان العربية، انظر ESCWA, "Economic integration ..." and "*Report on a programme for technical cooperation for trade development in the Arab region*" (UNDP/UNCTAD/ITC), Geneva, March 1992.

(٦٥) للاطلاع على تحليل للفرق بين البلدان المتقدمة والنامية فيما يتعلق بأثر تحرير التجارة، انظر Robson, R., *The Economies of International Integration*, third revised edition, Allen & Unwin, 1987, chapter 11.

(٦٦) تتضمن الأمثلة على ذلك انهيار الاتحاد البرتغالي، واتحاد افريقيا الوسطى، والسوق المشتركة لأمريكا الوسطى واتحاد أفريقيا الشرقية. وكان الشركاء الأقوى الذين استأثروا بمنافع هذه المخططات هم على التوالي البرتغال وروديسيا الجنوبية والسلفادور وكينيا. وللاطلاع على المزيد من التفاصيل انظر Robson, R., "*The economies ...*".

(٦٧) انظر Edwards. C., *The Fragmented World: Competing Perspectives on Trade, Money and Crisis*, Methuen, 1985, p. 229.

(٦٨) تتصل وفورات الحجم الداخلية بزيادة الانتاجية الناشئة عن اتساع حجم الشركة ذات الصلة. أما الوفورات الخارجية فتحدث عندما تزداد انتاجية شركة ما كنتيجة للتوسع في الصناعة أو الاقتصاد، ذلك وذلك بصورة مستقلة عن اتساع حجم الشركة.

الحواشي (تابع)

(٦٩) تأسست رابطة أمم جنوب شرق آسيا في بانكوك في عام ١٩٦٧ لتسريع خطى التقدم الاقتصادي وتعزيز الاستقرار في تلك المنطقة. وبدأت بأربعة أعضاء، ولكنها تضم الآن ما مجموعه ستة أعضاء: ماليزيا وسنغافورة وتايلند وأندونيسيا وبروني والفلبين. وللاطلاع على المزيد من التفاصيل انظر Hodder, R. "The West Pacific Rim" in Gibb, R. and Michalk, W. (eds.) Continental Trading Blocs, John Wiley & Sons, 1994.

(٧٠) لقد شجع الاصرار على إدراج تحرير التجارة في البرامج الشاملة لإعادة هيكلة سياسات الاصلاح الاعتقاد الخاطئ بأنه لا يمكن تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي دون تحرير النظام التجاري في الوقت نفسه. والواقع أن تحرير التجارة ليس ضرورياً ولا مستصوباً من أجل استقرار الاقتصادات الكلية. فهو ليس ضروريا لأن السياسة التجارية هي التي تحدد درجة انفتاح اقتصاد ما، وليس ميزانه التجاري (أو حسابه الجاري). أما الأخير فيتحدد عن طريق التوازن بين الدخل القومي والاستيعاب المحلي الذي يتأثر بدوره بأسعار الصرف والمركز المالي للحكومة المعنية. وهو ليس مستصوباً لأنه يمكن أن يخلق الضغوط على أسعار الصرف مما يلحق الضرر بالاستقرار في الاقتصادات الكلية. وخلال أية فترة اضطراب في الاقتصادات الكلية، مثل فترات التضخم، تتطلب استعادة الاستقرار تحسن أسعار الصرف بغية تخفيض الإنفاق، في حين أن انخفاض أسعار الصرف يكون مستصوباً إذا حصل في الوقت نفسه انخفاض كبير في التعريفات، مما قد يؤدي إلى تفاقم وضع الميزان التجاري. وللاطلاع على تحليل مفصل للعلاقة بين اصلاح التجـــارة واستقرار الاقتصاد الكلي، انظـر Rodrik, D., "The limits of trade policy reform in developing countries", The Journal of Economic Perspectives, Vol. 6, no. 1, winter 1992, pp. 87-105.

(٧١) تشكل حالة صناعة الصلب في جمهورية كوريا أحد أبرز الأمثلة على صناعة بدأت بحماية كاملة من قبل الدولة ونجحت في التحول إلى صناعة رائدة في العالم تتصف بالكفاءة الشديدة وتتوجه نحو التصدير. ويقول بيتر إيفانز في كتابه Embedded Autonomy (Princeton University Press, 1995, pp. 74-77) إن حكومة جمهورية كوريا تقدمت في الستينات بطلب إلى البنك الدولي ومراكز التمويل الغربية لتمويل مصنع صلب متكامل واسع النطاق على الشاطئ الجنوبي الشرقي لكوريا. وقد رفض الطلب لأنه "ليس من المعقول أن تفكر كوريا بأن تصبح منتجة للصلب على نحو جدي. فكوريا ليس فيها ركاز الحديد ولا الفحم وليس لديها أية تجربة ماضية في الصناعات الثقيلة. ومن الأفضل لها أن تتمسك بميزتها النسبية وأن تعمل على جعل صناعة القطن فيها أكثر قدرة على التنافس". لكن هذا الجواب لم يثن حكومة جمهورية كوريا، فقد أنشأت، ببعض المساعدات المالية والتقنية من اليابان، شركة بوهانغ للحديد والصلب المحدودة. وكان هذا الاستثمار أكبر استثمار قامت به جمهورية كوريا على الاطلاق (٣,٦ مليار دولار)، وتحملت الحكومة كامل المسؤولية عن ذلك. أما اليوم فقد أصبحت شركة بوهانغ للحديد والصلب المحدودة إحدى أكبر وأكفأ صناعات انتاج الصلب في العالم، وهي تحقق الأرباح في الوقت الذي تبيع فيه قضبان الصلب الملفوف في كوريا بنصف السعر الرسمي السائد في الولايات المتحدة، وهي تصدر ٣٠ في المائة من انتاجها. وعلاوة على ذلك، فقد لعبت دوراً في ظهور صناعات أساسية مثل بناء السفن والسيارات. واكتسبت سمعة عالمية إلى حد دفع بشركة للصلب في الولايات المتحدة "عندما أرادت تحديث مصنعها في بيتسبرغ في عام ١٩٨٦، إلى الدخول في مشروع مشترك مع شركة بوهانغ للحديد والصلب المحدودة للاستفادة من خبرة الأخيرة في مجال التصميم".

الحواشي (تابع)

(٧٢) تأسس الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي في عام ١٩١٠. وقد أعيد التفاوض كلياً على هيكله في عام ١٩٦٩، وأدخلت عليه تعديلات بعد ذلك في الأعوام ١٩٧٦ و١٩٨١ و١٩٩٠. ويضم الاتحاد جنوب أفريقيا وبوتسونا وليسوتو وناميبيا وسوازيلند. ويكاد الناتج المحلي الاجمالي لجنوب أفريقيا يساوي ٢٥ مرة مجموع ناتج البلدان الأربعة الأخرى. وتتوفر للاتحاد مجموعة ايرادات تحول إليها الرسوم الجمركية على الواردات والضرائب الجمركية والضرائب الإضافية على السلع المحلية. ويتم توزيع هذه الايرادات على أساس الصيغة التالية:

$Si = \{(Mi + DI) / (M + D)\}$. P. (1.42)، حيث:

Si = نصيب البلد (I) من البلدان الأربعة غير جنوب أفريقيا.

Mi = واردات البلد (I) بما في ذلك واردته من الأعضاء الآخرين في الاتحاد.

Di = قيمة جميع السلع المنتجة والمستهلكة في البلد (I)، والخاضعة للمكوس والضرائب الإضافية.

M = واردات البلد (I) بما في ذلك وارداته من أعضاء الاتحاد الآخرين.

D = قيمة جميع السلع المنتجة والمستهلكة في البلد (I) والخاضعة للمكوس والضرائب الإضافية.

P = اجمالي ايرادات الجمارك والمكوس والضرائب الإضافية في التجمع.

ونصيب جنوب أفريقيا هو المتبقي بعد أن تأخذ البلدان الأربعة الأخرى حصتها وفقاً للصيغة الواردة أعلاه. وتجدر ملاحظة أن نصيب أي واحد من هذه البلدان الأربعة يضرب بـ١,٤٢ لتعويضه عن القبول بالتعريفة الخارجية المشتركة التي وضعتها جنوب أفريقيا لحماية منتجاتها وللتعويض عن مشكلة الاستقطاب، أي تركيز الصناعة والتجارة لصالح جنوب أفريقيا. وللاطلاع على المزيد من التفاصيل فيما يتعلق بآليات الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي انظر: Kanafani, N. Trade Relations between Israel and Palestine: Free Trade Area or Custom Union, Ramallah, Palestine Economic Policy Research Institute (MAS), October 1996. وانظر أيضاً Jawhary, M., "The Palestinian-Israeli Trade arrangements....", section 2.

(٧٣) لقد استخدمت كلمتا المركز والأطرف هنا بمعناهما الدقيق: 'المركز' يتصل بكل طرف، ولكن الطرف لا يتصل إلا بالمركز.

(٧٤) لقد أصبح نظام "المركز والأطراف" موضع اهتمام إبان المفاوضات الجارية بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك بشأن منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية. فقد دخلت كندا المفاوضات بغية تجنب كونها "طرفاً" بالنسبة للولايات المتحدة التي ستحتل موقع "المركز". وبعد توقيع اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، أصبح العديد من بلدان أمريكا اللاتينية التي تفكر بإقامة منطقة تجارة حرة مع الولايات المتحدة تخشى الآن أن تتحول إلى "أطراف" في ترتيبات معقدة وتمييزية. وللاطلاع على تحليل لنظام "المركز والأطراف"، انظر: Anderson and Blackhurst "*Regional Integration* ...", p. 337, and Lipsey, R., "*Getting there: the path to an hemispheric FTA*", a paper presented to a workshop on "US-Latin American Trade Relations in the 1990s", Overseas Development Council, Washington, D.C. Mimeo, 1991.

الحواشي (تابع)

(٧٥) الواقع أن العديد من الدراسات المتصلة بالنجاح الذي حققته شرق آسيا تؤكد الدور الداعم القوي الذي لعبته الحكومات. وللاطلاع على تحليل مفيد بشأن دور الحكومات في النمو الاقتصادي في شرق آسيا، انظر: Bradford, C., "East Asian models: myths and lessons" in Lewis, J.P. and Kallab, V., (eds.), *Developing Strategies Reconsidered*, Washington, D.C., Overseas Development Council, 1996, Chapter 5.

(٧٦) للاطلاع على مزيد من التفاصيل انظر: DeMelo and Panagariya, "New dimensions ....".

(٧٧) انظر: Ghantus, E. *Arab Industrial Integration*, London, Croom Helm, 1982.

(٧٨) انظر: Wilson, R., *Economic Development in the Middle East*, London, Routledge, 1995.

(٧٩) المرجع نفسه.

(٨٠) انظر أيضاً: UNDP/UNCTAD/ITC, "Report on a programme for technical cooperation ..."; Amin, S., The Arab Economy Today, London, Zed Books Ltd., 1982, and Wilson, R., "Economic development ...".

(٨١) انظر: Wilson, R.، المرجع السابق، الصفحة ١٧٣.

(٨٢) انظر: UNDP/UNCTAD/ITC, "Report on a programme for technical cooperation ...", Chapter III.

(٨٣) المرجع نفسه.

(٨٤) المرجع نفسه.

(٨٥) انظر: "اتفاق تيسير نمو التجارة بين الدول العربية"، صادر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، دائرة الشؤون الاقتصادية، تونس، ١٩٨٢.

(٨٦) استكمل بناء مطار صغير في غزة بحلول عام ١٩٩٧ لكن المفاوضات بشأن تشغيله لم تكن قد اختتمت في أوائل عام ١٩٩٨.

الحواشي (تابع)

(٨٧) للاطلاع على وصف مفصل للصعوبات التي يواجهها الفلسطينيون في التجارة عبر نقاط الدخول الإسرائيلية، انظر: *"Trade for Peace in the new Middle East: Measures to Enhance Trade between Egypt, Jordan, Isreal and the Palestinian territories"*,

وهي دراسة أجرتها غرفة التجارة الألمانية - العربية، القاهرة، بموجب عقد مع لجنة الاتحادات الأوروبية، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.

(٨٨) المرجع نفسه، الصفحة ٢٦.

(٨٩) إن لهذا الإجراء ميزة إضافية تتمثل في إحداث تسرّب ضريبي لصالح إسرائيل. ويرد بحث أكثر تفصيلاً لهذه القضية في الفصل الرابع.

(٩٠) هناك ٧٠٠ كيلومتر من الطرق الرئيسية، و٨٠٠ كيلومتر من الطرق الفرعية، و٥٠٠ كيلومتر من الطرق المحلية. ويقدّر أن ٤٠ في المائة من طرق الضفة الغربية بحاجة إلى اصلاحات فورية. انظر "Trade for peace ...", p.20.

(٩١) السلع المدرجة في القائمتين ألف'١' وألف'٢' المحددتين بموجب اتفاق بين إسرائيل وفلسطين لا تخضع للوائح الإسرائيلية، ويحق للسلطة الفلسطينية اختيار تعريفاتها.

(٩٢) انظر: Halevi, N., "International trade", a paper presented to a conference on Sustaining Middle East Peace Through Regional Cooperation, Amsterdam, 17-19 October, 1994.

(٩٣) للاطلاع على وصف سرد مفصل للضرائب المطبقة في إسرائيل على الضفة الغربية وقطاع غزة، انظر: "... A preliminary evaluation" و Naqib, F.

(٩٤) كان هناك في نهاية عام ١٩٩٣ مصرفان عربيان فقط لهما ١٣ فرعاً في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبحلول نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٦، كان هناك ١٣ مصرفاً و٦٠ فرعاً. ومن الجدير بالذكر أن النظام المصرفي تهيمن عليه المصارف الأجنبية. ولم يكن هناك حتى حزيران/يونيه ١٩٩٦ سوى ثلاثة مصارف لها ١٥ فرعاً أسست محلياً. وقد كانت هذه المصارف ناجحة تماماً في تعبئة الخدمات المحلية، بيد أن قدرتها على توجيه المدخرات إلى المستثمرين المحليين محدودة جداً. وأهم العوامل التي تثبط الإقراض للمستثمرين هي انعدام الضمانات التبعية المقبولة (انعدام أسواق رأس المال) والشكوك السياسية والاقتصادية. وللاطلاع على تحليل مفصل للأنشطة المصرفية في الضفة الغربية وقطاع غزة في السنوات الثلاث الماضية، انظر: Hamed. O. *The Palestinian Banking System: Reality and Potential*, Ramallah, Palestinian Economic Policy Research Institute (MAS), December 1996.

(٩٥) "Palestinian merchandise trade ..." (UNCTAD/GDS/SEU/1).

الحواشي (تابع)

(٩٦) انظر "Trade for peace ...", p. 57.

(٩٧) يبين الجدول التالي، على سبيل المثال، تكوين الصادرات والواردات الفلسطينية في عامي ١٩٨٦ و١٩٩٣.

١٩٨٦

	إسرائيل	الأردن	البلدان الأخرى
	٪	٪	٪
الصادرات	٧٣	٢٤	٢
الواردات	٩٦	١	٣

١٩٩٣

	إسرائيل	الأردن	البلدان الأخرى
	٪	٪	٪
الصادرات	٨٢	١٤	٤
الواردات	٩٤	٣	١

حُسبت هذه النسب استناداً إلى الجداول ٣ و٤ و٥ و٦ الواردة في "El- Jafari, M., External merchandise trade ...".

(٩٨) للاطلاع على تحليل مفصل للعلاقات التجارية بين إسرائيل والاقتصاد الفلسطيني حتى أوائل التسعينات، انظر: "التجارة الخارجية الفلسطينية في ظل الاحتلال الإسرائيلي" (UNCTAD/RDP/SEU/1)؛ "Main features of demoestic and External merchandise trade of the West Bank and Gaza Strip" (UNCTAD/ECDC/SEU/5);
و"التطورات في اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة" (TD/B/41(1)/3).

(٩٩) نُشرت الاتفاقات الإسرائيلية الفلسطينية أيضاً كوثائق للأمم المتحدة، انظر: *Protocol on Economic Relations between the Government of Israel and the PLO, representing the Palestinian People* (A/49/180, S/1994/727 of 20 June 1994), p. 125.

(١٠٠) للاطلاع على وصف مفصل لهذه الخطط الموجهة نحو النمو، انظر: "Prospects for sustained development ..." (UNCTAD/ECDC/SEU/6) and "Prospects ..." (UNCTAD/ECDC/SEU/12), chapters III and IV.

الحواشي (تابع)

(١٠١) للاطلاع على تحليل مفصل للوائح التي تحكم الفترة الانتقالية كما وردت في البروتوكول، انظر المرجع نفسه، الفصل الثاني.

(١٠٢) بموجب البروتوكول، يجوز دخول السلع الصناعية الفلسطينية إلى الأسواق الإسرائيلية دون الخضوع إلى تعريفات، مع أنه يجب الوفاء بالمعايير الإسرائيلية. ويجوز للسلع الزراعية الفلسطينية أيضاً أن تدخل بحرية باستثناء الحصص المحددة حتى عام ١٩٩٨ والمتعلقة بالدواجن والبيض والبطاطا والخيار والطماطم والبطيخ. انظر "البروتوكول ..." (A/49/180, S/1994/727)، المادة الثامنة.

(١٠٣) بموجب البروتوكول، يسمح للجانب الفلسطيني باستيراد عدد محدود من السلع من أو عبر الأردن ومصر. وتحدد السلع في ثلاث قوائم في الملحقين الأول والثاني بالبروتوكول. وتحدد القائمة ألف-١ السلع المنتجة في مصر، أو الأردن أو البلدان العربية الأخرى (ويجوز أن يكون انتاج خمسي هذه السلع في مصر والأردن فقط). وتتألف القائمة ألف-٢ في معظمها من مواد غذائية، ويمكن أن تنشأ هذه عن بلدان عربية أو غيرها لكنه يتم الاتفاق على كميتها بين الطرفين بطريقة تعكس احتياجات الاستهلاك الفلسطيني. ويكون تقدير هذه الاحتياجات مبنياً على أفضل البيانات المتاحة المتعلقة بالاستهلاك السابق. وأخيراً تحدد القائمة باء "سلعاً إنمائية" معينة لازمة لأغراض الاستثمار وإعادة البناء.

(١٠٤) يقول آري آرنون: "لا توجد أرقام محددة على نحو صريح في البروتوكول فيما يتعلق بتدفق اليد العاملة من الاقتصاد الفلسطيني إلى إسرائيل، أما الأرقام الضمنية فهي بين ٠٠٠ ٧٠ و٠٠٠ ١٢٠". ويشار أيضاً إلى الرقم ٠٠٠ ١٠٠ إلى ٠٠٠ ١٢٠ باعتباره الرقم المقدر الوارد في: Ben-Shachar, H.,"Israel and the Palestinians - towards integration or separation? The economic aspect", Discussion Paper, The Steinmitz Center for Peace Research, Tel Aviv University, 1995.

(١٠٥) بلغت نسبة العمل في إسرائيل ٣٠ في المائة من قوة العمل في عام ١٩٩٢، و٢٥ في المائة في عام ١٩٩١. انظر الجدول ٦.

(١٠٦) ينص البروتوكول على أنه "إذا أوقف أي من الجانبين الحركة الاعتيادية مؤقتاً، فإنه يعطي الجانب الآخر اشعاراً فورياً بذلك، ويجوز للجانب الآخر أن يطلب مناقشة المسألة في اللجنة الاقتصادية المشتركة". "البروتوكول ....."، (A/49/180, S/1994/727)، المادة السابعة.

(١٠٧) انظر: The Economist Intelligence Unit, "Israel and the occupied territories", third quarter, 1996.

الحواشي (تابع)

(١٠٨) فرضت إسرائيل حالات اغلاق متقطعة على الضفة الغربية وقطاع غزة منذ عام ١٩٩٠. وأقيمت نقاط التفتيش العسكرية وحرم الفلسطينيون من الدخول إلى إسرائيل، وتعرض الوصول إلى القدس وحرية الحركة بين الجزأين الجنوبي والشمالي من الضفة الغربية للتعطيل. وشملت الإغلاقات التي بدأت في شباط/فبراير ١٩٩٦ حدود الضفة الغربية مع الأردن وغزة مع مصر على مدى أسابيع عديدة، مما حرم آلاف العمال من دخلهم، وأخل بالتجارة وبتوفير الخدمات الطبية والتعليمية. ويقدّر الاقتصادي الإسرائيلي آري آرنون أن التكلفة القصيرة الأجل المترتبة على الإغلاقات بالنسبة لاقتصادي الضفة الغربية وقطاع غزة هي على الوجه التالي:

(بالنسب المئوية من الناتج القومي الإجمالي)							
	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
الضفة الغربية	٣٩	٤٢	٣١	٢٧	٢٤	٢١	٢٠
قطاع غزة	٣٩	٥٥	٣٢	٣٩	٢٦	٢٤	٢٠

(١٠٩) من الواضح أنه يمكن تغيير هذه الممرات وفقاً للاتفاق النهائي بشأن الحدود.

(١١٠) انظـــــر: Kleiman, E. "Does Israel need foreign workers", Discussion paper 96.03, Falk Institute for Economic Research, Jerusalem, 1996 (in Hebrew).

(١١١) للاطلاع على دراسة مفصلة لآليات الإجراءات عبر الحدود، بما فيها إجراءات التنزيل والتحميل "من ظهر إلى ظهر"، انظر "تجارة السلع الفلسطينية ..." (UNCTAD/GDS/SEU/1). وقد خلصت دراسة أخرى لهذه القضايا إلى نتيجة مفادها أن "أحد الحلول قد يتمثل في تسليم السلع إلى مرفق تخزين محلي مرخص له يمكن إجراء عمليات التفتيش الأمنية فيه من قبل ممثلي السلطات المعنية. ومن ثم يتم نقل السلع في حاويات من مستودع إلى آخر. وتُحلّ المشكلة الأمنية بختم الحاوية. وليس على موظفي الحدود عندئذ سوى فحص الختم والتأكد من سلامته": وترد هذه الدراسة في: ".... Trade for Peace"، الصفحة ١٠.

(١١٢) هناك الآن عدة "ممرات" تخضع لضوابط صارمة نسبياً بين إسرائيل وقطاع غزة، وتعنى على التوالي بعمليات التجارة وتدفقات اليد العاملة والتحركات الأخرى للأشخاص.

(١١٣) كلفت اللجنة الاقتصادية المشتركة بموجب البروتوكول بتولي "متابعة تنفيذ هذا البروتوكول والبت في المشاكل المتصلة به والتي قد تنشأ من حين لآخر" "البروتوكول...." (A/49/180, S/1994/727)، المادة الثانية.

الحواشي (تابع)

(١١٤) تنص الفقرة ١٥ من المادة الثالثة من البروتوكول على أن "تستند تصفية الإيرادات المتأتية من جميع ضرائب الواردات والرسوم بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية إلى مبدأ مكان الوجهة النهائية. وعلاوة على ذلك، تخصص تلك الإيرادات من الضرائب للسلطة الفلسطينية حتى ولو تولى الاستيراد مستوردون إسرائيليون عندما تكون الوجهة النهائية المذكورة صراحة في وثيقة الاستيراد هي شركة مسجلة لدى السلطة الفلسطينية وتزاول نشاطاً تجارياً في المناطق"، المرجع نفسه (A/49/180, S/1994/727).

(١١٥) يستعين تجار الجملة الفلسطينيون والشركات الفلسطينية بالتجار الإسرائيليين للاستيراد من بقية أرجاء العالم (باستثناء الواردات من مصر والأردن) وذلك لسببين رئيسيين: الأول أن الاستيراد عن طريق التجار الإسرائيليين أقل تكلفة وأوفر للوقت (انظر الفصل الثالث)؛ والثاني أنه يمكن للواردات الفلسطينية، باعتبارها جزءاً من شحنات الواردات الإسرائيلية الأكبر حجماً، الاستفادة من الخصم الذي يعطى على الشحنات بالجملة.

(١١٦) انظر "... Jawhary, M., "the Palestinian-Isreali trade arrangements.

(١١٧) بلغت قيمة ضريبة القيمة المضافة على الواردات من إسرائيل في عام ١٩٩٥ ما مقداره ١٨٥ مليون دولار. وبافتراض أن الرسوم الجمركية تبلغ في المتوسط ٢٤ في المائة، وأن معدل ضريبة القيمة المضافة هو ١٧ في المائة، يمكن حساب القيمة الإجمالية للواردات بـ(١٨٥) / ((٠,١٧) * (١+٠,٢٤)) = ٨٧٦ (مليون دولار). وباستخدام فرضية جوهري بأن ٦٠ في المائة من الواردات هي من منشأ غير إسرائيلي، فإن قوات الإيرادات من الواردات غير المباشرة يصل إلى ١٢٧ مليون دولار. لكن ثمة ما يبعث على الاعتقاد بأن فرضية الـ٦٠ في المائة متحفظة جداً، وأنه من المرجح أن يكون الرقم ما بين ٧٠ و٧٥ في المائة، كما يتبين من التقرير السنوي لبنك إسرائيل (١٩٨٨). وهذان الرقمان يزيدان الإيرادات الفائتة المقدرة إلى ١٤٧ و١٥٨ مليون دولار على التوالي.

(١١٨) انظر الفصل الثالث.

(١١٩) للاطلاع على تحليل لهذه الآثار انظر: Krugman, P. and Obstfeld, M., International Economies: Theory and Policy, third edition, Harper Collins College Publisher, 1994, chapter 8, and Thirllwall, A., Growth and Development, fifth edition, Macmillan, 1994, chapter 5.

(١٢٠) يكون الاقتصاد المتقدم على العموم أكثر انتاجية في غالبية القطاعات. وبمقدور الاقتصاد الصغير أن يصدر إلى اقتصاد كبير السلع التي لا تتمتع بميزة مطلقة في الانتاج، شرط أن تكون جوانب القصور في انتاجها أضيق نطاقاً وأن تقبل اليد العاملة أجوراً أدنى من تلك السائدة في الاقتصاد الأكبر. كما أن حرية تنقل اليد العاملة تحفز العمال على الانتقال من صناعات الاقتصاد الصغير المتدنية الأجور إلى صناعات الاقتصاد الكبير العالية الأجور، مما يقضي تدريجياً على الأول ويساعد على توسع الأخير. وعلى المدى الطويل، لا يمكن لأي صناعة أن تستمر في الاقتصاد الصغير ما لم تتمتع بميزة مطلقة على نظيرتها في الاقتصاد الأكبر، وهذا يعني هيمنة الصناعات التي تستخدم المهارات المتدنية.

الحواشي (تابع)

(١٢١) للاطلاع على تحليل لتكلفة الانتاج الزراعي في الضفة الغربية وقطاع غزة مقارنة بالأردن، انظر: Awartani, H., Palestinian - Jordanian Agricultural Relations: Constraints and Prospects, Nablus, Center for Palestine Research and Studies (CPRS), 1994.
وللاطلاع على تحليل مماثل فيما يخص الألبسة والمنتجات الصيدلانية والأحذية، انظر: Makhool, B., "Competitiveness of Palestinian Industry vs. Jordanian Industry", Ramallah, Palestinian Economic Ploicy Research Institute (MAS), 1996.

(١٢٢) المرجع نفسه.

(١٢٣) للاطلاع على تحليل مفصل لظاهرة "المرض الهولندي"، انظر: Gorden, W. M. and Neary, J.R. "Booming sector and de-industrialization in a small open economy", *economic journal*, 92, 1982, p. 114.

(١٢٤) إن المساهمة المتدنية جداً للزراعة في الناتج المحلي الاجمالي والصادرات تعكس بصورة رئيسية التحول السريع للاقتصاد الإسرائيلي في اتجاه أنشطة التكنولوجيا الرفيعة، إضافة إلى التخفيض الكبير في الاعانات الحكومية للزراعة في السنوات الأخيرة.

(١٢٥) انظر: Lonergan S. and D. Brooks, Watershed: *The Role of Fresh Water in the Israeli - Palestinian Conflict*, Ottawa, International Development Research Centre, 1994, p. 79.

(١٢٦) انظر "آفاق للتنمية ..." (UNCTAD/ECDC/SEU/12)، الصفحة ٢٠.

(١٢٧) للاطلاع على المزيد من التفاصيل فيما يتعلق بالتعاقد من الباطن في فترة ما قبل عام ١٩٩٠، انظر "التجارة الخارجية الفلسطينية في ظل الاحتلال الإسرائيلي" (UNCTAD/RDP/SEU/1). وللاطلاع على دراسة أكثر تعمقاً صدرت مؤخراً حول هذا الموضوع، يمكن الرجوع إلى: Mansour A. and B. Destremau, *"Palestine and Israel: subcontracting in the garment industry"*, Remallah, Palestinian Economic Policy Research Institute (MAS), December 1997.

(١٢٨) ينطوي مبدأ الدولة الأكثر رعاية على أن أي تخفيضات تعريفية تمنح إلى أي شريك ينبغي أن تمنح لجميع الشركاء التجاريين. وهذا يعتبر حجر الزاوية في اتفاق "الغات". لكن هناك استثناءين في غاية الأهمية يتمثلان في الاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة.

(١٢٩) انظر "Trade for Peace ....", p. 26.

(١٣٠) المرجع نفسه.

الحواشي (تابع)

(١٣١) تعود ملكية المصفاة إلى الشركة الإسرائيلية الخاصة "مركاب"، (٤٠ في المائة)، وشركة مصرية خاصة (٤٠ في المائة). والشركة المصرية العامة للبترول (٢٠ في المائة). وقد تم تمويل المشروع بما قيمته ٢٤٠ مليون دولار من أسهم المالكين، وقرض قدره ٣٠٠ مليون دولار من بنك الاستثمار الأوروبي، وضمانة قرض قدرها ١٥٠ مليون دولار من الحكومة الإسرائيلية للموردين الإسرائيليين، وقروض تجارية تبلغ ٥٧٠ مليون دولار. وستنتج المصفاة البنزين، وزيت الطائرات النفاثة، وغير ذلك من المقطّرات المتوسطة ويتوقع أن تولد أنشطة كبيرة في أواخر مراحلها. المرجع نفسه، الصفحة ٦٧.

(١٣٢) لقد تركت سرعة التطبيع بين الأردن وإسرائيل انطباعاً قوياً لدى وسائط الإعلام الدولية التي كثيراً ما أشارت إليه باسم "السلام الدافئ" مما ينطوي على مقارنة مع "السلام البارد" بين إسرائيل ومصر. وثمة اعتقاد متزايد في بعض الدوائر العربية، ولا سيما في مصر، بأن "السلام الدافئ" يناسب هدف السياسة الإسرائيلية الرامية إلى إقامة وحدة اقتصادية مع الأردن والاقتصاد الفلسطيني، باعتبارها خطوة أولى نحو اقامة تحالفات أوسع نطاقاً مع بلدان المشرق العربي ككل، بينما يتم تهميش دور مصر. انظر: محمد سيد أحمد، "مصر وإسرائيل والمعاهدة النووية" مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٢، ربيع ١٩٩٥، الصفحات ٧١-٧٧. وس. حافظ "الشرق أوسطية: من التطبيع إلى التكامل"، صحيفة الأهرام، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.

(١٣٣) كان أمل الكثيرين في الأردن بأن يعوض فتح أبواب التجارة مع إسرائيل عن خسارة أسواق الصادرات إلى العراق والخليج، ولا سيما بالنسبة للمنتجات الزراعية. وقد أعرب المسؤولون التجاريون الأردنيون في المقابلات التي أجريت معهم لدى إعداد هذه الدراسة في نيسان/أبريل ١٩٩٦ عن خيبة أملهم إزاء رفض موظفي الجمارك الإسرائيليين السماح بدخول البندورة الأردنية إلى إسرائيل بسبب عدم استيفائها للمواصفات المحددة.

(١٣٤) في حزيران/يونيه ١٩٩٤، نقل عن وزير الصناعة والتجارة الإسرائيلي قوله بأن حجم التجارة بين إسرائيل والمغرب بلغ ما يقارب ١٠٠ مليون دولار (صحيفة يديعوت أحرنوت، ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤). وأضاف قائلاً إن الصادرات تكاد توازي الواردات وتشمل المنسوجات والمنتجات الزراعية والسياحة. ومن الجدير بالملاحظة أن التجارة مع البلدان العربية، باستثناء مصر والأردن والأرض الفلسطينية، لا تظهر في الاحصاءات الرسمية الإسرائيلية وبالتالي فإنه يصعب التأكد من صحة هذه الادعاءات.

(١٣٥) لم تشارك الجمهورية العربية السورية ولبنان في مجموعات التفاوض المتعددة الأطراف على أساس أنه ينبغي تحقيق التسوية السياسية قبل البدء بالتعاون الاقتصادي الإقليمي.

(١٣٦) انظر *The Economist*, 4-10 Novermber, 1995, p. 48.

(١٣٧) وفقاً لأحد التنبؤات السابقة، يمكن أن تصل التجارة الإسرائيلية مع البلدان العربية إلى ٢,٥ مليار دولار مع نهاية القرن - نائب مدير دائرة الشؤون الاقتصادية في وزارة الخارجية الإسرائيلية، كما نقلت عنه صحيفة يديعوت أحرنوت الصادرة في ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٤ (بالعبرية).

الحواشي (تابع)

(١٣٨) تشير التقديرات إلى أنه لم يزر إسرائيل في عام ١٩٩٤ سوى ٠٠٠ ٢٢ مصري بالمقارنة مع ٠٠٠ ٢٣٠ إسرائيلي زاروا مصر. وبالمثل، يقدّر أن ٠٠٠ ١٢٠ إسرائيلي زاروا الأردن في عام ١٩٩٥، في حين كان عدد الأردنيين الذين زاروا إسرائيل ٠٠٠ ١٠ فقط. وفي ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، تظاهر ما يزيد عن ٥٠٠ ٢ شخص ينتمون إلى ٢٠ من أصل ٢٣ حزباً سياسياً من الأحزاب المسجلة رسمياً، بالإضافة إلى أعضاء في البرلمان ونشطاء في نقابات العمال والطلاب، وحتى رجال الأعمال، احتجاجاً على المعرض التجاري الإسرائيلي في موقع يبعد ٢٠ كيلومتراً جنوب عمان. انظر Middle East International, No. 542, 24 January 1997, p. 6.

(١٣٩) انظر: س. سلامة، "الشرق أوسطية: هل هي الخيار الوحيد؟"، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٥.

(١٤٠) انظر: محمود عبد الفضيل "عملية السلام وانعكاساتها على التنمية العربية" مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٥، ١٩٩٦، الصفحات ٧٩-٩٦؛ واسماعيل صبري عبدالله، ي. "وحدة الأمة العربية"، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٥.

(١٤١) El-Naggar, S., "The Casablanca declaration in the balance", Newsletter of the Economic Research Forum for the Arab Countries, Iran and Turkey, Vol. I, No. 4, December 1994, p.8.

(١٤٢) ظهرت اعتراضات عربية قوية على اقامة البنك، على أساس أن هناك خمسة بنوك إقليمية عربية موجودة بالفعل. انظر *The Economist*, 4-10 November, 1995.

(١٤٣) اقترح أحد كبار الاقتصاديين المصريين أن تشكل بلدان المشرق العربية (مصر والجمهورية العربية السورية، ولبنان والعراق) اتحاداً جمركياً فيما بينها لتعزيز موقفها التفاوضي مع إسرائيل. انظر: محمود عبد الفضيل "عملية السلام ...".

(١٤٤) وفقاً لوكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، فإن عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين خارج الضفة الغربية وغزة في عام ١٩٩٥ بلغ ٦٦٩ ٩٧١ ١ موزعين على النحو التالي:

المنطقة	العدد
الأردن	١٩٧ ٢٨٨ ١
لبنان	١٦٤ ٣٤٦
الجمهورية العربية السورية	٣٠٨ ٣٣٧

وهناك بالاضافة إلى هؤلاء اللاجئين المسجلين ما يقدر بـ ٠٠٠ ٩٠٠ فلسطيني غير مسجلين لدى الأونروا في الدول العربية، وقرابة ٠٠٠ ٤٠٠ في أوروبا والأمريكتين، وذلك طبقاً لبيانات الجمعية الأكاديمية الفلسطينية لدراسة الشؤون الدولية، "الكتاب السنوي...".

الحواشي (تابع)

(١٤٥) انظر "برنامج للتعاون التقني ..." التابع لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي والأونكتاد ومركز التجارة الدولية.

(١٤٦) يتضح من الجدول ١٦ أن مقاييس تعادل القوة الشرائية الأردنية والسورية تضاعف ناتجهما القومي الاجمالي للفرد بعامل ٢,٤٥ و٤,٥ على التوالي. ومن غير المحتمل أن يكون مقياس تعادل القوة الشرائية الفلسطيني قادراً على توليد مضاعف أكبر من ٢,١٤، وهو ضعف مثيله في إسرائيل. غير أن مضاعفاً من هذا القبيل يجعل الناتج القومي الاجمالي الفلسطيني للفرد أدنى من حيث وحدات تعادل القوة الشرائية مما هو عليه الأمر بالنسبة للأردن وسوريا.

(١٤٧) انظر الفصل الأول.

(١٤٨) العراق ليس مشمولاً هنا لأن جهوده في مجال إعادة البناء ما زالت تخضع للعقوبات الدولية المفروضة عليه منذ عام ١٩٩١.

(١٤٩) للاطلاع على مسح للاصلاحات الاقتصادية في البلدان العربية انظر Niblock, T. and Murphy, E., *Economic and Political Liberalization in the Middle East*, London, British Academic Press, 1993.

(١٥٠) انظر الفصل الأول، الفرع باء '٢'، والجدول ٤.

(١٥١) الهلال الخصيب هو المصطلح الذي يشير تقليدياً إلى العراق والجمهورية العربية السورية وفلسطين ولبنان. انظر Hourani, A., *A History of the Arab Peoples, Warner Books*, 1991.

(١٥٢) انظر Richards, A. and Waterbury, J., *A Political Economy of the Middle East*, Boulder, Westview Press, 1990.

(١٥٣) انظر World Bank, *Wold Development Report 1994: Infrasturcture for Development*, p,15.

(١٥٤) انظر World Bank, "Note on Priority Regional Infrastructure Projects". Paper prepared at the request of the Multilateral Working Group on Regional Economic Development (REDWG) of the Middle East Peace Negotiations, October 1993.

(١٥٥) انظر، Lonergan and Brooks "Watershed...", Chapter six.

(١٥٦) المرجع نفسه.

الحواشي (تابع)

(١٥٧) استناداً إلى الاتفاق الاسرائيلي - الفلسطيني المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة، الذي وقع في واشنطن العاصمة في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، يُسمح للفلسطينيين باستخدام ٢٦٤,٥ مليون متر مكعب من المياه (٢٤٨ مليون متر مكعب متجددة و١٦,٥ مليون متر مكعب من إسرائيل). وقد بلغ ذلك في عام ١٩٩٥ ما يوازي ١١٥ متراً مكعباً للفرد الواحد سنوياً، في حين أن الرقم المقابل بالنسبة لإسرائيل والأردن هو ٣٧٥ و٢١٣ متراً مكعباً على التوالي.

(١٥٨) انظر الفصل الأول.

(١٥٩) بدأت الأوضاع تتحسن وإن يكن ببطء شديد منذ إقامة السلطة الفلسطينية والانفتاح الجزئي في التجارة مع الأردن ومصر. إذ تحسنت التجارة مع الأردن بصورة هامشية في عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥ بالمقارنة مع السنوات السابقة، لكن التجارة مع مصر لم تتجاوز مليون دولار في عام ١٩٩٤. وقد وقّع كل من الأردن ومصر اتفاقات مع السلطة الفلسطينية لتحسين العلاقات التجارية. ويشدد الاتفاق الأردني - الفلسطيني، الموقع في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، على التزام الطرفين بتعزيز العلاقة الخاصة بينهما بتنسيق كافة السياسات الاقتصادية والانمائية. وينص الاتفاق على الالتزام المشترك بالاتجاه تدريجياً نحو إقامة تجارة حرة. وأُقر مشروع الاتفاق التجاري المصري - الفلسطيني في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، مع أنه لم يوقع، وهو ينص على التزام الجانبين بتحسين التدفقات التجارية بينهما. وكان من المتوقع استكمال المفاوضات بشأن قوائم سلع أساسية محددة وآليات التنفيذ في أوائل عام ١٩٩٨.

(١٦٠) انظر World Bank "Developing the occupied territories ...", vol. 1. annex 3, and Luski, I., and Weinblatt, J., "The West Bank and Gaza Strip: a macroeconomics profile and simulation model", the Phillipe Monaster for Economic Research, Ben-Gurion University, Beer Sheva, Israel, 1994.

(١٦١) تتأثر معدلات التبادل التجاري الفلسطينية حالياً تأثراً شديداً بالأسعار المرتفعة للواردات من إسرائيل.

(١٦٢) انظر EL-Jafari, M. "External merchandise trade...".

(١٦٣) المرجع نفسه.

(١٦٤) ترد في التذييل الأول لمحة عن اقتصاديات التجارة داخل الصناعات.

(١٦٥) قد يظل هذا هو الحال حتى عندما تزول أسبابه التاريخية. والمثال على ذلك هو مدينة لندن. حيث إنها أصبحت مركزاً مالياً عالمياً عندما كانت بريطانيا العظمى أكبر مصنّع ومستثمر في العالم. وهي ما زالت اليوم مركزاً مهماً رغم أن المملكة المتحدة لم تعد عملاقاً اقتصادياً عالمياً. إذ بلغ ناتجها المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٠ أقل من نظيره في ألمانيا وفرنسا وإيطاليا. انظر Krugman, P. and Obstfeld, M., "International economies ...", Chapter 6.

الحواشي (تابع)

(١٦٦) أحدث الأمثلة على ذلك هو الوضع السائد بعد عام ١٩٩١ عندما توقفت التدفقات التجارية الأردنية والفلسطينية مع دول الخليج لفترة طويلة.

(١٦٧) للاطلاع على تحليل مفصل للوضع النقدي الراهن في الضفة الغربية وقطاع غزة، انظر Hamed, O., "The Palestinian Banking System ...", Ramallah, 1996.

(١٦٨) رسوم سك العملة هي مقياس الموارد الحقيقية التي تحصل عليها الحكومة بإصدار العملة واستخدامها في مدفوعات التحويلات أو شراء السلع والخدمات. انظر Auerbach and Kotlikoff, Macroeconomics: An Integrated Approach, Cincinnati, South-Western College Publication, 1995, p. 297.

(١٦٩) تأسس صندوق النقد العربي في عام ١٩٧٦ بمشاركة جميع الدول العربية الأعضاء في الجامعة العربية باستثناء جيبوتي. وغايته الأساسية هي تعزيز علاقات التعاون والروابط الاقتصادية بين البلدان الأعضاء. وقد ركز الصندوق مؤخراً على تسهيل التجارة بين البلدان العربية. ويتم الاضطلاع بهذه الوظيفة من خلال البرنامج العربي لتمويل التجارة. وتتألف موارد البرنامج من رأسماله المعلن (٥٠٠ مليون دولار)، واحتياطياته، والودائع في المؤسسات المالية والاقتراض من الأسواق المالية. وهو يساعد على تمويل التجارة بين البلدان العربية في جميع السلع الأساسية باستثناء النفط. كما أنه يوفر التمويل لاعادة التصدير والتصدير.

(١٧٠) للاطلاع على بحث مفصل حول الترتيبات النقدية الفلسطينية في المستقبل، انظر: "آفاق..." (UNCTAD/ECDC/SEU/12)، الفصل الثالث.

(١٧١) المرجع نفسه.

(١٧٢) من المهم التمييز بين التنسيق المالي، والاتساق المالي، والتكامل المالي. إذ يشير الأول إلى عمليات مواءمة طوعية للسياسات الوطنية يصعب تنفيذها إلى حد بعيد. ويشير الثاني إلى اتفاق حول الطريقة التي تستخدم بها كل دولة عضو أداة مالية معينة تحتفظ بالسيطرة عليها. ويعني التكامل المالي الاتحاد المالي، وهو وضع يعود فيه اختيار أهداف السياسات العامة وإدارة أدوات السياسة العامة إلى السلطة الإقليمية. انظر Robson, P., "The economics...", chapter 7.

(١٧٣) يوجد بالنسبة للضرائب المباشرة مبدآن بديلان فيما يتعلق بالاختصاص: مبدأ الاقامة الذي تفرض الضرائب بموجبه على مجموع دخل كل مقيم بغض النظر عن المكان الذي يتم فيه كسب هذا الدخل، ومبدأ المصدر الذي تفرض الضرائب بموجبه على كامل الدخل المتحصل عليه ضمن الولاية القضائية الضريبية سواء للمقيمين أو غير المقيمين. وبالمثل فإن هناك مبدأين للاختصاص بالنسبة للضرائب غير المباشرة. فبموجب مبدأ المنشأ، يتم فرض الضريبة على الانتاج المحلي للسلع، سواء تم تصديرها أم لا، ولكن ليس على الواردات. وبموجب مبدأ الوجهة النهائية، تفرض الضريبة على السلع المستوردة فضلاً عن السلع المنتجة محلياً المخصصة للاستهلاك المحلي. في حين أن السلع المنتجة محلياً المخصصة لاستهلاك الأجانب ليست خاضعة لهذه الضريبة، المرجع نفسه. الصفحتان ١١٧ و١١٨.

الحواشي (تابع)

(١٧٤) انظـــر Handoussa, H., "Promoting trade between developing countries and economies in transition", News Letter of the Economic Research Forum for the Arab Countries, Iran and Turkey, Vol. one, No. 2, May 1994, p. 6.

(١٧٥) انظر الفصل الثالث، الفرع باء.

(١٧٦) الأونكتاد، تقرير التجارة والتنمية ١٩٩٤، (UNCTAD/TDR/14)، منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.49.II.D.26.

(١٧٧) Handoussa, H., "Promoting...".

(١٧٨) "تشهد السوق الفلسطينية أيضاً "هجرة" بعض مؤسسات إنتاج البرامج الجاهزة من مصر أو الأردن و/أو فتح فروع لمؤسسات إنتاج البرامج الجاهزة الموجودة في مصر والأردن". Charif, H., "The impact of the peace process on the electronics industries in the region", a paper presented at the Expert Group Meeting or the Impact of the Peace Process on Selected Sectors, ESCWA, Amman, 23-25 June 1997.

(١٧٩) تشمل أمثلة الخدمات عن بعد إدخال البيانات، وتحليل بيانات الدخل، وتطوير برامج الحاسوب الجاهزة، والنواتج المالية، والعمليات الكيميائية. وتشمل الخدمات في السلع المتداولة على المستوى الدولي أقراص البرامج الجاهزة، والأفلام على أشرطة الفيديو، والموسيقى المسجلة على أقراص مدمجة. انظر World Bank *Global Economic Prospects and the Developing Countries*, World Bank Publication, 1995, Chapter 3.

(١٨٠) المرجع نفسه.

(١٨١) المرجع نفسه.

(١٨٢) انظر "Trade for peace...".

(١٨٣) المرجع نفسه.

(١٨٤) عدلت الولايات المتحدة في عام ١٩٩٦ قانون تنفيذ منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وإسرائيل لعام ١٩٨٥ ليشمل منتجات من الضفة الغربية وقطاع غزة. وبموجب هذا القانون، يتمتع الرئيس بسلطة إزالة أو تعديل الرسوم الجمركية القائمة. انظر "تجارة السلع الفلسطينية..." (UNCTAD/GDS/SEU/1).

(١٨٥) تقيم الولايات المتحدة علاقات سياسية واقتصادية متينة مع إسرائيل ودول الخليج، في حين أن علاقاتها الاقتصادية مع البلدان العربية الأخرى أقل أهمية بالنسبة لمصالحها الاستراتيجية في المنطقة.

الحواشي (تابع)

(١٨٦) انظر "Trade for Peace...", p. 64".

(١٨٧) انظـــر، UNCTAD, "Private investment in the Palestinian territory: recent trends and immediate prospects" (UNCTAD/ECDC/SEU/13), p. 61.

(١٨٨) تخصص الوكالة الكندية للتنمية الدولية، على سبيل المثال، جزءاً من برامج معوناتها لتمويل أنشطة مراكز البحوث في البلدان النامية بإقامة علاقات بينها وبين مراكز التعليم والبحوث الكندية. وقد نشطت الوكالة بهذه الطريقة في إطار مساهمتها في الجهود الإنمائية الفلسطينية.

(١٨٩) يرجع نحو نصف تسارع النمو في البلدان النامية منذ عام ١٩٩٠ إلى شرقي آسيا، وخصوصاً الصين، حيـث بلـغ متوسـط معدل النمو نحو ١٠ في المائة سنوياً منذ عام ١٩٨٩. انظر World Bank, Global Economic Prospects ...", p. 9.

(١٩٠) المرجع نفسه.

(١٩١) تأسست أولى هذه الشركات القابضة في عام ١٩٩٣ باسم الشركة الفلسطينية للتنمية والاستثمار المحدودة. ويمولها المستثمرون الفلسطينيون، في الأردن بصورة رئيسية، وفي مقدمتهم البنك العربي المحدود. ويبلغ رأسمالهـا الأولـي ٢٠٠ مليون دولار، ومن المزمع زيادته إلى ١ مليار دولار عندما يتحسن مناخ الاستثمـار. وتم إنشاء شركتيـن مماثلتيـن مـن قبـل المستثمرين الفلسطينيين العاملين في العربية السعودية وقطر. وللاطلاع على المزيد من التفاصيل، انظر "UNCTAD, "Private investment... (UNCTAD/ECDC/SEU/13), pp. 42-48.

(١٩٢) مقابلات مع مسؤولي السلطة الفلسطينية في وزارة الاقتصاد والتجارة، ووزارة المالية والمجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار، ١٩٩٦.

(١٩٣) المرجع نفسه.

(١٩٤) غالباً ما يأتي الاستثمار الأجنبي المباشر في "رزم" تتضمن رأس المال السهمي (أي الملكية والسيطرة)، والإدارة، والتكنولوجيا، والتسويق. وقد أحرزت البلدان النامية في السنوات الأخيرة بعض التقدم في "تفكيك" هذه "الرزم" لكي تؤمن لنفسها المزيد من المنافع. وقد تم تطوير أشكال تعاقدية مختلفة لتحويل بعض عناصر "الرزم" القديمة إلى البلدان المضيفة، بما في ذلك المشاريع المشتركة التي لا يكون فيها لمشاركة الشركـة الأجنبيـة نصيب الأغلبية. انظر Gillis, M. et al., Economics of Development, Fourth Edition, New York, W.W. Norton & Co., 1996, p. 407.

(١٩٥) انظر Guisinger S. et al., Investment Incentives and Performance Requirements, New York, Praeger, 1985.

الحواشي (تابع)

(١٩٦) المرجع نفسه.

(١٩٧) تتعلق هذه المفاوضات بالمنطقة الصناعية في غزة وتنطوي على إجراءات واتفاقات أمنية بشأن سُبل الوصول إلى موقع المنطقة ومنه بغية عزل المنطقة عن الآثار الناجمة عن إغلاق الحدود.

(١٩٨) تبلغ التكلفة الاجمالية للمشروع ٦٤ مليون دولار، ستساهم الجهات المانحة بمبلغ ٣٠ مليون دولار منها ويتوقع أن يأتي الباقي من المستثمرين الخاصين، والمؤسسة المالية الدولية، وبنك الاستثمار الأوروبي.

(١٩٩) من المخطط إنشاء ميناء غزة على بعد ٥ كيلومترات جنوب حدود مدينة غزة. ويتم تصميمه بهدف توفير سُبل وصول دولية للتجار وتسهيل إنشاء منطقة للتجارة الحرة. ويزمع بناؤه على ثلاث مراحل تنطوي الأولى منها على مرسى بعمق ٦٠٠ متر إضافة إلى مرسى خاص بالمنتجات البترولية. وتقدر تكاليف هذه المرحلة بنحو ١٠٠ مليون دولار.

(٢٠٠) انظر Charif, H., "The peace process: Potentialities and challenges for regional cooperation in industrial and technological development", Seminar at the European Parliament, Strasbourg, 29-30 June 1994. "وينبغي ألا يغيب عن البال أنه يوجد لدى السعوديين أكثر من مجرد "النفط"، وأن لدى المصريين أكثر من مجرد اليد العاملة الرخيصة غير الماهرة، في حين أن المهارات والدرايات الاسرائيلية ليست دوماً الأفضل والأنسب في كافة مشاريع التعاون".

(٢٠١) Kubursi, A., "The economics of peace: the Arabe perspective", in *Selected Proceedings of the Expert Group Meeting on Industrial Strategies and Policies under Conditions of Global and Regional Change*, ESCWA, 1995.

(٢٠٢) انظر "Prospects..." (UNCTAD/ECDC/SEU/12), pp. 36-44, 93 and 134-140.

الجداول

الجدول ١- الخصائص التعليمية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ١٩٩٧
(بالنسبة المئوية من السكان)

	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
	٪	٪	٪
معدل معرفة القراءة والكتابة (مجموع السكان)	٨٤,١	٨٤,٩	٨٤,٣
معدل معرفة القراءة والكتابة (الذكور)	٩١,٧	٩١,١	٩١,٥
معدل معرفة القراءة والكتابة (الإناث)	٧٦,٣	٧٨,٦	٧٧,٠
معدل التسجيل في المدارس	٨٥,٠	٨٥,٤	٨٥,١
الأشخاص الذين أتموا التعليم الثانوي	١١,٦	١٨,٧	١٣,٨
الأشخاص الذين يحملون شهادة جامعية أولى وما فوقها	٤,٠	٤,٨	٤,٢

المصدر: المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاء، المسح السكاني للضفة الغربية وقطاع غزة، رام الله، ١٩٩٧.

الجدول ٢- الضفة الغربية وقطاع غزة: المجاميع الاقتصادية الرئيسية، ١٩٩١-١٩٩٥

	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
			(بالآلاف)		
السكان	١ ٦٨٢,٢	١ ٧٦٧,٥	١ ٨٣٣,٣	١ ٩٠٦,٦	١ ٩٨٢,٩
قوة العمل	٣٥٥,١	٣٧٩,١	٣٨٤,٧	٤٠١,١	٤١٦,١
مجموع العاملين محلياً	١٨٩,٤	٢٠٣,٣	٢٣٢,٠	٢٨٦,٠	٢٩٤,٠
العاملون في إسرائيل	٨٩,٠	١١٦,٠	٨٣,٠	٥٣,٠	٢٥,٠
		(بملايين الدولارات الأمريكية بالأسعار الجارية)			
الناتج المحلي الاجمالي	٢ ١٦١,٠	٢ ٦٨٥,٠	٢ ٥٥٧,٢	٢ ٩٣٠,٥	٣ ٣٥١,٧
الناتج القومي الاجمالي	٢ ٦٨٩,٠	٣ ٥٨١,٠	٣ ١٠٩,٦	٣ ٤١١,١	٣ ٥٨٤,٦
الناتج المحلي الاجمالي للفرد	١ ٢٨٥,٠	١ ٥١٩,٠	١ ٣٩٥,٠	١ ٥٣٧,٠	١ ٦٩٠,٠
الناتج القومي الاجمالي للفرد	١ ٥٩٨,٠	٢ ٠٢٦,٠	١ ٦٩٦,٠	١ ٧٨٩,٠	١ ٨٠٨,٠
		(بملايين الدولارات الأمريكية بأسعار عام ١٩٨٦)			
الناتج المحلي الاجمالي	١ ٨١٨,٨	٢ ٢٣٩,٦	٢ ٢١٠,٥	٢ ٣٧١,٩	٢ ٤٥٤,٨
الناتج القومي الاجمالي	٢ ٤١٤,٧	٢ ٢٣٩,٦	٢ ٢١٠,٥	٢ ٣٧١,٩	٢ ٤٥٤,٨
الناتج المحلي الاجمالي للفرد	١ ٠٨١,٠	١ ٢٦٧,٠	١ ٢٠٦,٠	١ ٢٤٤,٠	١ ٢٣٨,٠
الناتج القومي الاجمالي للفرد	١ ٤٣٥,٠	١ ٦٩٠,٠	١ ٤٥٥,٠	١ ٤٤٨,٠	١ ٣٢٤,٠

المصدر: حسبت استناداً إلى التقديرات التي وضعتها وزارة المالية في السلطة الفلسطينية، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.

الجدول ٣- السكان ومشاركة قوة العمل، ١٩٩٣

	الضفة الغربية		غزة	
	المجموع	معدل النشاط الاجمالي	المجموع	معدل النشاط الاجمالي
السكان (في سن ١٥ وما فوق)	٨٠٠ ٥٤٢	-	٣٠٠ ٣٥١	-
قوة العمل	٣٠٠ ٢١٨	٤٠,٢	٢٠٠ ١٢٠	٣٤,٢
الذكور	٢٠٠ ١٩٣	٧٢,٦	٩٠٠ ١١٦	٦٧,٧
الإناث	١٠٠ ٢٥	٩,١	٣٠٠ ٣	١,٩

المصدر: مكتب العمل الدولي "تقرير المدير العام، الملحق"، مؤتمر العمل الدولي، الدورة الثانية والثمانون، ١٩٩٥.

معدل النشاط الاجمالي: (النسبة المئوية للناشطين اقتصادياً من بين مجموع السكان في سن الـ ١٥ وما فوق).

الجدول ٤- التدفق الصافي لرؤوس الأموال إلى الداخل كحصة من الناتج القومي الاجمالي، الضفة الغربية وقطاع غزة، وبلدان مختارة في المنطقة (بالنسبة المئوية)

البلد	١٩٧٠-١٩٧٤	١٩٧٥-١٩٧٩	١٩٨٠-١٩٨٤	١٩٨٥-١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
مصر	٧,٨٥	١٨,٨٠	١٦,٩٥	١٥,٤٢	١٣,٢٨	٧,٣٩	١١,٤٨
الأردن	٢٨,٤٠	٤٥,٧٤	٤٤,٧٠	٢٦,٥٥	٣٤,٠٤	٢٤,٨١	٣٠,٤٨
لبنان	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	٦٢,٦٢	٦٨,١١
الضفة الغربية/قطاع غزة	٣٠,٦٠	٣٣,٠٣	٣٧,٢٧	٣٤,٤٥	٣٠,٦٩	٤١,٤٢	٣٤,٢٢
الجمهورية العربية السورية	٨,٣٧	١٥,١١	١٤,١٦	٣,٣٥	-١٠,٠٠	-٠,٧١	٣,٣٩
المشرق(أ)	٨,٥٤	٢٠,٣٧	١٩,٤٧	١٥,١٦	٩,٨٦	٧,٩٨	١٠,٤١
إسرائيل	١٨,٨٠	١٨,٠١	١٢,٣٠	٦,٨٤	٦,٣٠	٩,٦٣	١٠,٦٥
المنطقة	١٢,٤٧	١٩,٥٤	١٦,٩٧	١١,٧٦	٨,٠٤	٨,٨٧	١٠,٥٣

المصدر: Ishac Diwan and Lyn Squire, "Private Assets and Public Debits: External Finance in a Peaceful Middle East", Middle East Journal vol.19, No. 1, 1995, pp. 69-88.

(أ) يشمل مصر والأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية.

الجدول ٥- مؤشرات اقتصادية مختارة للبلدان المجاورة

	الضفة الغربية/ قطاع غزة (١٩٩٥)	الأردن (١٩٩٥)	الجمهورية العربية السورية (١٩٩٤)	مصر (١٩٩٥)	إسرائيل (١٩٩٥)
السكان بالملايين	٢,٤	٤,١	١٤,٢	٥٧,٦	٥,٤
الناتج المحلي الاجمالي (بمليارات الدولارات الأمريكية)	٣,٦	٦,٤	١١,٦	٥١,٤	٧٣,٥
الناتج المحلي الاجمالي للفرد (بالدولار)	١ ٥٠٠	١ ٥٦١	٨١٧	٨٩٢	١٣ ٦١١
الناتج المحلي الاجمالي حسب القطاعات (٪)					
الزراعة	٣٣	٦	٢١	١٦	٢
الصناعة	٨	١٦	٢٧	٢٧	١٩
البناء	١٧	٧	٣	٥	١٠
الخدمات	٤٢	٧١	٤٩	٥٢	٧١

المصادر: التقرير السنوي للبنك المركزي الأردني، ١٩٩٦، تقديرات وضعتها وزارة المالية في السلطة الفلسطينية، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥؛ The Economist Intelligence Unit Country Profiles of Egypt, Israel and Syria, 1996-1997.

الجدول ٦- الضفة الغربية وقطاع غزة: معدلات نمو المجاميع الرئيسية ١٩٩١-١٩٩٥
(بالنسبة المئوية)

	١٩٩٢-١٩٩١	١٩٩٣-١٩٩٢	١٩٩٤-١٩٩٣	١٩٩٥-١٩٩٤
السكان	٥,١	٣,٧	٤,٠	٤,٠
قوة العمل	٦,٨	١,٥	٤,٣	٣,٧
مجموع العاملين محلياً	٧,٣	١٤,١	٢٣,٣	٢,٨
العاملون في إسرائيل	٣٠,٣	٢٨,٤-	٣٦,١-	٥٢,٨-
		(بالأسعار الجارية)		
الناتج المحلي الاجمالي	٢٤,٢	٤,٨-	١٤,٦	١٤,٤
الناتج القومي الاجمالي	٣٣,٢	١٣,٢-	٩,٧	٥,١
الناتج المحلي الاجمالي للفرد	١٨,٢	٨,٢-	١٠,٢	١٠,١
الناتج القومي الاجمالي للفرد	٢٦,٨	١٦,٣-	٥,٥	١,١
		(بأسعار ١٩٨٦)		
الناتج المحلي الاجمالي	٢٣,١	١,٣-	٧,٣	٣,٥
الناتج القومي الاجمالي	٢٣,٧	١٠,٧-	٣,٥	٤,٩-
الناتج المحلي الاجمالي للفرد	١٧,٢	٤,٨-	٣,٢	٠,٥-
الناتج القومي الاجمالي للفرد	١٧,٨	١٣,٩-	٠,٥-	٨,٦-

المصدر: حسبت استناداً إلى تقديرات وضعتها وزارة المالية في السلطة الفلسطينية، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.

الجدول ٧- الضفة الغربية وقطاع غزة: الناتج المحلي الاجمالي حسب نوع النفقات، ١٩٩١-١٩٩٥
(بملايين الدولارات الأمريكية بأسعار عام ١٩٨٦)

	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
الاستهلاك الخاص	٢ ١٣٠,٩	٢ ٣٨٢,٣	٢ ٣٥٩,٦	٢ ٤٨٣,٠	٢ ٥٣٠,٧
الاستهلاك الحكومي	١٩٨,١	٢٣٩,٧	٢٣٤,٥	٢٣٩,٠	٣٦٦,٨
الاستثمار الخاص	٤١٣,٣	٦٠٥,٨	٣٩٥,٨	٤٥٠,١	٣٤٤,٨
الاستثمار الحكومي	٤٩,٤	٦٥,٤	١٠٧,٤	٦٩,٥	١١٥,٢
الواردات	١ ٢٢٦,٨	١ ٣٥٤,٤	١ ٠٨٥,٦	١ ٠٧٠,٧	١ ١٥٩,٩
الصادرات	٢٥٣,٩	٣٠٠,٦	١٩٧,٥	١٩٨,٧	٢٥٥,٢
الناتج المحلي الاجمالي	١ ٨١٨,٨	٢ ٢٣٩,٦	٢ ٢١٠,٥	٢ ٣٧١,٩	٢ ٤٥٤,٨
صافي دخل عوامل الانتاج	٥٩٥,٩	٧٤٨,٠	٤٧٧,٥	٣٨٩,٠	١٧٠,٦
الناتج القومي الاجمالي	٢ ٤١٤,٧	٢ ٩٨٧,٦	٢ ٦٦٨,٠	٢ ٧٦٠,٩	٢ ٦٢٥,٤

المصدر: حسبت استناداً إلى تقديرات وضعتها وزارة المالية في السلطة الفلسطينية، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.

الجدول ٨- الناتج المحلي الاجمالي حسب نوع النفقات: التغيرات السنوية في النسب المئوية، ١٩٩١-١٩٩٥
(بأسعار عام ١٩٨٦ الثابتة)

	١٩٩٢-١٩٩١	١٩٩٣-١٩٩٢	١٩٩٤-١٩٩٣	١٩٩٥-١٩٩٤
الاستهلاك الخاص	١١,٨	١,٠-	٥,٢	١,٩
الاستهلاك الحكومي	٢١,٠	٢,١-	١,٩	٥٣,٥
الاستثمار الخاص	٤٦,٦	٣٤,٧-	١٣,٧	٢٣,٤-
الاستثمار الحكومي	٣٢,٤	٦٤,٢	٣٥,٣-	٦٥,٨
الواردات	١٠,٤	١٩,٨-	١,٤-	٩,٣
الصادرات	١٨,٤	٣٣,٦-	٠,٤-	٢٨,٤
الناتج المحلي الاجمالي	٢٣,٠	١,٣-	٧,٣	٣,٥
صافي دخل عوامل الانتاج	٢٥,٥	٣٦,٢-	١٨,٥-	٥٦,١-
الناتج القومي الاجمالي	٢٣,٧	١٠,٧-	٣,٥	٤,٩-

المصدر: حسبت استناداً إلى تقديرات وضعتها وزارة المالية في السلطة الفلسطينية، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.

الجدول ٩- تجارة السلع الفلسطينية، ١٩٩٢-١٩٩٦
(بملايين دولارات الولايات المتحدة بالأسعار الجارية)

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
مجموع صادرات السلع	٢٩٢	٢٣٤	٢٤٣	٣٢٦	٢٦٦
- إلى إسرائيل	٢٤٩	١٧٨	٢٠٥	٣٠٦	٢٣٥
- إلى بقية العالم	٤٣	٥٦	٣٨	٢٠	٣١
مجموع واردات السلع	١ ٢٦٠	١ ١٧٣	١ ٠٧٥	١ ٦٩٠	١ ٧٢٥
- من إسرائيل	١ ١٠٦	١ ٠١٥	٩٢٠	١ ٥٢٠	١ ٥٥٠
- من بقية العالم	١٥٤	١٥٨	١٥٥	١٧٠	١٧٥
مجموع ميزان السلع	٩٦٨-	٩٣٨-	٨٣٢-	١ ٣٦٤-	١ ٤٥٩-
- مع إسرائيل	٨٥٧-	٨٣٧-	٧١٥-	١ ٢١٤-	١ ٣١٥-
- مع بقية العالم	١١١-	١٠١-	١١٧-	١٥٠-	١٤٤-

المصدر: تقديرات أمانة الأوكناد، استناداً إلى:

- المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاء: Israel's Balance of Payments (Jerusalem, ICBS, 1997), and Statistical Abstract of Israel 1996, (Jerusalem, ICBS, 1997).

فيما يخص تجارة السلع في إسرائيل والتجارة مع بقية العالم للفترة ١٩٩٢-١٩٩٤؛

- وزارة الاقتصاد والتجارة للسلطة الفلسطينية؛ وزارة الخارجية المصرية (إدارة الشؤون الفلسطينية)؛ وزارة الخارجية الأردنية (إدارة الشؤون الفلسطينية). فيما يخص الأرقام المتعلقة بالتجارة مع بقية العالم، ومع مصر، ومع الأردن على التوالي في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٦.

الجدول ١٠- الضفة الغربية وقطاع غزة: التشوهات الهيكلية في الاقتصاد
(بالنسب المئوية)

الفجوة في الموارد	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
فائض الواردات(أ)	٤٠,٠	٣٥,٠	٣٣,٠	٣١,٠	٣٤,٠
فائض الاستثمار(ب)	١٦	١٠	١٥	١٧	٢٨
الناتج المحلي الاجمالي/الناتج القومي الاجمالي(ج)	٧٥	٧٥	٨٣	٨٦	٩٣
المدخرات الوطنية(د)	٥	٢	٤	٤	١١-
اختلال سوق العمل					
البطالة	١٩,١	١٥,٨	١٨,١	١٥,٣	٢٣,٣
العاملون في إسرائيل	٣٤,١	٣٦,٣	٢٦,٣	١٥,٦	٧,٨

المصدر: حسبت استناداً إلى بيانات جمعتها وزارة المالية في السلطة الفلسطينية، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.

(أ) يعرّف بأنه (الواردات - الصادرات)/الناتج القومي الاجمالي.
(ب) يعرف بأنه (الاستثمار - المدخرات الوطنية)/ الناتج القومي الاجمالي.
(ج) الناتج المحلي الاجمالي/الناتج القومي الاجمالي.
(د) يعرّف بأنه (الناتج القومي الاجمالي - الاستهلاك الخاص والعام)/الناتج القومي الاجمالي.

الجدول ١١- ميزانية السلطة الفلسطينية، ١٩٩٥

	بملايين الدولارات	النسبة المئوية من الناتج المحلي الاجمالي
مجموع الانفاق	٦٤٨,٨٢	١٩,٣٥
النفقات الجاري	٥٠٩,٦٢	١٥,٢٠
النفقات الرأسمالية	١٣٩,١٨	٤,١٥
مجموع الإيرادات	٤٠٦,٨٠	١١,٩٠
ايرادات الضرائب المحلية	١٠٣,٧٠	٣,٠٩
تحصيل الايرادات	٢٥٥,٢٠	٧,٦١
ايرادات غير ضريبية	٤٧,٩٠	١,٤٢
العجز الاجمالي	٢٤٢,٠٢	٧,٢٢

المصدر: حسبت استناداً إلى بيانات جمعتها وزارة المالية في السلطة الفلسطينية، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.

الجدول ١٢- المنشأ القطاعي للناتج المحلي الاجمالي، ١٩٩٢-١٩٩٤
(بملايين دولارات الولايات المتحدة بأسعار عام ١٩٨٦)

	١٩٩٢		١٩٩٣		١٩٩٤	
	(مليون دولار)	(٪)	(مليون دولار)	(٪)	(مليون دولار)	(٪)
مجموع الناتج المحلي الاجمالي	٢ ٢٣٩,٦	١٠٠,٠	٢ ٢١٠,٥	١٠٠,٠	٢ ٣٧١,٩	١٠٠,٠٠
الزراعة	٧٩٦,٠	٣٥,٥	٦٤٧,٦	٢٩,٣	٧٨١,٢	٣٢,٩
الصناعة	١٦٦,٠	٧,٤	١٨٧,١	٨,٥	١٨١,٩	٧,٦
البناء	٢٩٠,٠	١٢,٩	٣٦٥,١	١٦,٥	٤٠٥,٤	١٧,١
الحكومي	٢٣٦,٠	١٠,٥	٢٦٣,٧	١١,٩	٢٦٨,٥	١١,٣
القطاعات الأخرى	٧٥١,٦	٣٦,٦	٧٤٧,٠	٣٣,٨	٧٣٥,٦	٣,٠

المصدر: حسبت استناداً إلى بيانات جمعتها وزارة المالية في السلطة الفلسطينية، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.

الجدول ١٣- مقارنة التكوين القطاعي للناتج المحلي الاجمالي بين الأرض الفلسطينية والبلدان النامية
(بالنسب المئوية)

القطاع	الأرض الفلسطينية (١٩٩٢-١٩٩٤)	متوسط البلدان النامية (١٩٩١)	متوسط البلدان النامية المتوسطة الدخل (١٩٩١)
الزراعة	٣٣	١٧	١٦
الصناعة	٨	٢٨	٣٠
الخدمات	٥٩	٥٥	٥٤

المصدر: الجدول ١٢ و UNCTAD, Statistical Pocket Book, 1994.

الجدول ١٤- أنواع الانفاق كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي، ١٩٩١-١٩٩٥

	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
الاستهلاك الخاص	١١٧,٢	١٠٦,٤	١٠٦,٧	١٠٤,٧	١٠٣,١
الاستهلاك الحكومي	١٠,٩	١٠,٧	١٠,٦	١٠,١	١٤,٩
الاستثمار الخاص	٢٢,٧	٢٠,٧	١٧,٩	١٩,٠	١٤,٠
الاستثمار الحكومي	٢,٧	٢,٩	٤,٩	٢,٩	٤,٧
صافي دخل عوامل الانتاج	٣٢,٨	٣٣,٤	٢١,٦	١٦,٤	٦,٩
الناتج المحلي الاجمالي	١٣٢,٨	١٣٣,٤	١٢٠,٧	١١٦,٤	١٠٦,٩

المصدر: حسبت استناداً إلى تقديرات وضعتها وزارة المالية في السلطة الفلسطينية، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.

الجدول ١٥- مقارنة أجور العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل وفي الأرض الفلسطينية، سنوات مختارة

	١٩٧٢	١٩٨٧	١٩٩٠
العاملون في إسرائيل			
١- الدخل (بملايين دولارات الولايات المتحدة بأسعار ١٩٩٠)(أ)	٢٠٠,٨	٧٣٢,٥	٥٤٦,٠
٢- العدد (بالآلاف)	٥٢,٤	١٠٨,٩	١٠٥,٠
٣- متوسط الدخل السنوي (بدولارات الولايات المتحدة)	٣ ٨٣٢,٠	٦ ٧٢٦,٠	٥ ٢٠٠,٠
العاملون في الأرض الفلسطينية			
٤- الدخل (بملايين دولارات الولايات المتحدة بأسعار ١٩٩٠)(ب)	٣٧٣,٠	١ ٢٥٤,٩	٨٦٨,٤
٥- العدد (بالآلاف)	١٣٦,٤	١٦٨,٩	١٧٥,٠
٦- متوسط الدخل السنوي (بدولارات الولايات المتحدة)	٢ ٤٦٠,٠	٦ ٦١٢,٠	٤ ٤١٦,٠
نسبة الأجور/فارق الأجور			
(٣) / (٦)	١ ٥٥٨	١ ٠١٧	١ ١٧٧

المصدر: "Prospects for sustained development of the Palestinian economy in the West Bank and Gaza Strip, 1990-2010: a quantitative framework" (UNCTAD/ECDC/SEU/6), Table 6/2.

(أ) صافي دخل عوامل الانتاج.

(ب) حُسب كنسبة ٦٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي.

الجدول ١٦- تجارة السلع بين الضفة الغربية/قطاع غزة وإسرائيل
(بملايين دولارات الولايات المتحدة بالأسعار الجارية)

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥			١٩٩٦		
				Q1	Q2	Q3	Q1	Q2	Q3
الواردات من إسرائيل	١ ١٠٦	١ ٠١٥	٩٢٠	٣٨٢	٣٧٤	٣٧٥	٣٥٣	٣٩٥	٣٩٣
الصادرات إلى إسرائيل	٢٤٩	١٧٨	٢٠٥	١١٥	٨٩	٧٢	٤٥	٥٣	٤١
الصادرات/الواردات	٢٣	١٨	٢٢	٣٠	٢٤	١٩	١٣	١٣	١٠

المصدر: Israel Central Bureau of Statistics, Israel's Balance of Payments, Jerusalem, January, 1997.

الجدول ١٧- مؤشرات اقتصادية مختارة تتعلق بمصر والجمهورية العربية السورية والأردن والأرض الفلسطينية (الضفة الغربية/قطاع غزة) وإسرائيل وتونس والكويت، ١٩٩٣

البلد	السكان (بالملايين)	الناتج القومي الاجمالي (بمليارات دولارات الولايات المتحدة)	الناتج القومي الاجمالي (PPP)(أ) (مليارات)	الناتج القومي الاجمالي للفرد (بدولارات الولايات المتحدة)	الناتج القومي الاجمالي للفرد (PPP) (بدولارات الولايات المتحدة)	الفجوة في الموارد(ب) (٪)
مصر	٥٦,٤	٣٧,٢	٢١٣,٢	٦٦٠	٣ ٧٨٠	١١-
الجمهورية العربية السورية(ج)	١٤,٢	١٦,٥	٧٤,١	١ ١٦٠	٥ ٢٢٠	٩-
الأردن	٤,١	٤,٩	١٦,٨	١ ١٩٠	٤ ١٠٠	٤٣-
الضفة الغربية/قطاع غزة	١,٨	٣,١	غير متوفر	١ ٦٩٦	غير متوفر	١٥-
إسرائيل	٥,٢	٧٢,٣	٧٧,٢	١٣ ٩٢٠	١٤ ٩٢٠	٩-
تونس	٨,٧	١٥,٠	٤١,٦	١ ٧٢٠	٤ ٧٨٠	٩-
الكويت	١,٨	٣٤,٩	٣٨,٩	١٩ ٣٦٠	٢١ ٦٣٠	٧

المصدر: World Bank, World Development Report 1995, and Tables in Chapter II.

(أ) (PPP) = تعادل القوة الشرائية.
(ب) تعرف الفجوة في الموارد بأنها (المدخرات - الاستثمار)/الناتج القومي الاجمالي.
(ج) الأرقام المتعلقة بالجمهورية العربية السورية هي أرقام عام ١٩٩٢.

التذييل ١

التجارة داخل الصناعات

تشير عبارة "التجارة داخل الصناعات" إلى الوضع الذي يستورد ويصدّر فيه بلد ما في الوقت ذاته منتجات تصنف في الفئة الصناعية نفسها. فالعديد من البلدان، مثلاً، تصدر وتستورد السيارات. والتجارة داخل الصناعات، على النقيض من التجارة فيما بين الصناعات، لا تعكس المزايا النسبية القائمة فيما بين البلدان، أي الفوارق في موارد البلدان من اليد العاملة، ورأس المال والموارد الطبيعية والتكنولوجيا. بل إنها تعكس تزايد العائدات أو وفورات الحجم. فأية صناعة تحقق وفورات الحجم - انخفاض تكاليف الوحدات الانتاجية مع تزايد حجم الانتاج - هي صناعة لا تعمل في ظل أوضاع منافسة كاملة، بل يرجح أن تكون هذه صناعة تعمل في ظل أوضاع تنافسية احتكارية. وفي هياكل سوقية من هذا القبيل، يؤدي اتساع حجم السوق الناجم عن الانفتاح على التجارة إلى تشجيع الشركات على التخصص في إنتاج سلع متمايزة تستطيع إنتاجها على نطاق أوسع وبتكلفة أقل للوحدات الإنتاجية.

وبالتالي فإنه بمقدور كل بلد التخصص في إنتاج مجموعة أضيق من المنتجات والتبادل التجاري مع غيره من البلدان؛ وبعبارة أخرى، تتيح التجارة داخل الصناعات للبلد المعني القيام في الوقت نفسه بتخفيض عدد المنتجات التي ينتجها وزيادة تنوع السلع المتوفرة للمستهلكين. ولذلك فإن مزايا التجارة داخل الصناعات تنجم عن تمكين البلدان من الانتاج على نطاق أوسع بإنتاجية أعلى وبأسعار أقل دون الحد من الخيارات المتاحة للمستهلك. ومن مزاياها الأخرى أن الآثار المتعلقة بتوزيع الدخل تكون ضئيلة جداً بالمقارنة مع التجارة فيما بين الصناعات. ويرجع ذلك إلى أن التجارة داخل الصناعات لا تسبب اختلالات واسعة لأن الصناعات نفسها تواصل الإنتاج ولكن على نحو أكثر تخصيصاً. وتنزع التجارة داخل الصناعات إلى الرواج فيما بين البلدان ذات مستويات التنمية المتماثلة، أي التي تتماثل فيها نسب رأس المال - اليد العاملة أو مستويات المهارات والموارد المتاحة.

ولا توجد طريقة مُثلى لقياس حجم التجارة داخل الصناعات، لأن الطريقة التي يتم اختيارها تتوقف على مدى اتساع تعريف الصناعة أو مجموعة المنتجات. ومن أبسط الطرق في هذا الصدد وضع رقم قياسي وفقاً للصيغة التالية: $ITi = 1 - [(| Xi - Mi |) / (Xi + Mi)]$، حيث ترمز ITi إلى الرقم القياسي داخل الصناعات للصناعة I، وترمز كل Xi وMi على التوالي إلى قيمة صادرات وواردات الصناعة I بينما تدل الخطوط العمودية في الرقم على القيمة المطلقة. ومن الواضح أن قيمة IT تتراوح بين الصفر و١. ويشير الرمز IT=0 إلى عدم وجود تجارة داخل الصناعات، أي عندما يقوم بلد ما إما بتصدير أو استيراد المنتج I فحسب. ومن ناحية أخرى فإن ITi=1 تدل على قيام تجارة مثلى داخل الصناعات، أي عندما تتساوى الصادرات والواردات من المنتج i.

وعلاوة على مؤشر التجارة داخل الصناعات (IT)، تبين الجداول الواردة أدناه مقياسين آخرين، حيث تستخدم القيم المدرجة في الأعمدة التي تحمل كلمة "الوزن" لقياس الأهمية النسبية لكل مجموعة منتجات، وعليه فإن وزن المنتج I هو نسبة مجموع صادراته وارداته (Xi + Mi) إلى مجموع الصادرات والواردات الاجمالية للبلد (X + M). أما العمود الأخير فيتضمن ناتج كل مؤشر للتجارة داخل الصناعات ووزنه. ويبين مجمل هذا العمود مؤشر التجارة داخل الصناعات في البلد ذي الصلة.

وباستخدام هذه الصيغة، تم حساب مؤشرات التجارة داخل الصناعات بالنسبة لمصر والجمهورية العربية السورية والأردن وتونس. وقد استخلصت جميع الأرقام المتعلقة بالواردات والصادرات من:
UNCTAD, Handbook of International Trade and Development Statistics, 1994, Tables 4.1 and 4.2.

الجدول ألف-١
التجارة داخل الصناعات في مصر، ١٩٩٣

مجموعة المنتجات	التجارة داخل الصناعات	الوزن النسبي لكل مجموعة سلعية	الوزن النسبي للتجارة داخل الصناعات
جميع المواد الغذائية	٠,٢٧	٠,٢٠	٠,٠٥
المواد الخام الزراعية	٠,٥٩	٠,٠٢	٠,٠١
أنواع الوقود	٠,١١	٠,١٤	٠,٠٢
الركازات والمعادن	٠,٤٠	٠,٠٧	٠,٠٣
المنتجات الكيميائية	٠,١٩	٠,١٠	٠,٠٢
السلع المصنعة الأخرى	٠,٦٨	٠,٢٣	٠,١٦
الآلات ومعدات النقل	٠,٠١	٠,٢٣	٠,٠٠
مؤشر التجارة داخل الصناعات في مصر			٠,٢٤

الجدول ألف-٢
التجارة داخل الصناعات في الجمهورية العربية السورية، ١٩٩٢

مجموعة المنتجات	التجارة داخل الصناعات	الوزن النسبي لكل مجموعة سلعية	الوزن النسبي للتجارة داخل الصناعات
جميع المواد الغذائية	٠,٧٦	٠,١٦	٠,١٢
المواد الخام الزراعية	٠,٥٥	٠,٠٤	٠,٠٢
أنواع الوقود	٠,١٢	٠,٣٥	٠,٠٤
الركازات والمعادن	٠,٩١	٠,٠٢	٠,٠٢
المنتجات الكيميائية	٠,٠٣	٠,٠٧	٠,٠٠
السلع المصنعة الأخرى	٠,٤٣	٠,١٩	٠,٠٨
الآلات ومعدات النقل	٠,٠٢	٠,١٧	٠,٠٠
مؤشر التجارة داخل الصناعات في الجمهورية العربية السورية			٠,٢٨

الجدول ألف-٣
التجارة داخل الصناعات في الأردن، ١٩٩٣

مجموعة المنتجات	التجارة داخل الصناعات	الوزن النسبي لكل مجموعة سلعية	الوزن النسبي للتجارة داخل الصناعات
جميع المواد الغذائية	٠,٤٦	٠,٢١	٠,١٠
المواد الخام الزراعية	٠,٢٤	٠,٠١	٠,٠٠
أنواع الوقود	٠,٠٠	٠,١٠	٠,٠٠
الركازات والمعادن	٠,٣٤	٠,٠٨	٠,٠٣
المنتجات الكيميائية	٠,٨٨	٠,١٥	٠,١٣
السلع المصنعة الأخرى	٠,٣٥	٠,٢٦	٠,٠٩
الآلات ومعدات النقل	٠,٠٧	٠,٢٣	٠,٠٢
مؤشر التجارة داخل الصناعات في الأردن			٠,٣٧

الجدول ألف-٤
التجارة داخل الصناعات في تونس، ١٩٩٣

مجموعة المنتجات	التجارة داخل الصناعات	الوزن النسبي لكل مجموعة سلعية	الوزن النسبي للتجارة داخل الصناعات
جميع المواد الغذائية	٠,٩١	٠,٠٩	٠,٠٩
المواد الخام الزراعية	٠,٢١	٠,٠٢	٠,٠١
أنواع الوقود	٠,٩٤	٠,٠٩	٠,٠٩
الركازات والمعادن	٠,٥٠	٠,٠٢	٠,٠١
المنتجات الكيميائية	٠,٩١	٠,٠٩	٠,٠٨
السلع المصنعة الأخرى	٠,٩٤	٠,٤٤	٠,٤٠
الآلات ومعدات النقل	٠,٣١	٠,٢٤	٠,٠٧
مؤشر التجارة داخل الصناعات في تونس			٠,٧٦

الجدول ألف-٥

الانفتاح، التجارة فيما بين البلدان العربية والتجارة داخل الصناعات، ١٩٩٣[١]

البلد	درجة الانفتاح[٢]	التجارة فيما بين البلدان العربية[٣]	مؤشر التجارة داخل الصناعات[٤]
مصر	٠,٣٩	٠,٠٥	٠,٢٤
الجمهورية العربية السورية	٠,٥٠	٠,١٠	٠,٢٨
الأردن	٠,٩٨	٠,٢٥	٠,٣٧
تونس	٠,٧٧	غير متوفر	٠,٧٦

(١) النسب المتعلقة بالجمهورية العربية السورية هي نسب عام ١٩٩٢.

(٢) حسبت باعتبارها تمثل نسبة مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي، ١٩٩١.

(٣) حسبت باعتبارها تمثل نسبة التجارة مع البلدان العربية إلى اجمالي التجارة. ١٩٩٢.

(٤) مستمد من الجداول ألف-١ وألف-٢ وألف-٣ وألف-٤.

استبيـــان

الاقتصاد الفلسطيني وآفاق التعاون الاقليمي

بغية تحسين نوعية وأهمية عمل الوحدة الاقتصادية الخاصة التابعة للأونكتاد من المفيد تلقي آراء القراء حول هذا المنشور والمنشورات الأخرى المماثلة. ولذلك يرجى التفضل بالإجابة على الاستبيان التالي وإعادته إلى العنوان الآتي:

Readership Survey
UNCTAD, Special Economic Unit
United Nations Office at Geneva
Palais des Nations
Room E-10091
CH-1211 Geneva 10
Switzerland

١- اسم المجيب وعنوانه (اختياري):

_____
_____
_____
_____

٢- أي صفة من الصفات التالية تعتبر الأفضل للتعريف بمجال عملك؟

حكومي	☐	مؤسسة عامة	☐
مؤسسة تجارية خاصة	☐	أكاديمي أو بحثي	☐
منظمة دولية	☐	وسائل الإعلام	☐
منظمة لا تستهدف الربح	☐	غير ذلك (يرجى التحديد) _____	

٣- ما هو البلد الذي تعمل فيه؟ _____

٤- ما هو تقييمك لمضمون هذا المنشور؟

ممتاز	☐	واف	☐
جيد	☐	ضعيف	☐

٥- إلى أي مدى يفيدك هذا المنشور في مجال عملك؟

مفيد جداً ☐ فيه بعض الفائدة ☐ غير ذي صلة ☐

٦- يرجى بيان أهم ثلاثة جوانب في هذا المنشور أعجبتك:

_____

_____

_____

٧- يرجى بيان أهم ثلاثة جوانب لم تعجبك في هذا المنشور:

_____

_____

_____

٨- إذا كنت قد قرأت منشورات أخرى صادرة عن الوحدة الاقتصادية الخاصة التابعة للأونكتاد، عدا عن هذا المنشور، فما هو تقييمك الإجمالي لها؟

جيدة دوماً ☐ جيدة في العادة ولكن مع بعض الاستثناءات ☐

متوسطة عموماً ☐ ضعيفة ☐

٩- إلى أي مدى تفيدك هذه المنشورات بصورة عامة في مجال عملك؟

مفيد جداً ☐ فيه بعض الفائدة ☐ غير ذي صلة ☐

- - - - -